صراع الرفيقين فى إسرائيل

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار / العدد الثانى و الستون/ ابريل١٩٩٥ م / شوال١٤١٥ هـ / الثمن جنيهان مصريان



النخبة المصرية وأدونيس

أهداف جولة كريستوفر فى المنطقة

هل يدفع اليسار ثمن انحسار الإرهاب؟

مازا بعد نصف قرن من الجامعة العربية؟

حرب حقول القصب فى ملوى و مسئولية السعودية فى تمويلها.

الإخوان : هل يدولون الأزمة فى نقابة المهندسين؟



بمناسبة يوم المرأة العالمى ٨ مارس

ويوم المرأة المصرية ١٦ مارس

اقرأ : الهموم القديمة ماتزال قادرة على إثارة السخرية صفحة ٨٢

فى هذا العدد



اليسار دو

البعض والآخرون

واختفاء رئيس التحرير

تعود عدد من محررى المجلة على التأخير فى تسليم المادة فى المواعيد المقررة كل شهر ، مما كان يسبب لرئيس التحرير توترات عصبية بالغة ، تزداد كلما بحث عنهم بلا جدوى ، لقد تعودنا - وربما أحببنا ! - عبارة الأستاذ حسين المتكررة : أحسن حل أقفلها واستريح ! وهى العبارة التى تذهب أدراج الرياح كلما صدر العدد ، حاملا بعض أحلامنا فى ثوب صحفى نرضى عنه ، هذه المرة تبادلنا الأدوار . اختفى رئيس التحرير ، وفى الأيام الحاسمة للعمل . أصبح العثور عليه ليلا أو نهارا ، فى المنزل أو خارجه ، كالمستحيلات الثلاثة. بيد أنه كان الاختفاء الجميل" الذى أصابنا بنوبة من الفرح والتفاؤل، لم يشعر بها أي منا ، ربما منذ سنوات طويلة.

لقد رشح حسين عبد الرازق نفسه لعضوية مجلس نقابة الصحفيين ، بعد أن ابتعد عن الترشيح إثر انتهاء عضويته بالمجلس (دورة ٧٩ - ١٩٨٣)الأخيرة وراح يجوب المؤسسات ويعقد اللقاءات ، يناقش ويحاور .. يهجم ويصد . وقد عادت إليه حيوية كان وكأنما اختزنها طوال السنوات الماضية ، مع أنه لم ينقطع عن العمل الحزبى أو النقابى أو السياسى العام .وبجديته ، التى تثير الانزعاج أحيانا ، وربما دائما!!.

دخل حسين عبد الرازق ببرنامج يواجه " البعض" الذي يريدون تدجين النقابة وتفكيكها وإلحاقها بشخص أو مؤسسة أو حكومة ! وينحاز إلى " آخرين" يريدونها بداية للتغيير وتأكيدا لقومية النقابة وديموقراطيتها واستقلاليتهاوتطهيرا لها من أدران التمييز والانهيار المعنوى والخلط والفساد.

وإذا كان هذا العمود قد شهد مرات على غياب مدحت الزاهد وتأخيره فى تسليم المادة ، فإن مدحت أيضا ،هذه المرة انخرط فى الغياب الجميل ، مرشحا لعضوية مجلس النقابة ومسبوقا بعمل طويل فى الهم النقابى ومن الانحياز للمهنة والوطن أيا ماتكون النتائج ، التى ظهرت منذ أيام ، فان انتخابات نقابة الصحفيين هذه المرة ستكون علامة فارقة على طريق التحول إلى لؤلؤة المستحيل : مصر الحرة العادلة القوية المتقدمة .. السمحة ، والتى لاتغيب أبدا .

المحرر.. بالإنابة !

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفنى
محمود الهندى

المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د . رفعت السعيد
صلاح عيسى
د . عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:
د . فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-LASt.TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب- القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - FAX,5786298

موقفنا

بعد نصف قرن على قيد الحياة متى تتحول الجامعة العربية إلى جهاز الأمن القومى؟

عبد العال الباقورى

يطرح مرور خمسين عاما - فى ٢٢ مارس الماضى - على قيام جامعه الدول العربيه العديد من التساؤلات ليس حول مستقبلها فقط ،بل حول احتمالات المستقبل العربى كله .العرب اليوم ، شئنا أم أبينا ، يواجهون منعطفا خطيرا ، فى ثنايا هذا المنعطف احتمالات تهدد الوجود والكينونه ، والهوية .

السؤال الأول ، هنا ، هو إلى متى يتجاهل العرب نذر الخطر فى المنعطف الخطر ؟ هل يستمرون فى ذلك الى أن يحكم عليهم ب "الخروج من التاريخ" حسب تعبير أستاذنا الدكتور فوزى منصور ؟ أو أن الوقت لايزال يسمح بفرصة يمكنهم فيها أن يدركوا فيتداركوا ؟ ... ربما .

والسؤال الثانى هو : إذا كان من قوانين الطبيعه أن من اتفقت مصالحهم يتجمعون ويتناصرون ، فالى متى سيظل العرب استثناء من ذلك ؟ .

وبالطبع فإننى لم اتساءل - ولن - " متى يعلنون وفاه العرب ؟ " ، فهذا سؤال شاعر وليس سؤال محلل . - لكنى - فى المقابل - أتساءل : إلى متى نستمر فى " سكرة السلام " التى تسمح لعدونا بأن يحصل فى ظل هذا " السلام " على ما لم يحصل عليه فى الحرب ؟ أعنى فى حروبه ضدنا من ١٩٤٨ <النكبة> و١٩٥٦ <العدوان الثلاثى> و١٩٦٧ <عدوان حزيران> و١٩٧٣ <حرب يوم الغفران> و١٩٨٢ <العدوان على لبنان> .

تحديد الأولويات

وباختصار ، الى متى سنظل نحن العرب نتضارب فى تحديد الأولويات : فنغلب الثانوى على الجوهرى الأصيل ، ونهمش الثوابت ، ونثبت المتغيرات ، فنحسب الورم شحما ، ونزعم - مع ذلك - أن نظرنا ثاقب ، ورأينا سديد .

ما علاقه حصول العدو ، فى ظل دعاوى السلام ، على ما لم يحصل عليه بالحرب ، ما علاقه ذلك بالحديث عن الذكرى الخمسين لقيام " جامعة الدول العربية " ؟ العلاقة جد وثيقة منذ أول يوم لنشأة الجامعة ، ،حتى اليوم ، والغد البعيد . فما من حدث على الأرض العربيه أثر فى الجامعة العربية كما أثرت قضية فلسطين . وما من قضية . عربية انعكس عليها عجز الجامعة العربية ، كما انعكس على فلسطين . نتذكر هنا الملحق الخاص بفلسطين الذى أفرده " ميثاق جامعة الدول العربية ، الذى وقع فى ٢٢ مارس ١٩٤٥.

لسنا فى حاجه الى سرد نص الملحق الذى تضمن أنه لا شك فى وجود فلسطين وفى استقلالها الدولى ، ثم أضاف :

" وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها (أى فلسطين) فى أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا إلى ظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر باستقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب

عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله؟؟.

الخطأ والخطيئة

كانت تلك " نقطة البداية" فى خطأ تضخم فصار خطيئة . إنها " وصاية" الجامعة والعرب على فلسطين وشعب فلسطين ، والقول بأن " هذه قضية عربية" . وكانت هذه المقولة ، فى أحيان كثيرة ، كلمة حق أريد بها باطل .

وحين أقدمت الأمم المتحدة ، بتدبير من بريطانيا ، وبضغط من أمريكا ، على إصدار قرار التقسيم الجائر فى ١٩٤٧، والذى أخطأ الاتحاد السوفيتى ، فى ذلك الوقت ، بالموافقة عليه ، وقفت الجامعة العربية ودولها وقياداتها عاجزة عن الحركة ، وافتقدت القدرة على أن تفعل شيئا يوقف القرار أو يعطله ، واكتفت بإصدار صيحات الشجب وصرخات الاستنكار ، والتى تبدد صداها فى الأرجاء ، مادامت لم تتحول إلى فعل يؤثر على أصحاب المصالح فى إصدار القرار.

وليس مطروحا ، من وجهة النظر التاريخية ، التساؤل عن إمكانية قيام العرب بوقف إصدار قرار التقسيم ؟ ولكن مما يروى تاريخيا أن أحد الذين شهدوا مناورات أمريكا وضغوطها لاستصدار القرار ، أشار إلى الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير خارجية المملكة العربية السعودية فى ١٩٤٧ ، وقال : إن هذا الرجل يستطيع وقف قرار التقسيم . ولكن " هذا الرجل" كان أعجز من أن يفعل . لماذا؟ لأسباب كثيرة ، لامجال هنا لسردها .

وحين انسحبت القوات البريطانية ، وأعلن قيام " الكيان الصهيونى " كان العرب وجامعتهم العربية يرتكبون الخطأ تلو الخطأ : وقف دعم المناضلين الفلسطينيين ، ثم اتخاذ قرار بالتدخل عسكريا . وبالفعل تدخلت سبعة جيوش عربية - مجازا- فهزمت على النحو الذى لايحتاج إلى تفصيل ، وكان لابد أن تهزم ، إذا كانت المواجهة بين جبهتين : خلاصة الخلاصة أو صفوة الصفوة من المجتمع الأوروبى (الغربى والشرقى) والأمريكى المتقدم والمدرك لأحداث العصر وتطوراته وقواه ، والذى يجيد أساليب القتال كما يجيد أساليب المناورة السياسية ، والذى توفرت له قيادة واحدة حددت هدفا ، وسارت بثبات نحو تحقيقه . وعلى النقيض من ذلك ، كان العرب وجامعتهم الوليدة : قيادات متعددة ، ومتخلفة ، ومتقلبة، خاضت المعركة دون أن يكون لها هدف واحد ، بل كانت لها أغراض شتى ، سادت بينها روح الانقسام وعدم الثقة ، وغرقت فى منافسات شخصية ، ولم يتورع بعضها عن انتظار جائزته (أقصدالاميرعبدالله الملك فيما بعد. قطعة من ارض فلسطين وسع بها إمارته فصارت مملكة.

عادت الجيوشية المهزومة إلي بلادها تجر أذيال الخيانة ، وتبحث لها عن دور ، فغرقت فى التدخل فى الشئون السياسية لبلادها ، ثم تحول هذا التدخل من تحرك وراء الستار إلى إنقلاب واستيلاء على الحكم . وكانت البداية من سوريا ، التى شهدت سلسلة انقلابات بدأت بانقلاب حسين الزعيم ولم تتوقف بانقلاب الشيشكلى . أما الجامعة العربية فوقفت عاجزة عن استيعاب " دروس النكبة" وظلت تسير على النهج تقريبا : احتجاجات ، وبيانات واحتجاجات . وكفى الله الجامعة شر العمل الصحيح . ولكن الجامعة أقدمت فى ١٩٥٠ على خطوة مهمة ، فقد أدركت أهمية التعاون العسكرى فيما بينها ، فوقعت " معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى " التى يطلق عليها " ميثاق الضمان الجماعى" . ولكن الميثاق خلا من الأدوات القادرة على تحقيق أهدافه . لقد أنشأ : مجلس الدفاع المشترك ، واللجنة العسكرية الدائمة والهيئة الاستشارية العسكرية ، ولا أدل على هذا من أن مجلس الدفاع المشترك لم يعرف الانتظام فى اجتماعاته ، كما أن قراراته لم تعرف طريقها إلى التنفيذ . ،وأدى هذا إلى عقد اتفاقيات عسكرية ثنائية ، أو ثلاثية لم تكن فى حقيقتها أجدى كثيرا من التعاون العسكرى فى داخل الجامعة العربية.

ولعل عجز الجامعة العربية تجاه فلسطين تجلى بكل الوضوح فى موقفها من الأردن حين أقدم على ضم " الضفة الغربية" ، فعلى الرغم من الاعتراف ب" استقلال فلسطين" الذى صدر غداة دخول الجيوش العربية حرب ١٩٤٨ ، فان اغتيال هذا الاستقلال مرتين : وانشاء الكيان الصهيونى أولا.. ثم التهام الأردن للجزء الأكبر الذى بقى فى يد العرب من فلسطين ، بعد أن عجزوا عن تطبيق قرار التقسيم الذى رفضوه ، وتجلى العجز أكثر حين وقع العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ ، ووقفت الجامعة العربية متفرجة أو شبه متفرجه . وقبل ذلك . كانت الجامعة قد عجزت - بالرغم مما شهدته من اجتماعات ومناقشات - عن منع العراق من إبرام " حلف بغداد" الذى كان يهدد بالاتساع ، وبانضمام أكثر من طرف عربى إليه ، لولا المقاومة العنيدة التى شنتها القيادة فى مصر وسوريا ضد هذا الحلف .. وكان اشتراك المواقف بين مصر وسوريا فى مواجهة خطط إسرائيل وحلفائها مقدمة للوحدة المصرية فى ١٩٥٨، وحين سقطت الوحدة فى ١٩٦١ ، وحين نشبت الحرب الباردة العربية التى مالبثت أن تحولت إلى حرب ساخنة فى اليمن ، كانت الجامعة العربية غائبة أو مغيبة عن دور لم تهيأ له، منذ سقوطها فى اختبار ضم الملك عبد الله ل" الضفة الغربية" وهكذا لم تستيقظ الجامعة العربية إلا على صوت دبابات العدو الإسرائيلى ، وهى تحتل المزيد من الأرض العربية فى ١٩٦٧ : من سيناء إلى الجولان، بالإضافة إلى غزة والضفة والقدس ، أى كامل التراب الفلسطينى.

الثلاثية المشئومة

وحين " نجحت" القيادة العربية فى ١٩٦٧ فى عقد قمة الخرطوم التى صنعت شعار اللاءات الثلاثة، لم تستطع أن تتخذ القرار الضرورى باستخدام البترول العربى سلاحا فى المعركة ، وهو السلاح الذى شرعه العرب فى ١٩٧٣، ولكنهم لم يجيدوا استخدامه من ناحية ، كما أنهم تراجعوا عنه بضغط من أمريكا وب"غباء سياسى" من الرئيس السادات الذى كان قد أدخل الصراع مع العدو فى مسار جديد ، سواء بتصرفاته قبل الحرب أو فى أثنائها أو بعدها مباشرة . ثم كانت ثلاثيته المشئومة: الزيارة والكامب والمعاهدة .

وأدى هذا - ضمن أشياء أخرى - إلى انتقال الجامعة العربية إلى تونس ، وإلى جولة جديدة من الحرب الباردة المصرية ، كان لها جانب ساخن فوق الأرض اللبنانية التى كانت ميدانا لاحتراب العرب فيما بينهم . وحين عادت الجامعة العربية إلى مقرها الدائم ومستقرها فى القاهرة ، كان الصراع العربى الإسرائيلى قد دخل فى طور جديد ، لم تستطع الجامعة أن تستنكره فباركته ، ووصل الأمر إلى حد أن توقع شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل فى فكاهة خبيثة ومرة أن يأتى يوم يضغط فيه العرب على إسرائيل" لدخول الجامعة العربية وأطلق هذا فى حين كان يتحدث عن " شرق أوسط جديد" و" عصر جديد لايطيق المتخلفين ولايغفر للجهلة". وهذا تشخيص صحيح ودقيق.

إذن أثر ماسى " مسار التسوية السلمية" على الجامعة العربية ، بل وعلى الدعوة والعمل من أجل التوحد العربى . ومن المؤكد أن استمرار هذا المسار على النحو الذى يجرى حاليا سيزيد الجامعة ضعفا فوق ضعف ، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار مأزق الوضع العربى وليس الجامعة العربية الذى ترتب على غزو صدام حسين واحتلاله للكويت التى تحولت حرب تحريرها إلى حرب تدمير العراق



اجتماع بجامعة الدول العربية

.. وتم تكوين " الحلف الدولى: لتدمير العراق تحت سمع الجامعة العربية وفى إطارها!!.

هل يعنى هذا أن " جامعة الدول العربية " كانت مؤسسة فاشلة على طول الخط؟ مثل هذا الحكم ليس من طبائع الأمور ، إن مجرد بقاء الجامعة فى حد ذاته أمر إيجابى . ونقدها لايعنى إغفال ماحققت . ففى حدود ماارتبط بها حققت الكثير ، خاصة فى المجالات غير السياسية، إن لدى الجامعة العربية سلسلة هائلة من الاتفاقات والمعاهدات بين دولها الأعضاء لو تم تطبيقها لحققت شكلا وقدرا لابأس به من العمل العربى المشترك والمشكلة تأتى من أن الجزء الأكبر من هذه الاتفاقات والمعاهدات ليست أكثر من حبر على ورق.

الطريق إلى المصالحة

وفى ظل الظروف الراهنة ، فإن الإغراق فى " التفكير الراغب" مصيبة . ومصيبة كبيرة ، إن أحدا لاينتظر الشئ الكثير من الجامعة العربية فى حالتها الآن . وهنا ، فإن الواقعية فى التفكير وفى التخطيط أمر لابد منه ولذلك ، فبدلا من الإغراق فى الحديث عن تعديل الميثاق أو إضافة ملاحق إليه ، وقد استغرق الجدل فى ذلك وقتا طويلا ، يجب الانصراف إلى خطوات عملية بسيطة ، قد تؤدى إلى إحياء الجامعة العربية ، ومن هذه الخطوات العملية والضرورية أن يكون للجامعة قيادة شابة وديناميكية ، وأن تتحول أمانتها العامة من جهاز وظيفى إلى جهاز تخطيط ، وأن " تنكمش" مهام الجامعة العربية ، فتضع فى اهتمامها وظيفة وحيدة وهى الحفاظ على الأمن القومى . والطريق إلى ذلك يبدأ أولا بتحقيق مصالحة عربية ، ويبدأ ثانيا بوضع منهج عربى قديم لعملية التسوية ومواجهة العدو الإسرائيلى .. سواء تحقق السلام الشامل ، أو تأخر فتعطل ، أو لم يتحقق .كانت فلسطين مقتل الجامعة وفى فلسطين حياة الجامعة العربية لو(هل هناك مجال لكلمة لو؟) أن الجامعات العربية نجحت فى أول اختبار خاصته بشأن فلسطين لما وصل حالها ، أى حال الجامعة (وحال فلسطين) إلى ماوصل إليه اليوم ، إن ماحدث قد حدث . ولايزال فى عمر الجامعة العربية بقية ، ولايزال فى إمكانها أن تستعيد الحيوية ، وتعود إلى الحياة ، بشرط أن يدرك كل من يعنيه أمرها أن هذه مهمة عاجلة .. الآن الآن ، وليس غدا.

هوامش على دفتر الحياة

قمة كوبنهاجن والبيان البديل



د. عبد العظيم أنيس

لأعرف وصفا أدق لأحوال شعوب الجنوب وطرحا لجوهر مشكلة الفقر فى العالم الثالث مثل هذا الطرح الذى قدمه المفكر الفرنسى الماركسى جان زيجلر فى حواره مع ريجى دوبريه مؤخرا عندما يقول:" إن مايصدمنى كمثقف ، ومايمنبغى أن يصدم كل إنسان يفكر فى الغرب ويعيش بمنجى من الحاجة والعوز وخوف الجوع (مؤقتا على الأقل) هو أننا فى العالم خمسة مليارات ومئتا مليون نسمة ، منهم ثلاثة مليارات وثمانمائه مليون يعيشون فى واحد من بلدان العالم الثالث والباقى (مليار وأربعمائة مليون) يعيشون فى محيط عالم الرغد النسبى وتقرير المصير.

" والواقع أن قسما كبير من ثلاثة أرباع البشرية هذه يخرج من التاريخ ويغوص فى الليل ، وقدرته على القول تتضاءل ، ونصيبه من المشاركة فى آليات صنع التاريخ تميل إلى أن تكون صفرا . ومن ثم فالسؤال هو: ماالعمل للحيلولة دون أن تؤدى الجدلية التى أطلقها التوحيد المصطنع لوجدان البشر عن طريق السلعة إلى أن تزول من تاريخ العالم غالبية البشر الذين يسكنونه"

تذكرت كلمة جان زيجلر هذه وأنا أقرأ أنباء مؤتمر كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية والذين علقوا آمالا على نتائج هذا المؤتمر وقراراته فى الإجابة على السؤال الذى طرحه زيجلر فى ختام كلامه لابد أن يكونوا قد صدمهم الفشل الذريع الذى انتهى إليه هذا المؤتمر بسبب موقف حكومات الغرب منه . ولقد كان واضحا منذ مبدأ الأمر أن تخلف معظم قادة الغرب عن حضور المؤتمر (**كلينتون، ميجور . هيلموت كول**) كان نذيرا بأن قادة الرأسمالية الدولية لايريدون أن يورطوا أنفسهم فى التزامات سواء تلك التى تتعلق بقضية إلغاء ديون العالم الثالث ، أو بخفض التسليح وزيادة المساعدات لدول العالم الثالث ،أو بشروط للتجارة الدولية غير مجحفة لشعوب العالم الثالث .. إلخ.

زعيم واحد من الغرب ، على وشك أن يغادر السلطة وربما الحياة أصلا، الرئيس الفرنسى الاشتراكى فرانسوا ميتران ، هو الذى ذهب إلى كوبنهاجن ، ورفع صوته عاليا ضد هذا الذى يجرى فى العالم اليوم ، وهاجم أن تقع التنمية الاجتماعية فى الجنوب تحت رحمة قوى السوق الدولية بالكامل.



كلينتون

قال ميتران : " هل نسمح حقا أن يصبح هذا العالم سوقا دولية بدون أى قوانين غير قوانين الغابة ، وبلا هدف غير هدف الربح الأعظم فى أقل وقت؟وهل يجب علينا أن نترك هذا العالم فى يد هؤلاء الذين يؤمنون فقط بتفكيك دور الدولة؟ وهل سوف نترك الأجيال القادمة لأفعال هذه القوى العشوائية العمياء؟".

لكن احتجاجات ميتران - ومن قبله كاسترو - نزلت على آذان صماء لحكومات الغرب التى لاتريد أن تصنع شيئا جادا لمواجهة الفقر فى العالم الثالث مادام هذا العمل سوف يكلفها أعباء جديدة تخفف من النهب الذى تغترفه من الجنوب.

إن المأساة التى تواجه هذا العالم اليوم تظهر فى هذا التناقض المدهش الذى يبدو بين عالم يزداد تقاربا عن طريق صورة التلفزيون والأقمار الصناعية ، ويزداد فى نفس الوقت انقساما وصراعا بين فقراء وأغنياء ، بين شمال وجنوب . وحتى فى داخل الجنوب نفسه تزداد الصراعات العرقية والوطنية حدة واحتداما وتنفجر الحروب هنا وهناك ، إن هذا التقارب عن طريق صورة التلفزيون والأقمار الصناعية لم يؤد لا إلى تكوين وعى كونى ولا إلى تضامن بشرى بين شمال وجنوب ، إنما أدى إلى مزيد من الشراهة وجنون السعى إلى الأرباح مهما تكن الوسيلة.

وإذا كان مؤتمر كوبنهاجن قد انتهى إلى تلك النهاية الحزينة التى ماكان من الممكن لإنسان جاد يعلم الحقائق أن يتوقع غيرها ، إلا أن المكسب الأساسى فى رأيى هو البيان البديل الذى أصدرته المنظمات والهيئات غير الحكومية فى كوبنهاجن ، وهو بمثابة الرد على بيان قمة كوبنهاجن ، وهو يشير إلى الطريق الصحيح لمواجهة مشكلة الفقر فى هذا العالم.

ولقد أوضح البيان البديل كيف أن مشروع بيان قمة كوبنهاجن يتناقض مع أهداف التنمية العادلة والمستمرة . فالمشروع يوضح انشغال أطراف تلك القمة بقوى " السوق الحرة المفتوحة" كأساس لتنظيم الاقتصاد الوطنى والدولى ، مع أنه فى حالة الدول النامية بالذات فإن هذا الأساس يفاقم الأزمات الاجتماعية بدلا من حلها كما يفاقم من عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى.

ولقد ركز البيان البديل على الحاجة لمواجهة الانهيار الاجتماعى لأعداد متزايدة من فقراء هذا العالم ، موضحا أنه فى إفريقيا وحدها يبلغ عدد الفقراء - عام ١٩٩٥ - ٤٠٠ مليون نسمة اكما هاجم

البيان سياسة التكيف الهيكلى التى يفرضها على البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على دول العالم الثالث والتى أدت إلى المزيد من الفقر فى الجنوب بدلا من أن تؤدى إلى التنمية الاجتماعية كما ادعت المؤسستان الدوليتان ، وهاجم شروط التجارة الدولية التى تعمل لصالح دول الشمال وتؤدى إلى المزيد من الفقر فى الجنوب وذلك عن طريق خفض أسعار المواد الخام فى الأسواق الدولية وإضعاف الصناعة الوطنية أو القضاء عليها.

كما دعا الى البديل إلى إلغاء ديون العالم الثالث، وأن يتوقف هذا الربط المرعب بين مشروع إلغاء الديون أو تخفيفها وبين فرض سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لسياسات " التكيف الهيكلى" كشرط أساسى لتخفيف الديون وإلغاء بعضها ، على نحو مايحدث فى مصر ، والذى جعل سياسة مصر الاقتصادية توضع فى واشنطن وليس فى القاهرة .

وأوضح البيان أن ماقيل عن تخفيف الغرب لديون العالم الثالث هو وهم أكثر منه حقيقة ، ففى أفريقيا جنوب خط الاستواء بلغت مدفوعات دول هذه المنطقة للشمال عشرة بليون دولار لعام ١٩٩٠ بينما كل ماألغى من ديون تلك الدول لايزيد عن ١٠٠ مليون دولار!!.

وأخيرا أوضح البيان كيف أن البطالة هى أحد الجذور الأساسية للتوتر الاجتماعى والسياسى (وياليت النظام فى مصر يدرك هذه الحقيقة ويتصرف على أساسها!) ومن هنا دعا البيان إلى المشاركة الكاملة والعادلة لمنظمات المجتمع المدنى غير الحكومية فى وضع السياسات وصياغة برامج العمالة المستمرة فى المشاركة فى اتخاذ القرارات .

إن صرخة البيان البديل من كوبنهاجن هى صرخة شعوب العالم الثالث الذين هم ثلاثة أرباع سكان هذا العالم ، وهى صرخة من أجل تضامن شعوب العالم الثالث وكل الشرفاء وذوى الضمائر فى هذا العالم بأجمعه لمواجهة مقرطة المجتمع الدولى ، ومن أجل تحديات قوانين الغابة الرأسمالية التى تفرضها قوى اقتصادية وشركات دولية احتكارية ضد مصالح الشعوب ، وهى خير رد على السؤال الهام الذى طرحه جان زيجلر:

" **ماالعمل للحيلولة دون أن تؤدى الجدلية التى أطلقها التوحيد المصطنع لوجدان البشر عن طريق السلعة إلى أن تزول من تاريخ العالم غالبية البشر الذين يسكنونه"**

مصر... ومعاهدة الحظر النووى

عندما أعلن المسئولون فى مصر بأنهم لن يوقعوا على تجديد معاهدة الحظر النووى فى إبريل القادم إلا إذا وقعت إسرائيل عليها ، كان لهذا الإعلان صدى طيب فى أوساط الشعب المصرى بأكمله ، وسعدت أنا به شخصيا كواحد من هذا الشعب ، وإن كنت لاأخفى على القارئ شكوكى فى استمرارية حكومة مصر فى هذا الالتزام ، وشكوكى أيضا فيما إذا كان لهذا الإعلان علاقة بأشياء أخرى غير موضوع الأمن القومى!.

وكان مصدر شكى هذا أن الحكومة فى الماضى كثيرا ماأعلنت عن مواقف ثم تراجعت عنها بعد ذلك فى قضايا ليس لها الثقل الدولى الذى لهذه القضية . فأنا أعلم كما تعلم أن أمريكا تعتبر التسليح النووى الإسرائيلى أمرا متمما لنظام الأمن القومى الأمريكى ولحلف الأطلنطى وبالتالى يهمها الإبقاء على السلاح النووى الإسرائيلى على الأقل حاليا كما أعلم أن الحكومة المصرية لاتستطيع أن تتمادى فى تحدى أى موقف أو جهة نظر أمريكية لأنها - أى الحكومة - تعتمد اعتمادا كاملا فى القروض والمعونات وسياساتها الاقتصادية على واشنطن ومؤسساتها المالية الدولية ، وفى مثل هذه الظروف يكون من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - تحدى وجهة نظر واشنطن فى قضية أساسية مثل هذه القضية.

ثم بدأ تراجع مصر الرسمة عن موقفها الأول - والقائل بأننا لن نوقع على التمديد مالم توقع إسرائيل - وجاءت أنباء هذا التراجع من طوكيو خلال زيارة الرئيس مبارك لليابان ومن خلال أحاديثه للصحف اليابانية ، عندما قال لهذه الصحف إن مصر توافق على مد هذه المعاهدة ومستعدة للتوقيع عليها ولكن لفترة زمنية محددة ، وأن مصر لن تنسحب من معاهدة حظر التسلح النووى ، ولكنها تطالب جميع دول المنطقة دون استثناء بالتوقيع عليها.

ولاشك أن هذه التصريحات فى الصحف اليابانية تتباين مع التصريحات الأولى التى كانت تعلن أننا لن نوقع على تمديد معاهدة الحظر مالم توقع إسرائيل ، وبالتالى فإن هذا الموقف الجديد يعتبر تراجعا فتح الباب لأى حل لايغير شيئا من الناحية الفعلية للوضع القائم وإن قدم بعض الإرضاء لمصر من الناحية الشكلية وجميل أن تطالب مصر كل دول المنطقة بالتوقيع ، ولكن صلب الموقف وحده الفاصل هو: **ماذا تفعل مصر إذا رفضت إسرائيل التوقيع وصممت على الرفض ! هل هناك خيارات مختلفة أمام مصر للتصرف والرد على هذا الرفض !.**

هذا هو السؤال الذى يبدو أن إجابته معروفة ضد حكومة مصر ، وإن كانت تخفيها . والأمر الذى يرجع هذا تماما المقال الذى نشره د. **مفيد شهاب** رئيس جامعة القاهرة فى الأهرام (عدد ١٨ مارس الماضى) بعنوان " مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (جوانب قانونية) . وأهمية هذا المقال أنه صادر من أستاذ فى القانون الدولى وهو مستشار النظام الحالى ، وأحد أعضاء اللجنة الاستشارية التى اجتمع بها الرئيس مبارك قبل سفره إلى اليابان ثم بعد عودته.

ومن هذا المقال يتضح أن قرار تمديد المعاهدة سوف يتخذ بأغلبية بسيطة للدول الأطراف فى هذه المعاهدة ، أى بأغلبية ٨٦ صوتا من بين ١٧١ طرفا فى تلك المعاهدة ، وأنه فى حكم المؤكد أن تتوفر لأمريكا هذه الأغلبية ، إنه إذا حدث فإن كل أطراف ال ١٧١ دولة سوف تكون ملتزمة بهذا التجديد بصرف النظر عن رأيها الحالى . بالطبع يمكن لمصر أن تنسحب من المعاهدة ، لكن مكانة مصر الدولية كما يقول **د. مفيد شهاب** - تستند على التزامها بالشرعية الدولية ، وأى مكاسب محتملة من هذا الانسحاب لن توازى الخسائر السياسية والاقتصادية الناجمة عن هذا الانسحاب كما يقول ، وقد نفى الرئيس مبارك هذا الاحتمال على أى حال .

وإذن ماذا يبقى لمصر الرسمية من خيارات على ضوء هذه الحقائق غير حث أمريكا على مد المعاهدة إلى فترة زمنية محددة مثل ٢٥ سنة أخرى بدلا من التمديد الأبدى؟ وإذا أصرت أمريكا على موقفها فلن يكون أمام مصر من خيار غير التوقيع فيما يبدو بعد إضافة تعديلات شكلية محدودة لاتقدم ولاتؤخر كثيرا فى الموضوع الأساسى وهو بقاء إسرائيل خارج هذه المعاهدة والتزاماتها.

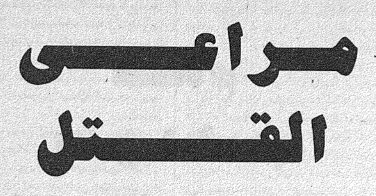
وإذا كانت مصر الرسمية تعلم كل هذه الحقائق كما يبدو من مقال د. مفيد شهاب **فلماذا لجأت إلى كل هذه الضجة حول هذا الموضوع؟** وهل لهذه الضجة علاقة بأشياء أخرى غير موضوع الأمن القومى؟.

لاأحد يستطيع أن يقطع بإجابة غير العالمين ببواطن الأمور القريبين جدا من دهاليز السلطة، لكن يخطر على البال مع ذلك الطريق المسدود الذى يبدو أن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وصلت إليه برفض رابين تنفيذ اتفاق المبادئ لأوسلو الموقع فى سبتمبر سنة ١٩٩٣.

وليس خافيا على أحد من المتابعين للشئون السياسية أن مصر الرسمية تشعر بإهانة خاصة من جراء هذا التعثر فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لأنها أولا كانت طرفا فاعلا وأصيلا فى الوصول إلى إتفاق أوسلو، ولأنها دفعت عرفات وجماعته إلى القبول به رغم المعارضات الواسعة فى الأوساط الفلسطينية داخل فتح وخارجها لهذا الاتفاق الذى اعتبره العديدون بمثابة اتفاق استسلام وليس اتفاق سلام.

ومن هنا كان تقدير مصر الرسمية بأن تنفيذ اتفاق أوسلو هو أحد موازين قوتها، وأن التعثر فى تنفيذه هو أحد موازين ضعفها، ومن هنا جاءت تصريحات عمروموسى المستمرة والتى تكرر التحذير من الوصول إلى طريق مسدود فى تنفيذ الاتفاق، رغم حسابات رابين المتعلقة بالانتخابات الإسرائيلية المقبلة أو التشكيل الوزارى القائم على تحالفات قوى متباينة فى مواقفها، ومايفرضه كل هذا عليه من أولويات فى العمل السياسى غير أولويات مصر أو الفلسطينيين.

هل لهذه المسألة علاقة بالضجة التى أثيرت حول موقف إسرائيل من قضية المعاهدة النووية؟ وهل يمكن الوصول إلى حلول مع إسرائيل تسوى جميع الأوراق فى صفقة واحدة؟ لاأستطيع أن أجزم وإن كان هذا واردا بطبيعة الحال.



" مراعى القتل" اسم رواية صدرت حديثا لفتحى إمبابى، وأنا لاأعرف من هو فتحى امبابى، لكن أعرف أننى عندما بدأت قراءة هذه الرواية التى وقعت عليها صدفة لم أستطع أن أتركها حتى انتهيت من قراءتها رغم طولها (نحو ٤٠٠ صفحة) والذى بهرنى فى هذه الرواية طبيعة التجربة الواردة فيها والتى هى غريبة على حضرى مثلى لم ينشأ فى الريف المصرى.

هى قصة فلاح مصر (عبد الله) عاش حرب الاستنزاف فى القنال كجندى على بطارية مدافع مضادة للطائرات فى القناة، ورأى بعينيه الموت فى معركة بناء حائط الصواريخ ومن سقطوا فى هذه المعركة المجيدة من رفاقه، كما شارك أيضا فى حرب ١٩٧٣. وعندما انتهت الحرب وسرح هو وزملاء بطارية الصواريخ، (المبروك ونبيل ومحمود وأبو رحاب) وعاد إلى قريته قرب منوف وجد أن أخاه قد أكل نصيبه فى أراضى أبيه وإستخدم ختمه بعد وفاته فى التنازل عن الأرض، كما نصب أخوه الآخر عليه فى مشروع فتح محل فول وطعمية، وعندما قرر أن يشترى ساطورا من سوق السبت لأجل قتل أخيه، جاء الفرج والنجدة من السماء، إذ ظهر زميله على بطارية الصواريخ المبروك فجأة يزوره فى قريته ويقول له: صعيب الزمن ياأخى الذى لم تلده أمى.

جهز خلاجاتك ونعدى ليبيا الشقيقة نلقط رزقنا!.

فلما قال عبد الله إن هناك مشكلة جواز السفر رد المبروك ببساطة: مايهمش نطلع سلكاوية يابن عمى! والسلكاوى هو الذى يدخل ليبيا من وراء الأسلاك بشكل غير قانونى، للاشتغال عادة فى الأعمال اليدوية من حفر وبناء هناك. وهكذا ذهبت المجموعة التى عملت على بطارية الصواريخ معا فى حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ لتلقط رزقها كسلكاوية فى ليبيا، وماأقسى المفارقة! رجال دافعوا بأرواحهم عن الوطن ويتسولون بعد ذلك فى ليبيا.

والرواية تحكى فى معظمها مايتعرض له السلكاوى المصرى - وهم بمئات الألوف - فى ليبيا الشقيقة من مهانة وإذلال وإستغلال من جانب أفراد قبائل أولاد على فى مناطق الحدود وسائقى التاكسيات المشتغلين فى عمليات التهريب، ومن جانب المقاولين المصريين الليبيين والسوريين واللبنانيين الذين يقومون بتوريد العمالة اليدوية فى المناطق الليبية المختلفة، والذين يشتغلون بتجارة العملة فى السوق السوداء، كما تحكى عن هذا اللقاء الغريب بين هؤلاء الفلاحين الأشداء وبين بعض نساء ليبيا، تماما كما يحدث للرجال الذين يترددون على الاسكندرية، والمغامرات التى تجرى هنا وهناك.

المهم أن الرواية تفتح لقارئها بانوراما مثيرة لأحداث القرية المصرية ولوقائع حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، كما تفتح أبوابا غريبة لوقائع مايجرى للعمال المصريين فى ليبيا. وفى هذا التصوير نبرة صدق واضحة كما أن الحوار الذى يجرى فى داخلها بين شخصياتها الرئيسية هو حوار مصرى خالص لاتخطئه الأذن عند سماعه، وفى الرواية العديدمن المواقف الإنسانية التى تهز مكامن القلوب بصدقها أو بقسوتها أو بالمفاقة التى تكمن فيها ولن أستطيع فى هذه العجالة أن أتعرض لبعض هذه المواقف.

تحية من القلب لفتحى إمبابى على هذا العمل الفنى الممتاز، وإن كنت لاأشاركه الرأى فى موقفه من قضية النحو فى اللغة.

كـــلام من دهـــب

دهب.. دهب.. دهب..

د. جلال أمين

عندما كنت أقضى عاما فى الولايات المتحدة ، زائرا لإحدى جامعاتها ، منذ نحو عشرة أعوام ، كنت أشترى من حين لآخر مجلدا من بضع مئات من الصفحات هو برنامج التليفزيون الأمريكى لمدة أسبوع . نعم : كان عليك إذا أردت أن تعرف بدقة ماالذى يقدمه التليفزيون الأمريكى من برامج ، أن تخصص جزءا من وقتك لقراءة هذا المجلد. ففى الولايات المتحدة عشرات من القنوات ، يستمر العرض فى بعضها لمدة ٢٤ ساعة فى اليوم.

ولكن الذى أدهشنى أن هذا العرض المستمر ، فى هذا العدد اللانهائى من القنوات ، كثيرا ماكنت أفشل فى العثور فيه على شئ واحد أحب أن أشاهده ، لاليوم أو يومين ، بل ربما فى الأسبوع كله بل الشهر بأكمله . فإذا حدث ووجدت بالفعل فى هذا المجلد إشارة إلى شئ أريد فعلا أن أراه فالأرجح أن يكون ذلك فى الساعات الأولى من اليوم ، أى قرب الفجر ، إذ أن هذا الذى قد أريد مشاهدته هو فى الغالب من ذلك النوع الذى لايحظى بإقبال غالبية الشعب الأمريكى ، ومن ثم فلا يستهوى على الإطلاق أصحاب الإعلانات وبالتالى إنه لايجلب أى دخل يذكر للقناة التليفزيونية ، فيلجأون إلى إخفائه عن الأعين فلايذاع إلا فى وقت يكون فيه الناس جميعا نياما ، بما فيهم أنا الذى أجد فى العادة أن النوم أفضل من هذا الذى يدعوننى إليه.

الاعتداء على الكرامة

ولكنى كنت بالطبع ألقى نظرة من حين لأخر ، دون استعداد سابق على مايقدمه التليفزيون الأمريكى فى الأوقات العادية وكان يلفت نظرى بوجه خاص أحد البرامج الشهيرة والمتكررة بشكل أو آخر كل يوم تقريبا وكنت أجده فى غاية السخافة والسماجة وعدم اللياقة بل والاعتداء على كرامة الناس.

كنا هذا البرنامج يجرى على نحو كالتالى:

يحتشد جمهور من الناس الذين يسعدهم الحظ بالحصول على دعوة من التليفزيون ، فيما يشبه صالة مسرح صغير ، ويقف المذيع المشهور مقدم البرنامج ، على خشبة المسرح ويختار هذا الشخص أو ذاك ، رجلا أو إمرأة ، من بين الحاضرين ، فيدعوه للصعود إليه على المسرح ، ويبدأ فى توجيه أسئلة معدة سلفا ، وكلما أجاب الشخص بالإجابة الصحيحة انطلقت صفارة أو دقت الموسيقا ، وأعطى درجة من عشرة ، فإذا تجمع لديه من الدرجات كمية معينة نال عليها جائزة مثل ثلاجة أو غسالة أو فرن كهربى .. إلخ . ثم يطرح على هذا الفائز الاختيار بين الاكتفاء بما حصل عليه ، فينصرف بجائزته أو أن يراهن بما حصل عليه من جائزة على جائزة أكبر ، يحصل عليها إذا أجاب على بعض الأسئلة الأخرى إجابة صحيحة وهكذا يستمر البرنامج تكبر الجائزة شيئا فشيئا ثم يصاب المتسابق المسكين بصدمة نفسية عنيفة إذا عجز عن الإجابة على السؤال الأخير وخسر كل شئ ، أو تصيبه لوثة من الفرح إذا حصل على الجائزة الكبرى التى قد تكون سيارة كاديلاك فاخرة أو حتى فيلا كاملة التأثيث بحديقة رائعة.

للقارئ أن يخمن مايستولى على المشاهدين وجمهور التليفزيون من لهفة وقلق وحماس وتوق إلى معرفة النتيجة ، ومالابد أن يستولى على المتسابقين من توتر وخوف وأمل وفرح عظيم أو خيبة أمل فظيعة . ولهذا ،وذاك اشتهر البرنامج شهرة عظيمة وأصبح مقدم البرنامج من النجوم اللامعين الذين يقاربون فى شهرتهم شهرة رئيس



طارق علام و صفوت الشريف

الجمهورية نفسه.

الصدمة النفسية

ومع ذلك فلابد أن نلاحظ أن هذا الرجل الذى يقدم البرنامج والذى يحوز كل هذه الشهرة يكاد أن يكون رجلا عديم الموهبة على الإطلاق إنه ليس بالوسيم وسامة خاصة ولابالذكى ذكاء غير عادى (فالأسئلة معدة سلفا والإجابات جاهزة لديه) ، ويتبين لك من حركاته وطريقة ضحكة وحديثه مع الجمهور أنه رجل مثل ملايين الرجال العاديين جدا الخالين من آية ميزة خاصة أو ثقافة أو خفة دم استثنائية .. الخ نعم لديه ميزة واحدة ، هو مابدا لى وكأنه صفاقة منعدمة النظير فهو لايهاب شيئا مما نهابه جميعا ! لايهاب الميكروفون ، ولاالجمهور الكبير ، ولايخشى أن يخطئ ، ولايخشى أن يقول نكتة سخيفة ، ولايهمه مايصيب معظم متسابقيه من صدمة نفسية عنيفة كلما فقدوا أملهم فى كسب الجائزة ، ولايهمه مايتعرض له المتسابقون من مهانة إذا أخطأوا فى الإجابة أو عندما يعرضون أخص مشاعرهم على ملايين المتفرجين .. الخ أى أن الرجل لايهمه شئ على الإطلاق ، وهذه هى موهبته الحقيقية ، التى تمكنه من أن يقف أمام عدسة التليفزيون بكل هذا الارتياح والثقة العظيمة بالنفس .

قد تقول إنها موهبة نادرة يستحق أن يكافأ المرء عليها ولو لمجرد ندرتها ، وأنا لاأعترض على ذلك ، فليس مايهمنى فى هذا المقال ماإذا كان الرجل يستحق أولايستحق مايتلقاه من أجر . مايهمنى هو أن نتبين أن هذه هى فى الواقع موهبته الوحيدة التى يتلقى عليها أجرا : الصفاقة.

مرت السنوات وسمعت عن برنامج فى التليفزيون المصرى يذاع فى رمضان اسمه "كلام من ذهب" ، وفهمت مما قيل عنه أنه شبيه بهذا البرنامج الذى كنت قد رأيته فى التليفزيون الأمريكى وسمعت أقوالا متضاربة جدا عنه ، فهناك ممن أحترم رأيهم عادة ممن أشادوا به، وهناك ممن أحترم رأيهم أيضا عبروا عن سخطهم الشديد عليه ، فلما جلست أشاهد إحدى حلقاته ابتأست ابتئاسا عظيما ، وشعرت بالغم إذ أدركت أن تقدمنا فى استخدام التليفزيون قد وصل بنا إلى هذه الدرجة ، حتى كدنا نستطيع منافسة التليفزيون الأمريكى فى مثل هذه البرامج الشهيرة.

التشابه

فالبرنامجان متشابهان جدا: فيما يتعرض له جمهور المتطوعين للإجابة على الأسئلة من مهانة ، وفيما يتمتع به مقدم البرنامج من مواهب ولكن شيئا آخر خطر لى: وهو أن نفس الحماقة التى قد يرتكبها الأمريكيون فى بلادهم فيكون ضررها نسبيا ، إذا ارتكب مثلها فى بلادنا يصبح الأمر أفظع وأقبح وكنت قد لاحظت مرة أثناء زيارة لى لبيروت ، كيف أن السيارة الأمريكية الفارهة التى تسير براحة تامة وانسجام كامل مع الطرق الواسعة والمفتوحة فى الولايات المتحدة ، تبدو قبيحة للغاية ولاعقلانية تماما فى شوارع بيروت الضيقة الملتوية والمكتظة بالمارة الذين لايجدون رصيفا يسيرون عليه . هاهو ذا أيضا برنامج أمريكى سخيف ، حتى فى بلاده يرتكز نجاحه بأكمله على شئ واحد فقط : طمع الناس فى الحصول بأية وسيلة على آخر منتجات المجتمع الاستهلاكى ، فإذا نقل إلى مجتمع فقير كمجتمعنا يصبح مثيرا للتقزز الشديد لماذا بالضبط؟ نحن نعيش فى مجتمع طبقى ، ينتمى فيه مقدم البرنامج إلى طبقة مختلفة جدا عن الطبقة التى ينتمى إليها معظم المتسابقين الطامحين إلى الجائزة ، بينما يصعب تمييز المذيع فى الولايات المتحدة عن جمهوره ، حتى وإن كان أكثر منهم مالا وشهرة.

ومن ثم فالمذيع يظهر مع الجمهور فى مصر وكأنه نزل عليهم من عالم سحرى ، لايعرفونه فى حياتهم اليومية ، جاء ليتعطف ويتكرم عليهم بأن يتيح لهم فرصة لا تتاح لهم ، على الأرجح ، إلا مرة واحدة فى العمر كله ، بأن يحصلوا على جنيه ذهب .

من هذه الحقيقة تنبع مأساة البرنامج: شعب طيب للغاية ، قنوع للغاية قرر أفراده أن يبتعدوا عن تلك الفئة الغريبة من الناس الجالسة على قمة كل شئ: قمة الثراء ، وقمة السلطة وقمة الشهرة وقمة التمدين وقمة التعليم .. الخ وأن يحمدوا على الستر، فإذا بهذا الرجل الغريب يقتحم عليهم حياتهم دون استئذان ، ويدخل عليهم بيوتهم التى تختلط فيها حجرة النوم بحجرة السفرة بحجرة الاستقبال ، والتصريح الوحيد الذى يملكه ويسمح له بهذا الاقتحام هو بضعة جنيهات من ذهب ، فضلا بالطبع عن تلك الكاميرا الرهيبة التى تفتح كل الأبواب المغلقة ، ذلك أن هذا الرجل الغريب خال من أية موهبة أخرى ، وليس لديه مايقدمه لهم إلا هذا الجنيه وفرصة أن يروا أنفسهم على شاشة التليفزيون.

ممدوح الليثى

البعض ، لاشك ، يغلق الباب فى وجهه بغضب ، دون أن يدرى سبب غضبه بوضوح ، ولكننا لانشاهد هؤلاء الغاضبين وإذا سمحت الكاميرا بذلك سرعان مايتدخل المذيع أو أحد الرقباء فيضع نهاية مفاجئة لهذا المنظر ، مع أن هذا هو التصرف الوحيد الملائم لهذا المذيع وأمثاله . الذى يسمح لنا فقط بمشاهدته هو منظر هؤلاء الذين خضعوا للإغراء ولم يستطيعوا مقاومته فعرضوا أنفسهم للسخرية أحيانا، وللمذلة فى جميع الأحوال ، إذ أن الأمر فى نهاية الأمر لايزيد عن أن يكون صدقة من رجل غريب.

الحواجز الحديدية

الشئ الآخر المؤسف مما يتضمنه برنامج كلام من ذهب هو أنه ، مثل برامج أخرى آخذة فى التكاثر (مثل برامج نجوى إبراهيم وهى المذيعة البارعة فى مثل هذه الأمور) هو أنه يقوم على الفلسفة العتيدة التى يقوم عليها أى مجتمع طبقى تنفصل بين طبقاته حواجز حديدية يكاد يستحيل اجتيازها : وهى أن الطريق الوحيد للتقدم والثراء هو الحظ السعيد ، لا العمل ولا الكفاءة ولا المثابرة ولا الطموح بل الحظ ، والحظ فقط . الحظ فى أن تجد قريبا لك فى مركز مرموق فجأة ، أو أن يصادف ابنك أو ابنتك رجلا من أصحاب السلطة أو الثراء ويحوز أو تحوز عطفه،(بل وربما كان رجلا من الخليج واستطاعت ابنتك الزواج منه)، أو أن تعثر على محفظة بها عدد كبير من الدولارات سقطت من أحد السياح فى الطريق ، أو بالطبع أن يطرق بابك فى أحد الأيام ، وهو مجرد باب من نحو ١٢ مليون باب ، المذيع المحبوب صاحب برنامج كلام من ذهب.

فلنعش إذن على هذا الأمل ، وحتى يتحقق عن قريب بإذن الله ، لابأس من أن نسلى أنفسنا بأن نرى إخوتنا وأقاربنا وجيراننا وأشباهنا وهم يحصلون على جنيه من ذهب . فإذا كان هؤلاء قد ضحك لهم الحظ ، لماذا لايضحك لنا أيضا ؟ مهما بدا الأمر مستحيلا لأول وهلة؟.

هل يدفع اليسار ثمن انحسار الإرهاب

احمد عبد القوى زيدان

تلح على كاتب هذه السطور ضرورة كتابة هذا الموضوع من شهورعدة، لكنه يؤجله مرة بعد الأخرى إلى أن أصبح التأجيل غير مبرر . فموضوع موقف اليسار من الإسلام السياسى ومايترتب عليه من مواقف سياسية تحالفيه أو صراعية هو الذى يشكل الآن - كما يرى كاتب هذه السطور - جوهر حركة اليسار المصرى الآن ، وهى إشكالية تستحق المناقشة.

ولذلك فالسؤال الملح الآن هو: ما الموقف الآن بعد انحسار موجة الإرهاب الفردى من جماعات الإسلام السياسى ؟ أو مع بداية هذا الانحسار حتى لايتهمنا أحد بأننا نقرر واقعا لم يحسم بعد؟.

هل تبقى المواقف هى ذات المواقف أم أنها فى حاجة إلى التغيير؟.

هذا مايهدف هذا المقال أن يناقشه راجيا من قراء اليسار أن يكون دعوة للحوار لأننا نعتقد أن الصمت فى هذا الموضوع ثمنه هائل.

الإسلام السياسى والتحالف الطبقى الحاكم

تشابك الجذور والصراع الدامى

إن الصراع الدامى الدائر الآن بين جماعات الإسلام السياسى الاعتراضية المتخذة الارهاب الفردى أسلوبا للعمل السياسى من ناحية والتحالف الطبقى الحاكم من ناحية أخرى يخفى على الكثير تشابك الجذور بين كليهما . فمثلا على المستوى الفكرى يتمثل فى حاجة التحالف الطبقى الحاكم إلى الأيديولوجية الدينية كمبرر لشرعيته . ولعل أشهر تعبير عن ذلك تم مؤخرا هو استخدام شيخ الأزهر فى تبرير إصدار عدد من القوانين كقانون العلاقة بين المالك والمستأجر لصالح الملاك أو استخدام المفتى فى تبرير التطبيع والأمثلة عديدة ولاحصر لها .

بل يصل تشابك الجذور إلى درجة أن يعبر شخص واحد عن فكر كليهما فنرى (**عبد الصبور شاهين**) مسئولا عن الشئون الدينية فى الحزب الوطنى الحاكم وهو أحد القيادات للإخوان المسلمين، وهذا التشابك يجد تبريره الحقيقى فى أن التحالف الطبقى الحاكم يعبر عن شبكة اقتصادية - اجتماعية تحتاج إلى الأيديولوجية الدينية واستخدام التراث اللاعقلانى فى البنية الفكرية للأيديولوجية الدينية لمواجهة القوى الشعبية وتبرير سياساتها المرفوضة من هذه القوى.

وليس أدل على ذلك من أن التحالف الطبقى الحاكم لم يتخذ طوال هذه المعركة مع الإسلام السياسى موقفا حقيقيا ضد الكتابات اللاعقلانية التى تغمر السوق (عن الجن - عذاب القبر، - مشاهد يوم القيامة ، نعيم الجنة).

مع أن هذه الكتابات ومن منظور إسلامى أيضا يجد جذوره فى ذات التراث ويجد مصداقيته من الدراسة العلمية - تعد تكريسا لصياغة العقل الإسلامى اليوم وفقا لتأثير الفكر اليهودى المكرس للاعقلانية فى مواجهة التطور الأكثر عقلانية الذى جاء به الإسلام ، وذلك عبر الإسرائيليات التى غزت الفكر الإسلامى فى مرحلة التأسيس ودشنت كأداة أيديولوجية وسياسية مع الدولة العباسية . وتتزايد حاجة النظام لهذا الفكر اللاعقلانى كلما اهتزت مصداقيته مع فشله المتوالى فى حل المهام الاقتصادية - الاجتماعية السياسية المطروحة عليه، سواء فى التنمية ، أو المسألة الوطنية ، ومع ازدياد خضوعه للهيمنة الأجنبية ومن ثم تضييقه على الحقوق السياسية والاجتماعية للجماهير . لأن الفكر العقلانى النقدى يتحول فى هذه الظروف الموضوعية إلى أداة نضالية على المستوى السياسى .

معلم آخر من معالم تشابك الجذور هو تشابه الموروث السياسى.

فالاستبداد السياسى للتحالف الطبقى الحاكم والمتمثل فى شخصنة الحكم(أى أن شخصية الرئيس أيا كان)تصبح هى محور العمل السياسى والقرار السياسى لها وحدها ولايعنى هذا بالطبع أن الرئيس منفصل عن طبقته أو التحالف الطبقى الذى يمثله ، ولكن فى ظل سلبية قطاعات أساسية فى المجتمع الناتجة عن الإحباطات والفشل المتوالى والمسيدة لما يصح أن نسميه عقلية (**العبودية المختارة**) لقطاعات واسعة فى المجتمع والتى نجد تراثها فى العبارة الشهيرة (مافيش فايدة) كل هذا يجعل التأثير على قرار الرئيس فى اتجاه ولصالح القوى الشعبية جزئيا غير متصور(الحلم الناصرى.. المستبد العادل .. مؤسسة الرئاسة) بل يجعله أكثر خضوعا لأكثر شرائح التحالف الطبقى قوة وتأثيرا ومن ثم يصبح أكثر تمثيلا لها.

هذا الموروث السياسى الاستبدادى يجد جذره الأبعد والأعمق فى التاريخ السياسى الإسلامى الذى صاغه الفقه الإسلامى كنظرية سياسية إسلامية تحدد خطى جماعات الإسلام السياسى بدرجات متفاوتة، ولن نجد أعمق من كلمات مفكر إسلامى كبير هو المستشار طارق البشرى للتعبير عن هذا الموروث السياسى يقول فى كتابه "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" ص ٧١٩ **(إن الإمام فى نظر الفقه الإسلامى وإن كان مقيدا بأحكام الشريعة مأمور بحفظ الدين وتطبيق القانون الإسلامى ، فإن سلطانه داخل هذا الإطار العام من أحكام الشريعة أى سلطته التقديرية لايحدها حد من تنظيم دستورى أو رقابة سياسية من هيئة ما ويكشف**

من ضخامة هذا الأمر أن حدود سلطته السياسة والإدارية بالغة السعة والعموم).

إن تشابك الجذور هذا إنما يؤكد أن الصراع بين التحالف الطبقى الحاكم والإسلام السياسى ليس صراع بدائل بقدر ماهو صراع نخب تستهدف حماية مصالح نفس التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية، ولذلك نعتقد أن دعوة الحوار التى برزت يوما من بعض رموز النظام ومفكرى الإسلام السياسى هى تعبير حقيقى عن طبيعة الصراع ، ولذلك على اليسار أن يعى أن هذا الصراع وان وصل إلى حد كسر العظام إلا أنه لن يصل أبدا إلى نفى الأساس الفكرى للإسلام السياسى لأن النظام فى حاجة إليه لأنه يشكل أيضا أساسا فكريا له ، فلن يصل الصراع إلى ضرورة علمنة ومقرطة المجتمع المصرى .

اليسار - والإسلام السياسى اليسار والتحالف الطبقى الحاكم "صراع البدائل"

يحاول أنصار الاسلام السياسى أن يرسخوا فى أذهان الجماهير أن موقف اليسار منه هو موقف النظام، وهذا الزعم ليس صحيحا لأن موقف اليسار من الإسلام السياسى سابق على موقف النظام الحاكم كما أنه يجد لأساسة الفكرى فى أن اليسار بديل سياسى للإسلام السياسى بقدر ماهو بديل للتحالف الطبقى الحاكم فاليسار يرى أن" العلمانية" شرط ضرورى وإن لم يكن كافيا لأى دولة عصرية أيا كان توجهها الاجتماعى، كما يرى أن حقوق الإنسان المدنية والسياسية لايمكن أن تتحقق فى ظل دولة " دينية" أى فى ظل دولة تغطى مصالحها الطبقية بقماط دينى يحميها من المناقشة ويعطيها قدسية تعوق تطور المجتمع . كما أن اليسار فى ذات الوقت يقف ضد التوجه الاجتماعى للتحالف الطبقى الحاكم ويعد بديله الحقيقى بل بديله الوحيد على الساحة ، فالتحالف الطبقى الحاكم والإخوان المسلمون والقوى الليبرالية هى تعبيرات سياسية وفكرية عن تشكيلة اجتماعية - اقتصادية واحدة قد تختلف فى الدرجة لكنها فى النهاية تعبر عن مجمل التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية للبرجوازية الكبيرة.

أما اليسار فهو التعبير عن تشكيلة اجتماعية اقتصادية مختلفة وهو الطبقة العاملة وحلفائها من الطبقات الشعبية.

ومن هنا يتضح أن موقف اليسار من الإسلام السياسى موقف ينبع من كونه بديلا للنظام الحاكم لاتابعا له .

ولكن هل يعنى هذا أن موقف اليسار من الإسلام السياسى لايمكن أن يتحول فى الواقع الموضوعى إلى أن يكون تابعا لموقف النظام ؟ ويقع اليسار فى ذات الخطأ الذى ارتكبه فى الماضى بشأن تغليب مصالح البرجوازية باعتبارها مصالح حركة التحرر الوطنى (راجع مقالنا عن أزمة اليسار الماركسى ومستقبل الاشتراكية يناير ٩٥ اليسار).

نحن نعتقد أن هذا الخطر وارد بل محدق باليسار المصرى . ويدفع إليه إحساس قطاعات أساسية فى صفوف اليسار إثر ماحدث من انهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية من اهتزاز اليقين دفعهم إلى استخدام قدراتهم فى الدفاع عن العلمانية والعقلانية - وهو عمل أساسى لكل يسارى - ولكن دون ربطه بالصراع الاجتماعى الطبقى المستقر فى الواقع المصرى . والنظام يرصد هذا جيدا ويحاول أن يستثمره لصالحه ، فيستخدم خوف الناس من فجاجة طرح الإسلام السياسى فى حصار الحركة السياسية والمدنية النشطة فى المجتمع (تعيين العمد ، تعيين عمداء الكليات ، خوض معارك عنيفة ضد النقابات المهنية، الهجوم على منظمات حقوق الإنسان ، إهدار حقوق الصحفيين باصدار تعديلات ضد رغبات جموع الصحفيين ، استمرار حصار الأحزاب الشرعية فى مقراتها والاستمرار بعمل قانون الطوارئ، التصدى للحركة العمالية بالعنف الوحشى وبالاعتقال السياسى كما حدث فى كفر الدوار والمحلة ، تزوير الانتخابات بفجاجة لم يسبق لها مثيل ولا أيام النبوى اسماعيل كما حدث فى منيا البصل)

لكل هذا نعتقد أنه آن الأوان أن يطرح اليسار موقفه من الإسلام السياسى ومن التحالف الطبقى الحاكم للنقاش العام وخاصة الموقف العملى اليومى لأن الموقف النظرى قد لايكون ثمة خلاف كبير عليه ، ولايعنى قول هذا منع النقاش حول الموقف النظرى أيضا .

وذلك حتى لاتدفع الحركة السياسية والشعبية وفى القلب منها اليسار المصرى ثمن انحسار الارهاب الفردى بأن تعانى من ارهاب أكثر شمولا لأنه ارهاب مؤسس. ففى ظل الخوف من الارهاب تم طرد الفلاحين من الأرض والدور آت على السكان ، ويتم بيع القطاع العام بالرغم من كونه قطاعا رأسماليا يقود الرأسمالية فى مصر ويعزز مواقعها، ولكن المقصود من بيعه **هو القضاء على إمكانية تنظيمية هامة من الممكن فى حالة صعود مد وطنى شعبى أن تقود الوطن للخروج من التبعية.**

إننا نعتقد أن قدرة اليسار المصرى عل حشد الجماهير الشعبية وتنظيمها دفاعا عن مصالحها وذلك بكل الوسائل الديموقراطية والجماهيرية الممكنة والملائمة مع ربطها بالنضال الديمقراطى العام.

هو وحده الذى يعطيه - أى اليسار- الحق فى مواصلة موقفه ضد الوجه الآخر للعمله وهو «الإسلام السياسى».



د. عبد الصبور شاهين

لماذا صمتت النخبة المصرية أمام فصل أدونيس من اتحاد الكتاب؟!

أمينة النقاش

قابلت الأوساط الثقافية المصرية بالصمت، قضية فصل الشاعر الكبير " أدونيس" من اتحاد الكتاب العرب فى سوريا لمشاركته فى خريف عام ١٩٩٣، فى مؤتمر بمدينة " غرناطة " الأسبانية ، مع كتاب ومثقفين ، وسياسيين إسرائيليين، لمناقشة مايسمى بقضايا " مابعد السلام" فيما اعتبره الاتحاد تطبيعا للعلاقات الثقافية مع إسرائيل ، وخروجا على لوائحه ، التى تحظر القيام بذلك وفيما عدا مقالين اثنين للناقدين " غالى شكرى" و" فريدة النقاش" ، فإن الصحافة المصرية ، لم تثر الموضوع ، ولم تتوقف عنده ، ولم تصنع منه قضية للمناقشة ممتدة منذ عدة أسابيع كما فعلت الصحافة العربية المهاجرة ، التى فتحت أبوابها لآراء عدد من الكتاب المصريين ، حول هذه القضية بناء على طلبها . وبرغم أن آراءهم قد بدأت كلها بإعلان رفض " التطبيع" مع إسرائيل ، إلا أن معظمها ، قد اعترض فى نفس الوقت على قرار فصل " أدونيس" بما يحمله هذا الاعتراض من مفارقة ، تكشف - كما كشف الصمت عن إثارة القضية - عن حالة من الحيرة ودرجة عالية من الارتباك ، تسود الساحة المصرية - السياسية والثقافية - بشأن قضية " التطبيع " التى أصبح غموض كبير يحيط بمدلولها ، ومفهومها ، وحدودها ، منذ الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ ، مرورا بمؤتمر مدريد ، الذى قبل فيه العرب للمرة الأولى ، بالتفاوض الجماعى مع إسرائيل ، وانتهاء بإتفاق أوسلو - القاهرة ، الذى أسفر عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فى غزة وأريحا.



أدونيس

مفهوم الاصطلاح

وكان اصطلاح " التطبيع" قد صك مع المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩، التى اتفق فيها الطرفان على إقامة علاقات طيبة وودية ، تتضمن الاعتراف الكامل وإقامة علاقات طبيعية : دبلوماسية واقتصادية وثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، والحواجز ذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، والعمل على تشجيع التفاهم المتبادل ، والتسامح ، والامتناع عن الدعاية المعادية بين الطرفين ، بمعنى آخر فإن " التطبيع" كمفهوم ينطوى على إقامة علاقات طبيعية بين البلدين ، شأن كل الدول التى انتفت بينها حالة الحرب .

وتواكب مع اللجان السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الرسمية المشتركة والتى تشكلت بين البلدين للإسراع بخطوات التطبيع ، تشكيل لجان على المستوى الشعبى لمقاومته ، كان من بينها : " لجنة الدفاع عن الثقافة القومية" وهى لجنة جبهوية تضم كافة التيارات السياسية والفكرية ، ومازالت تعمل حتى الآن فى إطار حزب التجمع " ولجنة الدفاع عن الاقتصاد القومى " ولجنة " مناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى " ولجنة " مواجهة الصهيونية" و" اللجنة الشعبية

لمقاومة "التطبيع" وكلها لجان تعمل فى مجال الفكر والثقافة، بعد أن أدرك المثقفون المصريون، مدى ماتوليه إسرائيل لقضية "التطبيع الثقافى" من اهتمام بالغ، يستند إلى أنها هى المدخل الرئيسى لإقامة أوضاع أكثر استقراراً، ولإذابة روح العداء والصراع من العقل المصرى، بعد أن تكفلت اتفاقيات التطبيع السياسى والأمنى بنزع سلاحه العسكرى وتحييده!

هل الحاجز نفسى؟

وبرغم حماس الرئيس السادات البالغ للإسراع بخطى "التطبيع"، حيث كان يعلى من شأن ما أسماه "بالحاجز النفسى" كعامل رئيسى للصراع العربى الإسرائيلى، ويرى أن تطبيع العلاقات من العوامل التى تكسر هذا الحاجز فإن التعنت الإسرائيلى مع المفاوضين المصريين، فضلا عن قصف إسرائيل للمفاعل النووى العراقى بعد اجتماع بين "بيجين" و"السادات"، واحتلالها لجنوب لبنان، قد دفع كثيرا من الجهات الرسمية فى القاهرة، إلى عرقلة تنفيذ إتفاقيات "التطبيع" وإستخدامها كورقة للضغط عليها، لمنعها من التلاعب فى الوفاء بالتزاماتها، عند الانسحاب من سيناء.

وقد زادت أوضاع التطبيع بين البلدين سوءا مع بداية عهد الرئيس "حسنى مبارك" الذى حرصت إدارته على إحاطة عمليات التطبيع المحدودة بأكبر قدر من الكتمان وبعيدا عن أجهزة الإعلام، حرصا على المشاعر الشعبية المتصاعدة ضد التطبيع من ناحية، وحفاظا على قضية التطبيع كسلاح فى التفاوض لاسترداد "طابا" وحل المشاكل المتنازع عليها مع إسرائيل من ناحية أخرى، وفى هذا السياق رفض الرئيس مبارك - ومازال - أن يقوم بنفسه بزيارة إسرائيل، مما أدى إلى ما أصطلح على تسميته بالسلام البارد بين الدولتين خاصة وأن المحصلة النهائية، لخطوات التطبيع على الصعيدين الرسمى والشعبى بعد ١٦ عاما من إبرام المعاهدة، لاتتناسب أبدا مع طول مدة السلام بين الدولتين.

تراكمات العداوة

وظلت قضية "التطبيع الثقافى" هى الشغل الشاغل لإسرائيل طوال السنوات الماضية، وكانت هى القضية التى توضع على رأس جدول أعمال مسئوليها، أثناء زياراتهم المتوالية للقاهرة.

وكانت هذه القضية من بين الموضوعات التى أثارها الرئيس الإسرائيلى "اسحاق نافون" أثناء زيارته لمصر قبل شهرين مع وزير الثقافة "فاروق حسنى" حيث طالب ببذل جهد خاص لتنمية العلاقات الثقافية بين البلدين، وإدخالها فى إطار أكثر تحررا من القيود، وفتح المجال لأشكال شتى من التطبيع بين المؤسسات الثقافية لنزع تراكمات مرحلة العداوة والكراهية، لكن وزير الثقافة المصرى رد على طلب الرئيس الإسرائيلى بقوله إن هذه القضية تخص المثقفين المصريين، وهم وحدهم أصحاب القرار بشأنها.

عوامل مساعدة

وكان الموقف العربى المضاد للتطبيع خلال السنوات الماضية، والذى كان يطبق قرارات المقاطعة على أى مثقف أو فنان أو مؤسسة تقوم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل قد ساهم فى اتساع دائرة الرافضين "للتطبيع الثقافى" ممن يعتمدون على السوق العربية فى تسويق منتجاتهم. كما ساهم فى ذلك أيضا، أن الحكومة قد خففت من ضغوطها عليهم للقيام بأنشطة تدخل فى مجال التطبيع.

لكن التساهل العربى فى تطبيق هذه العقوبات، الذى وصل إلى حد تجميد نشاط مكتب المقاطعة بدمشق التابع للجامعة العربية تدريجيا، وخاصة بعد اتفاق "أوسلو" هو - ضمن عوامل أخرى- الذى شجع بعض الكتاب والصحفيين والمطربين، على زيارة إسرائيل، والقيام بحفلات غنائية بها، أو حضور مهرجانات سينمائية، أو معارض للكتب كان منهم "على سالم" و"محمد مصطفى" و"حسام الدين مصطفى" و"شفيق جلال" و"مدحت صالح".

وكانت القاهرة، قد شهدت فى صيف العام الماضى، نشاطا مكثفا لوكلاء الفنانين الإسرائيليين، لمحاولة الاتفاق، مع نجوم الغناء بالذات لإحياء عدد من الحفلات داخل إسرائيل، لكن حملة الهجوم الواسعة، التى تعرض لها الذين قبلوا الدعوة قبلهم أوقفت هذه الموجة.

وتعود حالة الارتباك بشأن الموقف من قضية "التطبيع" إلى تفكك ماكان يسمى "بجبهة الصمود والتصدى" وانهيار الموقف فى العالم العربى، الذى كانت مصر قد إنفردت فيه بالتفاوض المباشر مع إسرائيل، بينما تمسكت أطرافه الأخرى بلاءات "الخرطوم" الشهيرة: لاصلح، لاتفاوض، لااعتراف. وقد أخذ التراجع التدريجى عن هذا الموقف، بدءا من عودة مصر إلى الجامعة العربية، مرورا بحرب الخليج الثانية، التى كان من أبرز آثارها التحول الذى طرأ على الصراع العربى الإسرائيلى، والذى قاد إلى ذهاب العرب جميعا إلى مؤتمر مدريد، الذى عقد بعيدا عن مظلة الأمم المتحدة، وبرعاية دولة كانت كبرى ثم انهارت، وأخرى انفردت بقيادة العالم على أطلال هذا الانهيار. وفى مدريد بدا أن معظم أقطار النظام العربى، قد قبلت مبدأ التفاوض المباشر مع إسرائيل، وأقرت بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية - الحليف الاستراتيجى لإسرائيل - وسيطا بينهم وبين إسرائيل. وكنتيجة لمؤتمر "مدريد" فإن الفلسطينيين أنفسهم لم يترددوا فى قبول اتفاقيات "أوسلو" التى انتهت بقيام سلطة وطنية محدودة الاختصاصات فى غزة وأريحا ومع التطبيع الفلسطينى للعلاقات مع إسرائيل، أصبحت الدعوة لعدم التطبيع فى مأزق حقيقى بالنسبة للسياسيين المصريين.

تباين فى الحزب الواحد

وفى حزب "التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى" الذى قاد منذ البداية الحملة لمقاومة التطبيع، فى الوقت الذى كان خطابه فى السياسة العربية يقوم على أساس أن يقبل ماتقبل به منظمة التحرير الفلسطينية، لم يجد بعد غزة وأريحا تناقضا بين مقاومته للتطبيع ومساندته للفلسطينيين، وبدأ يظهر داخل "التجمع" تيار بارز، يرى أنه طالما هناك قبول عربى بالسلام، فلا يجوز أن نضن بخبراتنا فى دعم المفاوض العربى وفى تصليب مواقفه، خاصة وقد تغيرت الظروف الدولية والإقليمية بحيث أصبح الأمر يتطلب اجتهادات جديدة للموقف اليسارى، حتى لايبدو خارج السياق العام ولهذا، فلم تعترض سوى أصوات قليلة داخل التجمع، على مشاركة "لطفى الخولى" مسئول السياسة العربية به، وأحد أبرز أقطابه، فى الوفد الرسمى المصرى إلى مؤتمر مدريد. بل إن "الأهالى" الصحيفة الرسمية الناطقة باسم الحزب، قد نقلت عن "الخولى" تفاصيل لقائه بإسحاق شامير، ورفضه لطلب وزير الخارجيه "عمرو موسى بعدم المشاركة فى مقابلة" شامير" إذا كانت تشكل إحراجا له أمام حزب التجمع. وبعد أن امتدت معارضة مشاركة "لطفى الخولى" فى الدورة الافتتاحية لمؤتمر مدريد، من داخل التجمع إلى خارجه. اضطرت قيادة الحزب إلى إصدار بيان يكيل المديح لخبرات "لطفى الخولى" ويقول أن اشتراكه فى مدريد كان "بصفة شخصية" وحين قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، أصدر "التجمع" بيانا لتأييدها، فى الوقت الذى تحفظ حزب "العمل" عليها،

وعارضها " الاخوان المسلمون" ، و" الحزب الناصري" ، وأصوات متشددة قليلة داخل حزب" التجمع" .. فقد رأى التيار الغالب داخله ، أن عدم التطبيع ، لايجوز أن ينطبق على السلطة الوطنية الفلسطينية ، لأن معنى ذلك أننا نشارك إسرائيل في حصار هذه السلطة ، وفي خلخلة قدرتها على السيطرة على الأوضاع ، وبالتالي في إعطاء إسرائيل المبرر ، لعدم توسيع نطاق الحكم الذاتي جغرافيا وإداريا . وفي هذا الصدد فقد جرى داخل" التجمع" نقاش حول ماإذا كان الذهاب إلى غزة وأريحا تطبيعا أم لا؟ عندما طلبت السلطة الوطنية الفلسطينية بعض خبراء الحزب في مجال الزراعة والإعلام ، لمساعدتها في بعض المسائل الفنية . وبينما أذنت قيادة التجمع لهؤلاء الخبراء بالسفر ، فقد اعترض تيار آخر داخله على هذا الإذن واعتبره تطبيعا ، لأن العبور إلى غزة وأريحا يمر عبر السفارة الإسرائيلية في القاهرة.

أما في الحزب الناصري" فمازال خطابه السياسي يعتبر التسوية القائمة " استسلاما ، لاسلاما " ، وهو في هذا السياق يرفض التطبيع مع إسرائيل ، إنطلاقا من مبدأ أن الصراع معها هو" صراع وجود ، لاصراع حدود" . وبينما تتفاوت النغمات داخل حزب العمل حول الموقف من التطبيع بين من يرون أن المقاطعة هي سلاح العرب الوحيد الذي ينبغي التمسك به للضغط على إسرائيل حتى استعادة الحقوق العربية إلى ماقبل ١٩٦٧ ، فإن التيار الغالب يلتقي مع الإخوان المسلمين المتحالفين مع الحزب ، في رفض مبدأ القبول بدولة إسرائيل من الأصل.

أسئلة بلا أجوبة

وحين تفجرت قضية فصل " أدونيس" من اتحاد الكتاب السوري ، تداعت في الساحة المصرية كل الأسئلة ، والإشكاليات الملتبسة بشأن قضية التطبيع الثقافي بين فريقين أحدهما يرفض التسوية من حيث المبدأ ، ويرفض بالتالي كل النتائج التي ترتبت عليها ، والآخر يقبل بالتسوية ، لكنه لايقبل بنتائجها ، وبالتحديد على الصعيد الثقافي ، إستنادا إلى أن السياسي قد يكون مجبرا ، لكن المثقف مخير في كل الأحوال ، ومايصلح للأول لاينطبق بالضرورة على الثاني ، وأن مقاومة التطبيع ، هي سلاح تكتيكي لتحسين شروط التسوية ، وجعلها أكثر عدالة وتكافؤا . وكان من بين تلك الأسئلة : **ماهو التعريف الذي يخلو من الالتباس ، لما اصطلح على تسميته ب" التطبيع الثقافي" ومتى تندرج أولا تندرج خطوة ماتحت وصف التطبيع؟ وهل المشاركة في مؤتمرات وندوات في المحافل الدولية التي يشارك فيها بالضرورة إسرائيليون تعد تطبيعا؟ وهل يستوى السفر إلى غزة وأريحا - ويندرج تحت وصف التطبيع - مع السفر إلى إسرائيل ؟ ثم قبل هذا وبعده ، ماهو الهدف السياسي المحدد للذين يشهرون سلاح مقاومة التطبيع بعد التغييرات الجذرية ، التي حدثت تحديدا على مجرى التسوية؟.**

ولأن الأسئلة المطروحة مربكة ومعقدة قد تؤدي محاولات الإجابة عنها إلى التباس أكثر حيرة من طرحها . فقد صمتت الساحة الثقافية المصرية ، إزاء قرار الفصل ، الذي أقام الدنيا وأقعدها في الأوساط الثقافية في أقطار عربية أخرى - وربما ينطلق هذا الصمت من اعتقاد بأن توقيت قرار فصل أدونيس ليس مصادفة ، بل هو اختيارا سياسي ، تسعى به القيادة السورية ، للضغط على إسرائيل ، بالأوراق التي في حوزتها ، لتحسين شروط التسوية معها ، وتخفيف الضغوط التي تمارس عليها ، لدفعها للقبول بمبدأ " السلام مقابل السلام" - أي تطبيع العلاقات الكاملة مع إسرائيل ، في مقابل تعهد الأخيرة بعدم الاعتداء عليها - وتخليها عن مطلبها : كامل الأرض في مقابل سلام كامل . ومما يؤكد الطابع السياسي للقرار ، أن اتحاد الكتاب السوريين ، يفصل أدونيس ، بزعم التطبيع الثقافي مع إسرائيل - في مؤتمر حضره ياسر عرفات ، كما حضره شيمون بيريز - بينما الحكومة السورية تطبع العلاقات مع إسرائيل في مفاوضات ممتدة منذ مؤتمر مدريد وحتى الآن ، دون أن يجد الاتحاد تناقضا بين هذا وبين قراره ، خاصة إذا ماأخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الرسمية لتشكيل مثل هذه الاتحادات .

ولقد طرحت الأسئلة السابقة على خمسة من أبرز المثقفين المصريين في مجال مقاومة التطبيع ، ومن أكثر النشطاء في لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التي تأسست بهدف مقاومة التطبيع الثقافي على وجه الخصوص ، فلم تنه إجاباتهم ، حالة الارتباك والحيرة التي يثيرها طرح الأسئلة.

نعم للفصل

الدكتور " **عبد العظيم أنيس**" الأستاذ الجامعي والمثقف البارز ، كان أكثر المتحمسين لقرار فصل" أدونيس" ، ويقول أنه طالما كانت لائحة اتحاد الكتاب العرب في سوريا تنص على فصل من يقومون بالتطبيع فلابأس من صدور هذا القرار ، لكن كان من الأجدى إستدعاء " أدونيس" للمثول أمام الاتحاد لمناقشته وسماع وجهة نظره قبل إستصدار القرار.

ويرى د." أنيس" أن **مشاركة رسميين عرب في مؤتمرات دولية بها اسرائيليون هي أمر طبيعي " ولابأس به ولامفر منه"**. لكن أدونيس شارك في مؤتمر بإختياره ، حضره وزير الخارجية الإسرائيلي ، وانسحب منه **مثقفون مصريون حين علموا بالمشاركة الإسرائيلية به ، خاصة وأن اليونسكو** ، قد ورط نفسه في عقد هذا المؤتمر ، لإيهام الناس ، بأن ماجرى كان **سلاما** وليس استسلاما . ويضيف د. **أنيس**" أنه حتى يتم السلام العادل والمتكافئ ، **الذي يكفل قيام دولتين واحدة إسرائيلية والأخرى فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، فإن مقاومة التطبيع ، ينبغي أن تظل قائمة.**

أما" **حلمي شعراوي**" أمين لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ورئيس مركز البحوث العربية ، فيرى أن المشكلة في موضوع أدونيس مع التطبيع لاتكمن في فصله من اتحاد الكتاب ، لأن ذلك كما يقول ، يتفق مع حيوية هذا الاتحاد إزاء القضايا الاجتماعية والوطنية ، وقضايا الابداع وحريته بشكل عام في القطر السوري . فإذا ماكان الفصل - **كما يرى شعراوي** - معبرا عن هذه الحيوية الديمقراطية ، **فإنه يرجع إلى طبيعة التضامن التي تقوم عليها مثل هذه الاتحادات في حمايتها لحرية الفكر والإبداع ودفاعها عن القضايا الوطنية في وقت واحد** ، ويعبر " **حلمي شعراوي**" عن اعتقاده بأن المشكلة الأكبر ، هي في" انفصال" الكاتب أو المبدع عن القضايا الوطنية ، في جو من تصاعد الاغتراب في فعل الكتابة في السنوات الأخيرة، ضمن عملية دولية تسهم في هذا التصعيد على حد كبير ، من الجري وراء إغراء الجوائز ، إلى المشاركة في منتديات هيئات تدعي العالمية ، ويرشح الكتاب أنفسهم لها في أحيان كثيرة مالم ترشحهم لها مواقفهم وأعمالهم " ذات الطابع

الخاص". ويضيف "حلمى شعراوى" إن الاجتماع الذى رتبت له اليونسكو فى أسبانيا، عقب توقيع اتفاق "غزة وأريحا" ليحضره مثقفون عرب مع وزير خارجية إسرائيل، هو ترتيب غريب من مدير اليونسكو، يعبر عن مدى احترام مثل هذه المنظمات لمواقف المثقفين العرب من قضاياهم الحساسة. ولو أن كل هذه الدوائر تعرف أن كبار مثقفينا، على قدر كبير من الالتزام بقضايا أوطانهم، لترددت فى عقد مثل هذه اللقاءات. ولنا أسوة فى ذلك فى مثقفى أفريقيا الذين استطاعوا أن يفرضوا مقاطعة الكتاب الرسميين من جنوب أفريقيا، حتى تم التحول الديمقراطى به.

ويقول "شعراوى" أن كاتبا بحجم "أدونيس" كان يمكن أن يعطى ثقلا حقيقيا أكبر لقضايانا الوطنية، مما يدفع الأطراف الأخرى، إلى احترامها عند إجراء ترتيبات مثل هذا النوع من اللقاءات أو عن عند تقديم الجوائز، أو عمليات النشر على المستوى الدولى. كما أن مبدعا مثل "أدونيس: بسعيه للاغتراب فى أحيان كثيرة، مسئول بنفس القدر عن "التفكك" أو "التهافت" فى مركب الموقف الوطنى الديمقراطى" الذى سنحلل به أيضا موقف اتحاد الكتاب السوريين، لأنه لا يمكن فى كل الأحوال تجاوز قضايا الوطن

نفع لها وضرر علينا

د. "جلال أمين" أستاذ الجامعة والمفكر القومى المعروف، يعتبر أن كلمة "التطبيع" هو أى علاقة مع إسرائيل سواء كانت على المستوى السياسى أو الثقافى. ويرى أن أى علاقة مع إسرائيل، تعود عليها بالفائدة وتعود على الأطراف العربية بالضرر فى ظل موازين القوى المختلة لحسابها، كما أنها تشجع أطرافا أخرى على تكرار نفس الخطوة؟ وتدفع الناس لأن يألفوا فيما بينهم، ماهو ليس مألوفا. أما القول بأن المحافل الدولية مستثناة من قضية التطبيع، فهذا قياس مع الفارق، ويتوقف على طبيعة المحفل الدولى الذى سنشارك فيه وبه اسرائيليون فهناك مؤتمرات دولية - وبينها المؤتمر الذى حضره أدونيس - يكون الهدف الرئيسى من انعقادها هو تحقيق اللقاء بين العرب والاسرائيليين وفقط بصرف النظر عن النتائج التى تسفر عن هذا اللقاء. ويشدد د. "أمين" على ضرورة أن يبقى سلاح مقاومة التطبيع مشهرا للحفاظ على المصالح العربية، ولايرى ضررا فى قرار فصل "أدونيس" إذا كان الهدف منه سياسيا ولخدمة المفاوض السورى.

وتتفق د. أمينة رشيد "الأستاذة الجامعية المعروفة مع د. "جلال أمين" على أن قرار فصل "أدونيس" ليس قرارا قمعيا، ولأن سوريا أرضها مازالت محتلة، وليس هناك أى تقدم فى مفاوضتها مع إسرائيل التى تتعنت وترفض مبدأ السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل من الجولان، ومن حق سوريا أن تستخدم كل أدوات الضغط للتوصل لشروط عادلة لإجلاء الاحتلال الإسرائيلى. وتقول "أمينة رشيد" إن مقاومة التطبيع "هى السلاح الأخير فى يد العرب، بعد أن انهارت قواهم العسكرية والاقتصادية، وإن مشاركة شاعر كبير بحجم "أدونيس" فى مؤتمر يجمع بينه وبين اسرائيليين فى هذه اللحظة الحرجة التى تتعثر فيها المفاوضات العربية الإسرائيلية، هى فى الواقع إتلام لهذا السلاح وإفقاد لتأثيره، وتجزم "أمينة رشيد" **أن السفر لغزة وأريحا هوتطبيع صارخ، وقبول لتسوية أنقضت لحقوق منقوصة وسلطة وطنية تشارك** سلطات الاحتلال فى قمع الشعب الفلسطينى. وأوضحت أن المثقفين غير ملزمين بالقبول، بما يرضى به السياسيون، وأضافت "أمينة رشيد" أن القبول بالمشاركة فى المحافل الدولية التى تجمع إسرائيليين ينبغى أن يكون لها شروط صارمة، وأن مؤتمر "غرناطة" الذى حضره "أدونيس" لم يكن سوى غطاء ثقافى لعمل سياسى، وإلا ماهو مبرر حضور وزير خارجية إسرائيل "شيمون بيريز" لهذا المؤتمر؟.

مقاومة التشرذم

ولم تنكر د. **رضوى عاشور** "الروائية المعروفة وأستاذة الجامعة، أن هناك ارتباكا واسعا بشأ ن قضية التطبيع، لكن هذا الارتباك، ليس مبررا، فى رأيها. لأن يذهب "أدونيس" إلى "غرناطة"، أو أن يسعى البعض لنصب المشانق له، لأن الاجراءين يساهمان فى توسيع رقعة التشرذم والتعنت التى تعانى منها الأمة. وتطالب د. "رضوى" بضرورة التمسك بسلاح مقاومة التطبيع لمقاومة المشروع الصهيونى العدوانى والجائر والتوسعى، وتشير إلى تقاليد دولية راسخة سبق تطبيقها، حين قاطع كبار المثقفين النازى وقيادات جنوب أفريقيا، وترد على الداعين إلى السفر إلى غزة وأريحا، **قائلة أن الشعب الفلسطينى ملئ بالكوادر الفنية المتخصصة، والممنوعة من العودة، وأن على السلطة الوطنية الفلسطينية بدلا من أن تضغط لدفع المصريين للهرولة نحو التطبيع، أن تضغط من أجل حق هذه الكوادر فى العودة إلى أوطانها** وتتفق د. رضوى "مع القائلين بأن الصراع مع إسرائيل، صراع وجود لا صراع حدود، لأن المشروع الصهيونى بكل مطامعه يقوم على نفى مشروع النهضة والتحرر العربى.

وإجابات قادة مقاومة التطبيع الثقافى فى مصر، لاتنهى الالتباس الحادث بشأن قضية التطبيع ولاتحل الإشكاليات الناجمة عنها وكان من اللافت للنظر أن يثير قرار فصل "أدونيس" ضجة واسعة خارج مصر، فى نفس الوقت الذى تزدهر داخلها حركة تتزعم الدعوة لتشكيل لجنة قومية باسم "اللجنة الشعبية لمقاومة التطبيع" وإصدارها لمجموعة من البيانات الداعية للتشدد فى هذا المجال، واشتداد حركة جمع التوقيعات عليها من قطاعات عريضة من النخبة المصرية، وتزعم ثلاث صحف من صحف المعارضة هى "الأهالى" و"العربى" و"الشعب" لكشف مجالات التطبيع بين البلدين، وفضحها والتنديد بها، فى نفس الوقت الذى التزمت فيه الدوائر السياسية والثقافية الصمت إزاء قضية فصل أدونيس!.

فهل يكون هذا الصمت مقدمة، لأن تعيد النخبة المصرية، فتح ملف مقاومة التطبيع ومناقشة قضاياه الملتبسة، التى ليس أقلها هذا التناقض بين التهويل من شأن ماينطوى تحت وصف التطبيع الثقافى، ثم التهوين من التطبيع السياسى ومباركة خطواته التى تسعى عمليا لانهاء المقاطعة والتحاور بالفعل حولها.

على أن هذه المناقشة، ينبغى أن تكون مسئولة، وأن تتحرر من الطابع الدعائى، الذى يستسهل تسجيل المواقف على تحقيق الأهداف، والإسراع بالاتهام، بدلا من السعى للمناقشة والإقناع لتعديل المواقف، وينحو إلى تغليب الحسابات الصغيرة والضيقة، على إنجاز المشتركات الكبرى والراقية، ويسعى لإقصاء الآخرين، للتباهى المضحك بالانفراد بمقاومة التطبيع، بدلا من توسيع جبهته، بهدف إعادة ابتكار الأفكار والمفاهيم، وبلورة مواقف محددة حول مسألة التطبيع الثقافى مع إسرائيل، التى تزخر أيديولوجيتها الصهيونية بعناصر استعلائية تنظر للعرب باعتبارهم الأدنى، وتمتلك مشروعا توسعيا، يستمد مقومات بقائه على نفى كل ماهو عربى، كما قال "أدونيس" فى "غرناطة"!!

اسلام لاكهانة

مسجد النور + جوائز مسابقة حفظ القرآن = خمسة آلاف شقة سكنية

خليل عبد الكريم

من أهم الكتب التى قرأتها فى الخمس سنوات المنصرمة والتى أوجعت قلبى كتاب ممدوح خليل الولى (سكان العشش والعشوائيات - الخريطة السكانية للمحافظات) - الطبعة الأولى ١٩٩٣م-مطابع روزا اليوسف الجديدة.

إننى أدعو كل مسئول فى هذا البلد بداية ب «مؤسسة الرئاسة» وانتهاء ب مديرى مجالس القرى وكذا من يحمل على كتفيه هموم مصر أن يطالعه بل ويدرسه بإمعان، ليدرك حقيقة الأوضاع فى وطننا وما تعانيه القاعدة الشعبية العريضة من ذل ومهانة وتحقير، وما تعيش فيه من حرمان من أبسط حقوق الإنسان وأن ما يبث فى الجهاز اللعين(العلقاز) والمذياع وما ينشر فى الصحف القومية : شعبذة وجدل وضحك على الذقون، وأن الصورة الصحيحة لمعيشة ٨٠٪ من المواطنين بالغة السوء والبشاعة والقبح والدمامة، وأن الذين يعتقدون أن بقاء هذه الأحوال أمر جائز واهمون ، وفى يوم قريب سيفيقون من وهمهم على هدير صيحات هذه الملايين المطحونة والمحرومة والمحبطة والمهمشة.

كنت أتمنى أن أنقل صفحات من هذا الكتاب الرائع والمؤلم فى ذات الوقت ،أو أذكر البيانات والإحصائيات التى يحفل بها ولكن يضيق المجال عن ذلك وسنكتفى بـ أقل القليل:

فى تعداد ١٩٨٦ م أى منذ عشرة أعوام ٦٩ر٤٥٪ من سكان مصر يعيشون فى بيوت ريفية مطينة أى مبنية من الطين، و ٨١ر١٠٪ فى غرفة أو أكثر داخل وحدة سكنية و ٦٥ر٠ ٪ فى غرف مستقلة.

ولا شك أن الأزمة تفاقمت منذ ذلك التاريخ وازدادت تفاقما مع استمرار الانفجار السكانى بعد كوارث السيول والزلزال .. إلخ.

ولكن ومع ذلك كله فإن هؤلاء هم المحظوظون لإن قطاعات كبيرة وكثيفة لا تنال هذه (الأملة).- مؤنث أمل ، فهناك :

إسكان العشش /إسكان القبور/ إسكان الايواء/إسكان القوارب/ إسكان المخابى/إسكان الدكاكين/ إسكان قهوات السلالم/إسكان المساجد/ إسكان الشرك/ عزب الزبالين/ وأخيرا الإسكان العشوائى، ويقرر المؤلف أن أدناها مرتبة هو إسكان العشش.

وفى جميع هذه الإسكانات:

أخص الخصوصيات مستباحة وسوء التغذية سمة عامة ومعدلات الوفيات فى جميع الأعمار مخيفة والأمية الدينية مُطبقة حتى كيفية الصلاة مجهولة، وأن هناك قاسماً مشتركاً بينها هو ترديد للألفاظ البذيئة الفاحشة على ألسنة النسوان والإباحية والدعارة والوحشية والقسوة فى التعامل والانحراف و اللصوصية والمخدرات وكل ما تتخيله من أمراض اجتماعية وماذا تنتظر من أناس يعيشون بين أكوام القمامة وطفح المجارى وأنواع الحشرات وتقاسمهم حيواناتهم مساكنهم وتضربهم الأمية وتتفشى فيهم العلل والأدواء ودخولهم ضامرة مهزولة وتكاد تكون معدومة ، ومحرومون من فرص التعليم ومن أهم المرافق الحيوية وأبسط الحقوق التى تتمتع بها البهائم فى عزب ومزارع المترفين!!.

رغم ذلك كله قرأنا فى رمضان أن تكاليف بناء مسجد النور ارتفعت إلى ٣٧ مليون جنيه وأن جوائز حفظ القرآن وصلت هذا العام إلى عشرة ملايين جنيه فإذا أضفنا إليها ثلاثة ملايين أخرى- وهذا أقل تقدير لتغطية مصروفات استقدام المتسابقين من أركان الدنيا الأربعة واستضافتهم وانتقالاتهم وإعاشتهم وأجور المحكمين ورجال الحراسة والأمن.. إلخ يبلغ المجموع خمسين مليون جنيه، وإذا كان متوسط بناء شقة سكنية شعبية من غرفتين بصالة هو عشرة آلاف جنيه كان مدلول ذلك أنه كان من الميسور بذلك المبلغ بناء خمسة آلاف شقة لمن هم فى أمس الحاجة إليها!!!.

ولكن.. فى ميزان الإسلام الصحيح أيهما أولى بهذه الملايين الخمسين:

تشييد مسجد النور وجوائز مسابقة القرآن أم بناء مساكن لهؤلاء المواطنين التعساء الذين وصف الكتاب أحوالهم وذكرنا هنا نتفاً منها ؟؟.

أنا لن أجيب على هذا السؤال لاننى- كما يصفنى خصومى- شيخ أحمر ومفتى الماركسية وشيوعى أتخفى وراء لحيتى .. الخ.

وسيتولى الإجابة:

عمر بن عبد العزيز خامس الراشدين كما أسماه الإمام الشافعى والذى يشهد له الجميع بالورع والفقه فى الدين: كان خلفاء بنى أمية قبله فى كل عام يتحفون الكعبة بكسوة غالية (بداهة تكلف ألوف الدنانير) تأكيدا منهم للعامة على أنهم يعرفون للإسلام قدره ويقدسون شعائره ولا جديد تحت الشمس والتاريخ يعيد نفسه! فلما صار خليفة كتب إلى واليه على مكة:

(إنى رأيت أن أجعل ذلك فى أكباد جائعة فإنه أولى بذلك من البيت).

-أصل الخبر وعبارة الخليفة من كتاب (المجددون فى الإسلام)**للشيخ أمين الخولى** ص٧٨ طبعة ١٩٩٢-الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ونتوقف عند هذا الحد لإن مسلك عمر بن عبدالعزيز ومقولته لا يتركان مجالا لأى شرح أو تعقيب.

الجمعية العمومية بنقابة المهندسين



مصر

نقابة المهندسين
شمولية الإخوان.. والطريق إلى تدويل الأزمة!

مصباح قطب

ستظل نقابة المهندسين لأمد طويل نسبيا محور اهتمام الأوساط السياسية والإعلامية ، فى البلاد وخارجها ، خاصة وأن شواهد سنعرض إليها هنا ، تشير إلى أن النقابة انتقلت من طور كونها حزب لجماعة " الإخوان المسلمين" إلى طور الدويلة الإخوانية ، لكل ماللذلك من تداعيات على الجانبين الاخوانى ذاته ، والرسمى ، ثم جانب المجتمع المصرى من قبل ومن بعد . ولقد كتب الكثير عن النقابة فى صحف التيار الإسلاموى ، وصحف المعارضة ، والصحف الحكومية ، لكن أحدا لم يجب عن السؤال : ماهو مستقبل النقابة فى ظل الوضع الراهن ؟، وماهو مستقبل الإخوان فى ظل الوضع الذى أرى - كما سنوضح - أن القيادة الفعلية فيه انتقلت من شارع سوق التوفيقية حيث مقر الجماعة التقليدى لعشرات السنين ،إلى ٣٠ شارع رمسيس حيث مقر نقابة المهندسين؟ وبطبيعة الحال لايمكن التنبوء بالمستقبل دون النظر إلى التاريخ.

إشارات

هل لاحظ أحد كيف خفت صوت الحديث عن الصراع على منصب المرشد العام للاخوان فى الشهرين الأخيرين فجأة؟ هل تذكرون كيف ظهر د. محمد حبيب رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة أسيوط وأستاذ الجيولوجيا ، على مقدمة المسرح بغتة منذ عام عندما وقع أحد بيانات الجماعة باسمه، وعندما رد بإجابات مكتوبة ، على أسئلة صحفية ، من أكثر من صحفى وجريدة ، سلمت إلى الجماعة فى مقر التوفيقية ، لقد رشح د. حبيب نفسه فى نهاية العام الماضى لمنصب نقيب العلميين ، فى تحول اخوانى له دلالته حيث اعتاد الإخوان من قبل الهيمنة على مجالس النقابات وترك مقعد النقيب لوجه رسمى أو مقبول من الحكومة : غير أن د. حبيب تخلى فجأة عن الترشيح ، وتنازل - مع غيره - ليفوز بالمنصب رئيس أكاديمية البحث العلمى ، وذلك دون أن يتفاوض د. حبيب حتى على تحقيق مكاسب إخوانجية فى النقابة نظير هذا التنازل الكبير ، يومها توقعت أن يرشح الإخوان واحدا منهم لمنصب نقيب المهندسين وهو ماحدث الآن بالفعل حيث تقدم د. محمد على بشر الأمين العام للنقابة لهذا الموقع . حدث هذا فى ظل وضع لم يعد من الممكن فيه لكتلة أصحاب الشهادات الجامعية والدرجات العلمية أن تنسجم - ولو ظاهريا طبقا لمنهج الإخوان فى التعتيم التام على الصراعات - مع وضع يقود فيه الحركة انصاف متعلمين وكبار أصحاب الأراضى والمتاجر من الحرس القديم ، خاصة وأن لحظة ذروة الصدام بين الجماعة والسلطات ، أى تلك التى بدأ الرئيس مبارك يهاجم فيها الاخوان علنا وبالاسم لأول مرة ، جنبا إلى جنب مع تشديد الهجمات الأمنية على أوكار الإرهاب ، أربكت الجهاز القديم ، الذى اعتاد على عمليات بدائية من الكر والفر السياسى ، وتركت انطباعا بأن المواجهة الاخوانية تحتاج إلى كادر جديد وإلى موقع جديد . برز د. حبيب فى تلك اللحظة ، غير أن الحسابات الإخوانية فيما يبدو اكتشفت أن عدد العلميين (حوالى ٤٠ ألفا) محدود نسبيا ، وأن النقابة محدودة الموارد والإمكانيات ، وأن ٩٠٪ من العلميين(بالمناسبة هم خريجو كليات العلوم) يعملون

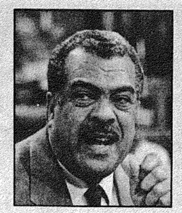


محمد على بشر

فى الحكومة ، كما أن توجيه خطاب سياسى من خلال تلك النقابة لن يكون مؤثرا ، فالاخوان أدرى الناس بموقف المجتمع من العلم ، وحتى لو تم خلط الخطاب - وهو مايحدث فى نقابة العلميين فعلا - بمكونات أزهرجية ودينية دعائية ، فا لمردود سيكون ضعيفا .

التجانس الإخوانى

لم يكن أمام الاخوان إلا واحد من اثنين : نقابة المحامين ، أو نقابة المهندسين . ذلك لأن نفس الأطباء فى العمل السياسى محدود كما ثبت وتأكد . ولما كان الموقف غير محسوم للإخوان فى المحامين ، بغض النظر عن سيطرتهم على المجلس ، ولما كان التجانس الإخوانى فى المهندسين أكثر قوة ، وأكثر ارتباطا بقوى اقتصادية اخوانجية ، وبمواقع كسبها الاخوان لما قدموه من خدمات نقابية لايمكن التهوين من شأنها . فقد حدث الانتقال إلى المهندسين ، وفى وقت كان الاخوان والمهندسون قد ابتكروا أيضا ، أدوات وآليات فى العمل اليومى ، تجعل وجودهم فيها وكأنه " أبدى " ويكفى أنهم تمكنوا بلا جلبة من دفع النقيب المهندس حسب الله الكفراوى إلى موقع العجز التام بحيث أنه لم يحضر اجتماعات المجلس الأعلى طوال العامين الأخيرين ، كما انهم نقلوا سلطات النقيب كاملة إلى الأمين العام ، عبر قرارات من المجلس الأعلى وهيئة المكتب ، يصعب الطعن عليها . أضف إلى ذلك أنه لايوجد موقع يسيطر عليه الاخوان تكاد تنعدم فيه فاعلية الحكومة ، والقوى الديمقراطية ، إلى هذا الحد . فالحكومة التى تقدم ٩ آلاف جنيه كدعم سنوى ، لنقابة تدير الآن نحو ٣٠٠ مليون جنيه كاستثمارات وأصول وعمليا من حقها أن تشعر باستقلالها تماما ، كما أنه بات



حسب الله الكفراوى

بمقدورها أن تحرك آلية لتطوير الخدمات والتسهيلات ، دون حاجة لنقيب يتوسل إلى الحكومة وإلى الجهات العامة ، وهنا قد يبرز التاريخ ، لمن يريد أن يعتبر ويصلح . أن الأساس الذى قامت عليه نقابة المهندسين هو مبلغ الدمغات الهندسية ، والذى وصل هذا العام نحو ٧٨ مليون جنيه (على الحديد والأسمنت) **ولقد كانت الدولة الناصرية هى أول من أوجد هذه المقايضة أن تعطى للنقابات جزءا من دور الدولة ، كتحصيل ضرائب (دمغات) لحسابها، وإصدار شهادات مزاولة المهنة مقابل أن تتنازل النقابات عن حريتها وأن تدعم السلطة على طوال الخط** هذه هى جذور الاختلال الرهيب ولايمكن لأحد أن يعيب على المهندسين الآن ذلك، فنقابة التجاريين حصلت على قانون يعطى حقا مماثلا (دمغات على الأوراق المرتبطة بالممارسات التجارية) وغيرها من النقابات الحكومية وبعضها جاز فى العهد الحالى كالتجاريين والعلميين (وإن تعثر التنفيذ فى الأخيرة) المهم فى هذه اللحظة التى اكتشف الاخوان فيها أنه لامفر أولا من الصدام مع السلطة بعد أن هاجمهم الرئيس علنا ، ولامفر من التدرج بموقع يكون أمتن من موقع الحزب السياسى ، فكم من أحزاب **فى حياتنا شلت أو هى مشلولة** ، ولامفر من هجوم تهيأت له الفرصة (فى نقابة المهندسين ، كما عرضنا) فألقوا بكل أثقالهم إلى النقابة ، وقد نلاحظ ببساطة أن اسم المهندس **" أبو العلا ماضى" الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين** والرجل الثانى فى النقابة ، أصبح أكثر بروزا بكثير من اسم المستشار **" مأمون الهضيبى "**



أبو العلا ماضى

المتحدث بإسم الاخوان ، وإذااتيح لك أن تجلس فى مكتب التوفيقية، وفى الدور الثانى من نقابة المهندسين - على الجهة اليمين المؤثثة تأثيثا جيدا ويكسو أرضيتها الرخام اللامع - فستلمس على الفور كيف أن الحركة والبركة كلها أصبحت فى الأخير ويمكن أن نتوقع فى هذه الحالة أن يستمر المرشد العام الحالى ، مرشدا حتى يوافيه الأجل بعد عمر طويل ، إذ واقعيا تسير الأمور فى اتجاه أن يكون مكتب الارشاد ، مكتبا شرفيا (الذين يصفون نقابة المهندسين بأنها حزب الاخوان الذى يدار من مكتب الإرشاد عليهم أن يغيروا رأيهم) فاخوان النقابة لم يعودوا فقط حزبا سياسيا يصدر النشرات ويقيم الندوات حول البوسنة والهرسك والشيشان، ولكهم يديرون عملا دوليا مكتمل الأركان له نشيده وعلمه ودستوره وموارده . لكن ازاى وليه؟!.

الدولة

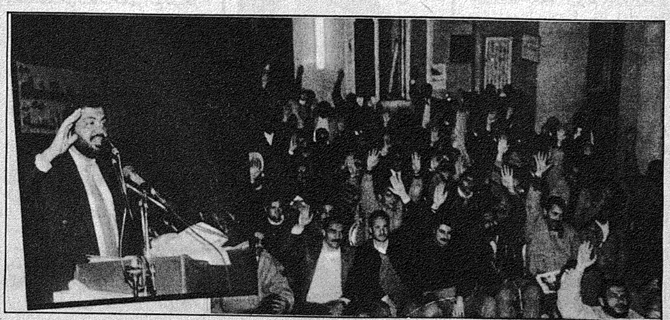
دخل الاخوان إلى نقابة المهندسين عام ١٩٨٥ ، لكنهم لم يسيطروا عليها تماما إلا فى دورة ١٩٨٩ الممتدة حتى الآن ، بسبب المشاكل التى تؤجل الانتخابات ، جاء دخول الاخوان **كمحصلة للفساد الذى دب فى النقابة على أيدى المعلم عثمان وأنصاره** ، كما أثبتت ذلك الباحثة د. أمانى جاد قنديل " فى بحث قدم إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعنوان " الفساد فى النقابات المهنية - دراسة حالة نقابة المهندسين) وقد نشر ضمن كتاب للمركز بعنوان (الجرائم الاقتصادية المستحدثة - إصدار ١٩٩٤) وأيا ماكانت صحة القول بوجود علاقات عضوية بين الاخوانجية والعثمانلية ، من زمان ، ويكفى أن " المقاولون العرب" معقل عتيد للإخوان ، فإن

المعلم عثمان يتحمل وحده النتيجة، فقد أدار النقابة من خلال موقعه، ومن خلال "المقاولون العرب" وبنك قناة السويس (الكتلة المغلقة، كما قالت د. أماني) أدارها "شفوي، وبالتليفون، وأسس شركاتها بالمزاج وبلادراسات ودمج الشركات النقابية في لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطني، التي أسسها وأنصاره، إلى أن تغير الحال فبدا عثمان يتهاوى غير أن أحدا لم يحاسبه أو أتباعه عن الخسائر التي لحقت بالنقابة وشركاتها حتى الآن، ويمكن القول أن نجاح المهندس "الكفراوي" كنقيب، كان نتيجة مباشرة لمواقفه ضد العثمانلية وسطوتهم. جاء الاخوان وبدأ العمل السياسي من خلال النقابة على مهل (لجنة المناصرة وهي تصدر جريدة حتى الآن) وندوات لمؤازرة مواقف لايحتاج المرء إلى أي ذكاء ليدرك أنها تسير حسب الأولوية السياسية للإخوان، لجنة حريات بدأت بوقف معاد لمنظمات حقوق الانسان - ظنا بأن اليسار والليبرالية يسيرونها لمصالحهم - ثم أصبحت تتغنى بالمنظمات وبحقوق الإنسان أكثر من أي تيار آخر، ثم اكتمل للنشاط طابع النشاط الحزبي السياسي، بقيام لجنة التنسيق بين النقابات المهنية ويقررها المهندس "أبو العلا ماضي" مع عقد ندوات مغلقة أو مفتوحة، ذات طابع تجييشي، آخرها كان للبحث عن صيغة للجبهة الوطنية المهم في كل ذلك أن الدولة ظلت تتعامى، رغم صحيح القانون كما قال لي المهندس "الكفراوي" الذي يحظر العمل السياسي في النقابات ظنا من الحكومة فيما يبدو بأن ذلك ينفس عن الطاقة السياسية المكبوتة لدى الإخوان ولم تتحرك الدولة إلا عندما وصلت العمليات الإرهابية إلى درجة خطرة، وكان واضحا لدى الكثيرين على الأقل - أن الاخوان، وإن كانوا لايمارسون الإرهاب، إلا أنهم يغذونه بالدعم الفكري والمعنوي، ويقطفون ثماره، هنا صدر القانون ١٠٠، وفكرته الأساسية حث الأغلبية السلبية، على أن تشارك في التصويت، والاهتمام بالعمل النقابي (بغض النظر عن لاديموقراطية إصدار هذا القانون وعيوبه) لقد خمنت الحكومة أن الأغلبية، و٥٠٪ من المهندسين يعملون في الحكومة والجهات العامة، لو شاركت فسيحرز تحول من وزارتين: الأولى ابتلاع الكتلة الحية للإخوان في النقابة وأنا كمتابع أقدرها بنحو ٢٥٠٠ عضو من بين ٢٢٠٠٠ ألف وإنجاح مرشحي الحكومة أو أغلبهم.

والثانية أن الاهتمام بالحصول على الخدمات سيفشل الخطة الإخوانية القائمة إلى تقديم خدمات تغطي نسبة محددة من المهندسين (أقل من ٢٠٪) لكنها تكفي لاستمرار تواجدهم لأن نسبة المهتمين في الواقع لاتزيد عن ذلك. والعبد لله يؤكد أن الإخوان لو أظهروا مالديهم من معلومات على الكمبيوتر، حول تكرارية الحصول على الخدمات (أي المهندس الذي استفاد من مشروع الرعاية الصحية، ومن مشروع التكافل ومن مشروع الخدمات القانونية والمحاسبية في نفس الوقت) فسيثبت أن ماقدمناه بشأن نسبة ال ٢٠٪ صحيح، وإذا ماحدث وتقدم كل المهندسين للحصول على كل الخدمات فلن تستطيع النقابة تلبية الطلب. ثم سارت الأوضاع حيث راح كل طرف يعزز مواقعه إلى أن وصلنا إلى الوضع الحالي المعروف من حيث صدور حكم بفرض الحراسة على النقابة والدعاوى والدعاوى المضادة، ومشاكل تطبيق القانون ١٠٠ وتعديله الأخير.. وهناك من يرى أن الحكومة لن تحرص على أن تجرى انتخابات المهندسين قبل انتخابات مجلس الشعب القادم لأسباب تكتيكية. لكن الإخوان أعدوا هم الآخرون للأمر عدته وإليك مايلي لتعرف هل هي دويلة كما قلنا أم لا؟

- بلغ عدد اللجان المشكلة في نقابة المهندسين ٤٠ لجنة قابلة للزيادة، منها لجان مثل لجنة تنمية سيناء ولجنة الصناعة ولجنة الطاقة ولجنة الاستثمار ولجنة الصناعات الصغيرة ولجنة السوق والمعارض ولجنة الجودة وغيرها، وهي لجان لاتماثل فحسب اللجان الموجودة في حزب سياسي، لكنها تدير أعمالا وأموالا

الجمعية العمومية بنقابة المهندسين



بلغ من تعقدها أن النقابة قررت التعاقد مع شركات متخصصة لتقوم بأعمال الإشراف والإدارة لمشروعات الإسكان بالنقابة ، جنبا إلى جنب مع لجنة الإسكان ومع إنشاء جهازادارى لمشروعات الإسكان بالنقابة العامة وتعيين مدير متخصص له وفريق من المهندسين المتخصصين.

تدير النقابة نشاطا دبلوماسيا واسعا، لايتمثل فقط فى إدارة حوارات وعلاقات مع سفارات مجموعة من الدول الإسلامية المختلفة ، والتى يهتم بشأنها الاخوان ، وإنما أيضا من خلال وضع أهداف ذات طابع دولى صرف للنقابة مثل : العمل على إعادة أعمار لبنان واليمن (مجلة المهندسين - تقرير د. بشر إلى الجمعية العمومية ١٩٩٥/٣/٦) وعقد ندوات من نوع المسئولية الدولية للأمم المتحدة تجاه أزمة البوسنة".

تسعى النقابة إلى أن تمتد خدماتها " لتغطى كل شئ فى حياة المهندس . وعندما قلت للمهندس " **أبو العلا ماضى** " لماذا لاتقومون بالمرة بعمل مشروع لتوصيل الوجبات الجاهزة إلى منازل المهندسات العاملات قال والله لو نقدر نعمل ليه لأ . لقد دار بينى وبين " د. بشر " حوار طويل حول خطورة الشمولية التى تمارسها نقابة المهندسين ، والتى تشبه وإن بشكل أكثر بدائية وأوسع نطاقا ، دور دول العسكرتاريا القومية الأبوى ، ذلك الذى شل المجتمع المدنى وقدرة الأفراد على المبادرة . وقلت للدكتور "بشر" أننى أتعامل مع الاخوان على قاعدة : أزوج أفرادا منهم بناتى ، لكننى لايمكن أن أعطيهم صوتى . أى أننى أتفهم تماما الروحية الرقيقة والتطلع الأخلاقى العالى لدى قلة منهم ، وأحب التعامل المنصف معهم ومع غيرهم ، ثقة منى فى أن اليسار الحقيقى ، قادر على تجاوز الفعل السياسى والأخلاقى لأى فئة اجتماعية . المهم أننى قلت أيضا : أتمنى أ ن يقيم الاخوان ألف جمعية لتقديم الخدمات للمهندسين ويهيمنوا عليها لامانع ، لكن أن تقوم نقابة واحدة بكل شئ من الابرة إلى الصاروخ ، فهذا لايوجد فى أى نقابة ليبرالية للمهندسين فى العالم كله.

والآن أستطيع القول أن الشمولية ذاتها ستكون مقتل الاخوان والمهندسين ولن يغنيهم عن ذلك ، توظيف الفروع فى إطار النقابة المركزية فذوى الهمة ، وأصحاب الأيدى النظيفة ، والإخوان هم قلة فى نهاية الأمر وكلما اتجهت لأسفل الهرم زاد الاختلال ، وزادت معدلات التزعزع عند المغريات ومن شأن التوسع فى نشاط النقابة واستثماراتها ، بل وأعمالها التى تلغى عمليا أدوار كافة جمعيات المهندسين الأخرى ، بما فيها جمعية المهندسين المصرية (فى العالم كله تختص الأخيرة بالمجلة العلمية وقد أصدر اخوان النقابة مجلة علمية مؤخرا وتختص الجمعية بشروط مزاولة المهنة ، فوضع إخوان النقابة لائحة تتيح لهم أن يتحكموا فى شروط العمل الهندسى واتجاهاته) ، ومن شأن التوسع الذى جعل هناك موقعا لكل من يريد أن يعمل عملا من الاخوان وأنصارهم ، فى أى مجال ، حيث لم تترك النقابة مجالا من مجالات الحياة التنفيذية والثقافية إلا وأوجدت مناظرا له . فهناك كتب تطبع هكذا فجأة لمن يريد أن يقول كلمتين ، وأعمال للصحفيين والرسامين والخطاطين ، وأعمال تجارية وهندسية ومائية واقتصادية وتكنولوجية وزراعية وصناعية ومحاسبية وسياسية واسعة النطاق ، وكلما تدفقت أعداد أكثر تم خلق أطر أكثر لاستيعاب الحبايب القادمين : لجان استشارية للشعب ، لجان للقيام بأعمال يفترض أن يقوم بها الجهاز الإدارى للنقابة ، لجان لمشروعات وهيئة لتنمية الابتكارات وكل شئ . وقد وصل الترهل الآن الى مداه ، بحيث يمكن القول أنه مهما كانت جدية ونظافة الثلاثى :د.بشر . **المهندس أبو العلا ماضى . د. صلاح عبد الكريم (الوكيل مع المهندس سعد الراجحى والأخير الأكبر سنا وهو عضو لجنة التعليم بالحزب الوطنى ومؤيد قوى للإخوان)**



صلاح الدين علد الكريم



محمد ماجد خلوصى

الاخوانية ، سيصبح الفساد أكثر شراسة وقوة بحيث يمكن أن يهدم النقابة على الجميع كان هذا شأن كل دولة شمولية فى التاريخ وسيكون.

إلى هنا والآن

إذن يمكن أن نخمن أن الدولة ستركز جهدها على اعادة الاخوان والمهندسين ، إلى وضع الحزب السياسى أولا ، بدلا عن وضع الدولة ، وذلك بالألعاب التشريعية وبالدخول طرفا فى تدعيم مصالح من داخل الهيئات الحكومية والجهات للمهندسين ، حتى ينتخبوا مرشحيها ، وحتى تسحب البساط من الإخوان ، ويمكن أن نتوقع أيضا أن يكتفى اليسار والديمقراطيون بمراقبة الموقف ، والتنديد ، ولو بصوت خافت ، بفكرة عمل لجان فى مواقع العمل ، التى لم يكونوا يتحمسون لها من قبل ، على أساس أنها ستشجع كتلة أكبر على التصويت ، وأيضا السعى لكيلا تتحالف الحكومة مع الاخوان ، فى منتصف المسافة ، لتقطع الطريق على أى اتجاه جديد ، وفى كل الحالات فان الحكومة لابد أن تدفع **لاعادة النظر فى الأسس التى قامت عليها قوانين النقابات بحيث تكون منظمات حرة لخدمة أعضائها من زاوية علاقات العمل وشروطه أساسا .**

(ضمن أسئلة لازال يدور حولها الحوار مع د. بشر طلبت عدد الشكاوى التى وصلت النقابة حول قضايا العمل وموقف النقابة منها) مع النظر جدا فى ضرورة الاتجاه إلى التعددية النقابية ، استجابة الاتجاه إلى **العددية النقابية** ، استجابة للعصر ، ولبس لدرء هيمنة الاخوان فقط ، وإذا لم تفعل الحكومة ذلك ، وإذا لم يتنازل الإخوان عن موقعهم (دولتهم) ، خاصة وأن عجلة تكوين الدولة واستقطاب دور مكتب الارشاد ، جنبا إلى جنب مع كل النشطين الإخوانيين ، إلى نقابة المهندسين أصبحت تدور حتى رغما عن الجميع ، **بحيث أن مصير الاخوان أصبح بالفعل مرهونا بمصيرهم فى نقابة المهندسين**، إذا لم يفعل الطرفان ، لن يكن أمام اليسار والقوى المستقلة والديموقراطية ، وأمام الأقباط (٨٪ من أعضاء النقابة) **سوى تدويل الأزمة** .. والشكوى إلى المنظمات الهندسية الدولية من التحيزات الثقافية والنقابية للإخوان ، ومن التسلط التشريعى والإدارى للدولة ، ولاتضحكوا من فكرة التدويل ... فغدا سوف نرى .

(المحرر : هناك حوار لم يكتمل بعد مع المهندس د. بشر والمهندس أبو العلا . ولازالت الأسئلة التى أطلب إجابة عليها تتنامى).

الخصخصة والمصالح الإسرائيلية
وراء محاولة تدمير صناعة الأسمدة فى مصر

عريان نصيف

فى الدراسة الاقتصادية /الاجتماعية الهامة التى أعدها د.آلان ريتشاردز وترجمها د. أحمد فؤاد سيف النصر عن التطور الزراعى فى مصر، يؤكد الباحث على أهمية "السماد" واستخدامه فى الزراعة المصرية ، ليس فقط كإضافة إنتاجية ولكن أساسا كتعبير عن الواقع الاجتماعى والطبقى فى الريف.

وترصد الدراسة أنه فى الفترة من ٣٦-١٩٥٢ كان كبار ملاك الأراضى يسيطرون عل التعاونيات ويستخدمونها فى الحصول على السماد بفوائد منخفضة للغاية مما أدى بطبيعة الحال إلى أن يكون الناتج الزراعى من أراضيهم أعلى بكثير من ناتج باقى فئات الفلاحين ، وأن الوضع قد تغير بعد ١٩٥٢. وخاصة فى الستينيات - عن طريق التوسع فى التصنيع المحلى للأسمدة التى يصل الجانب الأكبر منها إلى الفلاحين - وبشروط ميسرة - عن طريق التعاونيات ، مما أدى ليس إلى زيادة الإنتاج الزراعى فحسب بل إلى الإسهام فى إحداث التغيير الاجتماعى فى القرية المصرية.

ولاشك أن صناعة السماد قد رسخت فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى والمصرى كإحدى الصناعات الاستراتيجية الهامة . فقيمة استثماراتها تصل إلى عشرات المليارات من الجنيهات.

وطاقتها الإنتاجية تبلغ حوالى ٦ر٧ مليون طن سنويا (٦ مليون منها أسمدة أزوتية والباقى فوسفاتية).

وتقوم عليها العديد من المصانع العملاقة فى أسوان وطلخا والسويس والاسكندرية وأبى زعبل وأسيوط وكفر الزيات ، تضم آلاف العمال المهرة ومئات الكوادر الفنية المتخصصة.

ماذا يحدث اليوم للسماد المصرى؟

بالرغم من كل تلك الأهمية للصناعة المصرية للسماد - وربما من أجل تلك الأهمية - فإن هذه الصناعة معرضة للانهيار ، فواقعها التال كما يلى:

١- العجز الكبير فى السوق:

فقد وصل العجز فى الخطة المستهدفة فى الفترة من أكتوبر ١٩٩٤ حتى مارس ١٩٩٥ - وفقا لتقدير المهندس سعد هجرس رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للأسمدة - إلى أكثر من مليون طن سواء من اليوريا أو النترولين أو النترات ، بالإضافة إلى ماهو متوقع من عجز تجاه الاحتياجات الصيفية فى شهور الذروة (مايو - يونيو- يوليو) لن يقل عن ٥٠٠ ألف طن.

٢- الارتفاع الجنونى للأسعار:

فإذا كان تقرير " استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينيات" الصادر من مجلس الشورى عام ١٩٩٢ ، يقرر " أن أسعار السماد قد ارتفعت كثيرا فى الفترة من ٨٨ - ١٩٩٢ بما يقرب من ٣-٦ مرات بسبب رفع الدعم عنه" ، فإن المهندس أبو بكر الباسل - رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب - يقرر على ضوء الزيارة الميدانية التى قامت بها اللجنة لبعض المحافظات فى شهر يوليو ١٩٩٣" أن سعر السماد قد تضاعف ١٠ أضعاف خلال عامين.

والفلاح المصرى - أمام هذا الواقع - ليس أمامه سوى خيارين كل منهما أمر من الآخر ، إما أن يشترى السماد اللازم لزراعته بهذه الأسعار متحملا المزيد من الأعباء التى أصبحت فوق طاقته ، أو يخفض من كمية السماد اللازم بما يضعف من ناتجه الزراعى.

٣- عدم وفاء الشركات بالتزاماتها:

فجميع الشركات المنتجة للسماد لم تلتزم بتعاقداتها مع التعاونيات - على مختلف مستوياتها - ولم تسلمها كميات الأسمدة التى قامت بدفع ثمنها مقدما قبل الموعد المحدد للتسليم.

٤- الاحتكار والمافيا فى تجارة الأسمدة:

بطبيعة الحال - ومع حرمان التعاونيات من التعامل فى السماد وتسليمه للقطاع الخاص - أن تنشأ حالة احتكارية تتحكم فى الاتجار فيه وأن تظهر وتنمو مافيا فى سوق السماد إلى حد أن يصل الأمر إلى مايتردد عن تحكم رجل أعمال واحد فى تصريف السماد اللازم لاحتياجات مساحة تقرب من ٢ مليون فدان ، كما نشر بجريدة الوفد فى ١٩٩٤/٩/٢٩، وإلى أن ترتفع تحذيرات المهندس يحيى ابراهيم - مدير التعاون الزراعى بأسوان - من أنه" قد ظهرت حديثا مافيا تتحكم فى أسلوب أسعارها بطريقة جنونية".

أسباب هذا التدهور:

أولا: الخصخصة على الطريقة المصرية ! ، بمعنى المغالاة فى الأخذ بما يسمى آليات السوق" لدرجة ترك حتى المجالات الاستراتيجية فى الانتاج الوطنى نهبا للانتاج الخارجى والتدمير الداخلى ، ويتمثل ذلك - فيما يتعلق بقضية السماد المصرى - فيما يلى:

١- رفع الدعم عن السماد - ضمن كافة مستلزمات الإنتاج الزراعى - دون أدنى تقدير لما يؤدى إليه ذلك ليس من زيادة الأعباء على المزارعين فحسب ولكن أيضا من تدهور الإنتاج الزراعى .

والطريف أن د. يوسف والى - بصفته الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم - قد استبدل، هذا الدعم المادى بدعم آخر - أكثر رقيا- وهو دعم نفسى وفلسفى! فقد أعلن

سيادته فى النادى السياسى للحزب الوطنى فى ٩٤/١٢/٤ - أنه تجرى حاليا دراسة مشتركة مع قطاع الأعمال تستهدف خفض أسعار الأسمدة من خلال دعم حرية الزراع فى شرائها!!.

٢- فتح باب الاستيراد للسماد على مصراعيه - مع تقديم كافة التيسيرات الجمركية - للقطاع الخاص ، بالرغم من أن ذلك - وفقا لما حذر منه د. مصطفى شعبان عام ١٩٩٢ بصفته رئيس اللجنة الاستشارية للأسمدة بالشركة القابضة للكيماويات - يتم تحت دعوى غير حقيقية وهى احتياجات الزراعة المصرية - فالناتج المحلى كفيل بذلك - بالاضافة إلى أن تخفيض الرسوم الجمركية يعنى - من وجهة نظر سيادته وهى الصحيحة - التنازل عن جانب من حصيلة الجمارك لصالح المنتجين الأجانب ومنح الفرصة للصناعات الخارجية للنمو والتوسع على حساب الصناعة المصرية.

٣- التوسع فى التصدير على حساب احتياجات الزراعة المصرية.

ويتضح ذلك من أرقام التصدير لشركة واحدة فقط هى شركة أبو قير فقد صدرت فى المدة من أكتوبر ١٩٩٤ حتى يناير ١٩٩٥ ، الكميات التالية: ١١٦ ألف طن يوريا ، ١٢١ ألف طن نترات . ثم صدرت فى مارس ١٩٩٥ ١٠٠ ألف طن نترات.

وتبلغ جملة ماتم تصديره من السماد المصرى منذ أكتوبر ١٩٩٤ حتى الآن أكثر من مليون طن ، فى الوقت الذى يعانى فيه السوق المحلى من العجز ويتم الاستيراد لتغطيته !.

ثانيا:- التصفية الكاملة لدور القطاع التعاونى فى توزيع السماد.

ولعل شكاوى الفلاحين ، والمذكرات المقدمة من المؤسسات التعاونية - بهذا الشأن - إلى الدكتورين رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة ، قد أصبحت غير ذات جدوى بعد أن صدر قرار مجلس الأسمدة - برئاسة د. صبرى عجلان مستشار وزير قطاع الأعمال - فى ١٩٩٤/١٢/٢٠، الذى يقضى بوقف تسليم أى كميات من الأسمدة للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - الذى كان يسلمها بالتالى للحركة التعاونية الزراعية - بحجة أن الكميات التى تسلم إليه لايقوم المستهلك بشرائها لارتفاع أسعارها عن القطاع الخاص!.

ومعنى هذا أن كل الإنتاج المصرى من الأسمدة - المتبقى بعد التصدير - يتم تسليمه للقطاع الخاص لينفرد بالتعامل فيه بعيدا عن الحركة التعاونية بكل مستوياتها.

وإذا كان البعض يظن أن هذه هى الرأسمالية الحقة! فليعلم أن اليابان - وهى بلا شك أكثر منا أصالة فى الرسملة ! - لاتكتفى بتقديم السماد مدعوما للتعاونيات - لتوصيله إلى الزراع - بل أن الدولة تدعم الحركة التعاونية ذاتها بما يمكنها من تصنيع السماد وإنتاجه وتوزيعه .

ثالثا: محاولات تدمير صناعة السماد بوسائل مختلفة:

١- الارتفاع المغالى فيه لسعر الكهرباء اللازمة لقيام المصانع بإنتاج السماد ، بالرغم من أن الكهرباء هى المادة الخام الرئيسية لهذه الصناعة .

٢- ولاتكتفى الحكومة بذلك ، بل تزيد من مشاكل إنتاج السماد - كما صرح المهندس أسامة الجنايني عام ١٩٩٢ بصفته رئيس مجلس إدارة شركة أبو قير - بفرض ضريبة مبيعات عليه بصفته - من وجهة نظرها وعلى خلاف الواقع - منتجا نهائيا .

٣- بل ويصل الأمر إلى أن تطرح لجنة على مستوى عال مشكلة من عدة وزراء - فى أوائل ١٩٩٣ - اقتراحا بتحويل شركة كيما إلى صناعة أخرى " مربحة وناجحة" على حد قول هذه اللجنة .

فى الوقت الذى أصبحت فيه هذه الشركة إحدى القلاع الصناعية الهامة فى مصر ووصلت قيمة إنتاجها السنوى إلى ١١٢ مليون جنيه سنويا ، وارتفع ربح السهم بها إلى ١٩٫٥٪ بعد أن استرد قيمته أكثر من مرة.

ولعل هذه التعويقات لصناعة السماد المحلى هى التى دفعت بالكيمائى طاهر بشر - رئيس الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - لأن يعلن على صفحات الجرائد فى مارس ١٩٩٣ ، بأنه لايوجد أى نظام فى أى دولة يعامل الصناعة معاملة استفزازية كما تعامل الصناعة فى مصر ، ويكفى أن الصناعة لاتعامل معاملة كبار العملاء الذين يتمتعون بالخصم التجارى الكبير!.

رابعا- فتش عن .. المصالح الإسرائيلية:

أصبح من الأمور الطبيعية فى مواجهة أى وضع غير طبيعى فى هذا الزمن التطبيعى ، أن نفتش عن أصابع أو مصالح اسرائيلية .

وإذا كانت هذه قاعدة عامة ، فإنها تكون أكثر خصوصية فى مجال الزراعة المصرية التى يتزايد فيها - لشديد الأسف - نفوذ المصالح الإسرائيلية تحت دعوى" السلام" من ناحية والتقدم التكنولوجى من ناحية أخرى.

وأمام هذا التدمير لصناعة السماد بمصر ، كان من الضرورى البحث عن هذه المصالح وقد وضع الأستاذ لطفى واكد عضو مجلس الشعب ونائب رئيس حزب التجمع - فى مجال رده على بيان الحكومة فى فبراير ١٩٩٥ - يده على الوجود الإسرائيلى فى هذا الخصوص بكشفه عن تكوين شركة" تكنوجرين" الدولية والوكيلة عن عدد من الشركات الإسرائيلية المتخصصة فى المجال الزراعى ، ومنها شركة" حيفا كيميكال " لصناعة وتجارة الأسمدة!!

من أجل دعم صناعة السماد :

حتى نخرج من أزمة السماد - إنتاجا وتوزيعا - فإننا نرى أهمية الأخذ بالبرنامج التالى متكاملا :

١) تخفيض نفقات الإنتاج ، ويتم ذلك عن طريقين:

أ- محاسبة مصانع السماد على الكهرباء على أساس التكلفة الاقتصادية للكهرباء المولدة من مصادرها المائية ، وليس بالتسعير الحالى القائم على أساس نظام الشرائح.

ب- عدم فرض ضريبة مبيعات على السماد ، حيث أنه من مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وليس سلعة نهائية الإنتاج.

٢) أن تكون الحركة التعاونية الزراعية - بهيكلها المؤسسى وليس كل جمعية على حدة - هى الموزع الرئيسى للسماد من خلال تعاقدات مباشرة مع شركات إنتاجه ، بما يمكن الجمعيات التعاونية من التعامل فيه مع الفلاحين فى التوقيت المناسب وبالسعر الملائم.

٣) عدم تصدير الأسمدة إلا بعد تغطية كافة الاحتياجات الزراعية المحلية بما فيها مجال استزراع الأراضى الجديدة.

٤) منع الاستيراد إلا للأصناف غير المنتجة محليا ، مع فرض الرسوم الجمركية الملائمة لمواجهة أى محاولات لإغراق السوق المحلى.

ولعلنا بتكاتفنا من أجل تحويل هذه الاقتراحات إلى واقع عملى ، نكون قد أسهمنا فى حماية إحدى صناعاتنا الوطنية الهامة ، وفى دعم الإنتاج الزراعى فى بلادنا.

مراسل الإندبندنت يكتب عن الأوضاع فى مصر:

• ملوى.. والحرب من حقول قصب السكر

• السعودية متهمة بتمويل العصيان المسلح فى قرى الصعيد

هذه ترجمة أمينة لثلاثة مقالات كتبها روبرت فيسك مراسل جريدة " الإندبندنت" عن طبيعة الصراع الدائر بين الحكومة المصرية والجماعات الإسلامية من خلال الأحداث الأخيرة فى" ملوى" والقرى المجاورة لها، كشف فيها عن عجز الحكومة المصرية عن السيطرة على الأوضاع الأمنية هناك.

الرحلة إلى الجنوب

قبل أن يأتى رمضان، مشى الرجال المسلحون وهم يحملون الكلاشينكوفات، وحول أكتافهم معاطف جلدية والمناديل ملفوفة حول رؤوسهم لتقيهم قسوة البرد ورذاذ المطر.

رجال من قوات الأمن المركزى، وقوات الأمن الخاصة والبوليس السياسى، وشرطة التحرى الخاص. ويبدو الأمر وكأنه لانهاية لفرق وزارة الداخلية التى تنتقل من القاهرة لتسحق الثورة الإسلامية فى ملوى.

ورأيت بعضهم يستقل قطار السابعة مساءا. وكانوا يرتدون ملابس سوداء وخوذات، مثقلين بملابس سوفيتية قديمة، يحملون صناديق خشبية مليئة بالذخيرة الحربية وينقلونها إلى عربة القطار فى رحلة طويلة إلى الجنوب من العاصمة. الرجال تعساء ووجوههم متعبة.

أولئك التعساء الصغار ذوى الشعور القصيرة، الذين تناشد أمهاتهم الوزراء ملتمسين عدم إرسالهم إلى محافظة المنيا، رأيتهم يقذفون بفرشهم وبطاطينهم إلى العربة

ترجمة وإعداد:
اشرف شهاب

خلفنا، وقد اغتيل حوالى ثمانية عشر رجلا من عناصر الأمن المصرى فى السبعة أشهر الأخيرة فقط فى المنيا ومعظمهم بالقرب من ملوى.

ويقال أن مئات الرجال من الجماعة الإسلامية يختبئون فى حقول زراعات قصب السكر، منتشرين حول النيل وعلى جانبيه فى ملوى، وهناك دلائل على أنهم يذهبون إلى المدينة عندما يريدون، سالكين شارع المجيدى المزدحم والذى يقع قبالة منزل أحمد شندى

حسن الالفى وزير الداخلية



رئيس الشرطة هناك والذى يعمل بالمنيا منذ أربعة أعوام.

وفى صباح السبت، وخارج مقر إقامة" شندى" هاجم ثلاثة رجال مسلحين دورية وزارة الداخلية وفى تحد للعربات المدرعة التى كانت تحرسها، مستخدمين أسلحة أوتوماتيكية ليقتلوا ضابط شرطة ويجرحوا ثلاثة آخرين.

التوتر

وتلخص كلمة" توتر" مايحدث ملوى تلك المدينة ذات الطرق القذرة التى تمتد من محطة السكك الحديدية، وتتابعك أعين رجال الشرطة بعضهم بملابس بنية وبعضهم بالجلابية وفى سبتمبر الماضى هاجمت الجماعة فى كمين نصبته ثلاثة من رجال الشرطة وقتلتهم.

ولفهم التخريب الذى حدث لبنية المجتمع فى ملوى، يكفى أن تأخذ جولة بعربة حنطور عبر المدينة لتسير فى طرق موحلة وسط صيحات الأطفال.

وهناك يقع مكتب فتح الله خفاجى بائع ماكينات زراعية وممثل محلى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وصورة لعبد الناصر- بشعره الرمادى وأسنانه - معلقة على الحائط.

ولخفاجى شعر رمادى قصير وعينان لاتطرفان ويتحدث بفصاحة وشجاعة، ليذكر الزوار أن الرجل الذى يطالب بحق الحياة للجميع مشكوك فيه من كلا الجانبين الشرطة والجماعة الإسلامية، ويبدو أن المواطنين مطالبون بالانحياز لطرف ما.



عبد الحميد بدوى
محافظ المنيا

التصفية

ويقول خفاجى: تستطيع الجماعة أن تغتال أو تصفى أى مواطن يساعد الشرطة، وقد صفت الجماعة فى الأربعة شهور الأخيرة حوالى أربعين مواطنا فى ملوى، واستهدفت الجماعة الإسلامية مؤخرا سيدةمن قرية عتقة المجاورة فأصابتها برصاصة قطعت أحد أصابعها ولكنها هربت بعد ذلك.

ولكن كان هناك آخرون غير محظوظين. فبسمة محفوظ الفتاة الصغيرة تم اغتيالها فى كمين معد لأحد رجال الشرطة فى ٢٣ أكتوبر الماضى، ومحمد بدر اغتيل أثناء قيادته لسيارة حكومية فى ٥ نوفمبر، وطلعت عبد الرحيم اغتيل بعد ذلك بستة أيام فى شوارع القرية لأنه كان يساعد رجال الشرطة.

واغتيل فرج على مرزوق - أحد معاصرى أحداث مسجد الزاوية الحمراء - فى ١٨ نوفمبر بإعتباره مرشدا للشرطة وحسنية سيد وهى متزوجة، اغتيلت فى ٢٤ نوفمبر بتهمة العمل كمرشدة للشرطة.

مصر والجزائر

وهذه القائمة تذكرنا بصراع آخر يدور فى الغرب، حيث يتعامل الإسلاميون الجزائريون مع الرجال والسيدات الذين يساعدون الحكومة بشكل ثأرى وأكثر دموية، وليس هذا هو وجه المقارنة الوحيد، ففى ٢ يناير،وقفت مجموعة من القناصة التابعين للجماعة الإسلامية - مرتدين زى رجال البوليس الذين يملأون ملوى- على الطريق الرئيسى المؤدى إلى المدينة وأوقفوا عربة مينى باص وأوهموا الركاب بأنها عملية تفتيش روتينية.

وأطاع الركاب الأمر - كما يحدث فى الجزائر عندما يواجه المواطنين نقاط تفتيش مزيفة - وتم إعدام سبعة من الركاب على جانب الطريق، إثنان منهما مجندان بالشرطة.

ولملوى تاريخ من المقاومة ضد الحكومة، فهى مدينة محرومة، يغطيها التراب وتملؤها الورش وتجارة القصب، وتتجاهلها الحكومة. وحالة محطة السكك الحديدية بها مخزية. وشوارعها قذرة ومليئة بالحفر وبالتهاوى. واللحوم النيئة تتدلى من جوانب دراجات الجزارين فى شوارع مغطاة بالمخلفات. ومدينة ملوى التى خرج منها الملازم خالد الإسلامبولى الذى اغتال الرئيس الراحل السادات لاتعرف قواعد اللعبة.

التحول

وحتى الصيف الأخير، كانت حرب الجماعة متمركزة فى مدينة أسيوط. وفى ٢٨ يونيو اغتال رجال الشرطة فى ملوى أمير الجماعة هناك المحاسب رجب عبد الحكيم وبطريقة وحشية كما قالت الجماعة. فأعلن الإسلاميون فى مساجد المدينة أنهم سيقومون بعمليات إنتقامية. ومنذ ذلك الحين إغتيل حوالى ١٤٥ مواطنا فى ملوى والقرى المجاورة لها.

ويقول خفاجى: إن هناك ثلاثة اتجاهات لأزمتنا، أولها أن ٤٩٪ من ميزانية الدولة يذهب إلى القاهرة، و٦٫٨٪ فقط لصعيد مصر، بينما تحصل الإسكندرية على ١٣٫٦٪ أى ضعف نصيب محافظات الصعيد الثمانية، وكل مايثار عن الاستثمارات الحكومية فى صعيد مصر هو مجرد دعاية. مما يجعل من هذه المنطقة تربة خصبة للعنف والتطرف.

ديمقراطية مزيفة

وهناك الرؤية السياسية. حيث أن الأحزاب السياسية المصرية غير قادرة على عقد لقاءات جماهيرية والانتخابات مزورة. لذلك لاتستطيع المعارضة المشاركة فى المجالس المحلية، وهناك ديمقراطية مزيفة. ونحن نحتاج إلى التعبير عن وجهات النظر المختلفة حتى تكون هناك حيوية سياسية، فلا يجب أن تكون الجماعات هى المسيطر الوحيد على رأى الشارع، والمواطنين محاصرين حاليا بين وجهتى نظر فقط، إما الحكومة وإما الجماعات الدينية.

وهناك مايسميه خفاجة" المشكلة الثقافية". ففى هذه الفترة لدينا " الثقافة الصحراوية " للجماعات الاسلامية وهناك مايسمى بثقافة " البترول" القادمة من الغرب وبرامجه التليفزيونية التى تعرضها الدولة، والثقافة الصحراوية ضد التنوير، وهى ترفض المنطق والعقلانية. وثقافة البترول المنحلة. ولذلك تبدو مصر مدفوعة فى هذين الاتجاهين ضد هويتها الثقافية الخاصة، وللخروج من هذا المأزق، يجب أن يكون لدينا أحزاب سياسية حقيقية ذات برامج خاصة بها. وعلينا أن نوقف الهجوم على حقوق الإنسان والحريات العامة، وخارج مكتب خفاجى مرت سيارة مصفحة يعلو صوت نفيرها على أصوات

أطفال المدرسة وعلى صوت مؤذن المسجد.

الرعب

تبدو ملصقات "مطلوب" رخيصة، فهي عبارة عن أوراق صغيرة ملصقة على حوائط محطة السكك الحديدية . وهي عبارة عن لقطات فوتوغرافية لصور البطاقات الشخصية أشخاص ملتحين، نظرتهم حذرة، وأعينهم على الكاميرا، في منتصف العمر أو صغار جدا . ومحطة السكك الحديدية بالمنيا مبنية للسواح، فساحتها وشبابيك تذاكرها مبنية لتعكس النمط الفرعوني . ولكن رجال الشرطة أصبحوا ينظرون إلى الغرباء بشك وريبة . وتحت تلك الملصقات مكتوب بخط واهن يبدو أنه خط رجل مخابرات" هؤلاء إرهابيون، أبلغ الشرطة عنهم" . ومن أعلى يسار أحد الملصقات ينظر إلينا شاب صغير، ربما طالب في كلية، ولكنه مرتعب العينين، كما لو كان يدرك أن الدور سيأتي عليه . وعمره حوالي ١٧ سنة فقط.

اغتيال المسيحيين

ويدرك الناس في المنيا وملوى والفكرية، ماذا يعني الخوف ويسري حظر التجول من السادسة مساء، واعترفت لنا إحدى السيدات المسيحيات بقولها: نحن لانخرج من منازلنا كما تعودنا ولكن نبقى بداخلها معظم الوقت . فهل نستطيع أن نلومها ؟! ورسميا، تهاجم الجماعات الإسلامية رجال الأمن وموظفي الحكومة فقط، ولكن بالنسبة للمسيحيين في صعيد مصر فهناك معنى خاص لأدبيات الجماعات التي تقول لأنصارها " إن طغاة هذه الأرض سوف يلقون نهايتهم بقوة السيف فقط".

ولنأخذ على سبيل المثال حالة نادي شنودة الذي يحمل نفس اسم بابا الأقباط، ولكن لاتوجد بينهما علاقة، وهو يقيم في" المحرق" . فقد اغتاله مسلحون في ١١ نوفمبر بتهمة مساعدة رجال الشرطة في العثور على أماكن أعضاء الجماعات الإسلامية، وسامي وأسامة نجيب اللذين اغتيلا أمام منزلهما في" رستم" في ١٣ نوفمبر، أو لبيب عطاالله، بقال من" نوى" رفض أن يبيع الطعام للإسلاميين ودفع حياته ثمنا لذلك في ١٥ سبتمبر.

وتم اغتيال ميخائيل فرج في بلدة " أم تسعة" رغم أنه مسلح وألقوا به في أحد المصارف، ويدل وجود بندقيته بجوار جثته على أن الجماعات لم تقتله للحصول على سلاحه . وهناك حالة بشارى مرزوق المدير المالي لأحد مكاتب التصدير في المنيا الذي اغتيل أثناء قيادته لسيارة حكومية . وجميعهم مسيحيون.

الحكومة ضد المجرمين

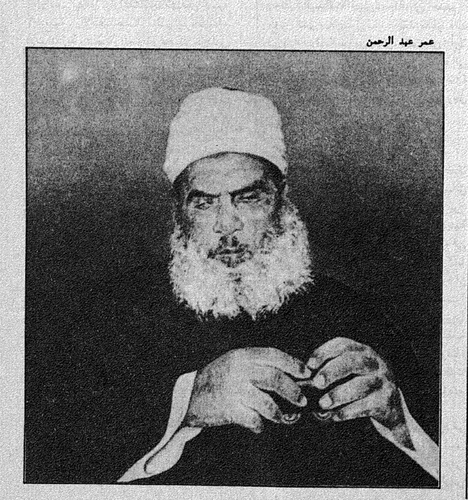
وتفضل السلطات في القاهرة أن تتجاهل أن الصراع إسلامي - مسيحي وتتحدث عن الحرب في صعيد مصر على أنها الحكومة ضد الإرهابين، والشرطة ضد المجرمين، وهو بالضبط ماتفعله الحكومة الجزائرية التي تدعى أنها تحارب عصابات مافيا وليس انتفاضة إسلامية . والجرائد التي تشير بقلق إلى عمليات القتل غير القانونية والرعب والموت الجماعي هي جرائد المعارضة فقط، وعندما توفي المحامي عبد الحارث مدني في السجن، تم إعتقال زوجته لفترة وحذروها من الحديث إلى الصحفيين ثم أفرجوا عنها . وهي الآن صامتة مثل العديد من الصحفيين الذين يرغبون في مقابلتها . وقد هدد وزير الداخلية ثلاثة مراسلين أجانب على الأقل بسبب ذلك، وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان هي أكثر ماتنادي به السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط إلا أنها لاتساوي شيئا في مصر.

أموال سعودية

ويتهم الرئيس مبارك في أحاديثه العامة إيران والسودان بأنهما وراء العصيان المسلح . ولكن رجال المخابرات في الصعيد يقولون - في السر طبعا - إن أموالا سعودية تأتي إلى الجماعات عبر البحر الأحمر، كتمويل من تلك الدولة التي تحسد مصر دائما على دورها في العالم العربي، وتخشى من تعدادها السكاني، فلماذا إذن تظل مصر في مأمن من خطر الثورة الإسلامية . وبالنظر إلى الكارت الشخصي لمنتصر الزيات المحامي الحالي للجماعات الاسلامية أمام المحاكم العسكرية، وعضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسا نجد أن ثاني رقم تليفون في الكارت هو(جده ٦٧٢٧٧٤٦ (ص.ب - ٢٨٧٦ جده).

فهل لهذا السبب تم اعتقال منتصر الزيات في ١٨ مايو الماضي مع ٣٧ محاميا آخر، بينما كانوا يشاركون في احتجاجات نقابة المحامين ضد موت عبد الحارث مدني، واحتجازه لستة شهور، بحجة أنه يعمل

عمر عبد الرحمن



كمنسق بين قيادات الجماعات الإرهابية داخل وخارج مصر . وتم إعتقاله وقائيا وبدون توجيه أى اتهام له، ثم تم الافراج عنه فى نوفمبر بكفالة توازى حوالى ٩٥ جنيها إسترلينيا . وهو الآن أيضا صامت . وتخشى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتى تضم معارضين بقوة للمتشددين الإسلاميين من أن التعديلات على قوانين مكافحة الإرهاب المصرية قد جرمت الأنشطة النقابية والسياسية.

اجتماعات سرية

وقد لعبت الولايات المتحدة مع إسرائيل دورا غريبا فى مصر - وينظر إليهما عادة بأنهما الروح الصليبية ضد الإرهاب الإسلامى - فمنذ عامين عقد دبلوماسيون أمريكيون محادثات سرية فى القاهرة مع الجماعات . والتقوا فى العام الماضى مع أعضاء للجماعة غير الشرعية والمعروفة " الإخوان المسلمين" ولكن مبارك قد تحول حتى ضد أولئك الإسلاميين الثرثارين، واعتقل ٢٧ منهم فى ٢٢ يناير الماضى، حيث وصلت قوات البوليس إلى منازلهم قبل الفجر وصادرت كتبهم وأوراقهم . ومن بين المعتقلين مهندس عمره ٨٦ سنة . والأمين العام لنقابة أطباء الاسكندرية وعصام العريان عضو مجلس الشعب سابقا.

عقاب جماعى

وسجلت تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أحداثا أكثر إضطرابا، مثل اعتقال عائلات بأكملها، العقاب الجماعى، هدم منازل أقارب المشتبه فيهم من أعضاء الجماعات . وتدمير محاصيل ومزارع القصب. وإعدامات فى القرى يقوم بها رجال من قوات الأمن الخاصة وهناك خط واحد يظهر أكثر من غيره فى تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وهو أن الحكومة المصرية وعلى حد قول التقرير" لاتهتم بتقاريرنا".

العقاب على الطريقة الإسرائيلية

مارست الشرطة المصرية أعمالا وحشية ضد منزل عائلة زيدان فقد هدمت جدران المنزل وحطمت الأثاث وجرفت الباقى فى الطين . ودمرت منزل أحمد خليفة الذى يعد الآن كومة من الطوب والخشب المحطم، يلتقطه الجيران الذى يقيمون فى أحد الأزقة المتفرعة من الطريق المؤدى للقاهرة. وماتفعله السلطات هنا بمواطنيها فى صعيد مصر هو نفس العقاب الجماعى على الطريقة الإسرائيلية.

وبالوصول إلى " مهراس" شمال ملوى عبر الطريق السريع تتضح الصورة تماما: فدان بعد فدان من زراعات القصب التى أحرقتها الشرطة خوفا من الجماعات الإسلامية التى يقيم أعضاؤها فى حقول القصب، مستخدمينها كغطاء طبيعى لرصد السيارات الحكومية وقطارات السائحين التى تمر مساء غرب النيل إلى القاهرة، ولأميال تبدو حقول القصب كرماد، لوحة من الدخان بين الطريق السريع والقنوات المتفرعة من النيل لتبدو كشاهد على فشل الحكومة المصرية فى سحق أعدائها الإسلاميين . وفى لبنان دمرت إسرائيل حقول الموز على جانبى الطريق الرئيسى فى ١٩٨٥ ولنفس السبب، وتماما كما يفعلون حاليا حينما يدمرون منازل الفلسطينيين المطلوبين.

الخوف فى عيون الشرطة

ويبدو رجال الشرطة المصرية فى نقاط التفتيش خائفين فيقفون بجانب عرباتهم المصفحة الخضراء، آمرين السائقين بالمرور وبهدوء، خوفا من الاغتيال، ويبدو الريفيين البسطاء الساذجين كما لوكانوا فى حاجة إلى شجاعة جديدة ليتكلموا بعد أن روعتهم وحشية السلطات المصرية، وقال لى أحدهم - وهو يرتدى جلابية زرقاء - لقد فعلوا ذلك فى الرابع والخامس من يناير، لقد دمروا أولا منزل أحمد خليفة ثم ذهبوا بالبلدوزرات إلى منازل محمد وعبد السلام زيدان ودمروا ستة منازل فى هذا الشارع واعتقلوا ٤٠٠ رجل من كل قرية.

تأديب العائلات

وجاءت إلينا سيدة مبتسمة تحمل طفلا بين ذراعيها وقالت! لقد فعلوا ذلك بدون سابق إنذار والعائلات هنا كلها " سينة" وكلمة سئ فى صعيد مصر تدل على أنها عائلات دينية محترمة واستمر الرجل ذو الجلابية الزرقاء فى حكاية القصة قائلا: إن إبنا محمد زيدان كانا مطلوبين فهما من أعضاء الجماعات وكان هناك إبن ثالث ولكنه لم يكن عضوا بالجماعات الإسلامية وجاءت الشرطة وضربوا على رأسه أمام أعين والده وكنت واقفا ورأيتهم " وحرك الرجل ذو الجلابية الزرقاء ذراعه قائلا لقد كان ذلك منذ ٣٥ يوما مضت وكرر قوله لقد قتلوه وكانوا يرتدون زيهم الرسمى مع أنه لم يفعل شيئا.

عقاب عائلات الأشخاص المطلوبين هو ظاهرة جديدة فى صعيد مصر . ولكن ليس هناك شئ غريب عن شهادات الرجال وفى حقول القصب حول ملوى أحرز البوليس المصرى انتصارات كبيرة ضد الجماعات ولكن الجثث التى تنقل إلى ملوى تظهر بها إصابات بالرصاص فى الظهر وتحت الأكتاف وأحيانا فى مؤخرة لرأس، وبإختصار يسمونه الإعدام وهاجمت مجموعات حقوق الإنسان لعدة شهور مايسمى معارك البنادق " وهى أكثر قليلا من غارات الاغتيال التى تتم على منازل المشتبه فيهم.

وأحيانا تبدو عمليات القتل كما لو كانت متعمدة فعلى سبيل المثال " فولى تونى" اغتاله البوليس فى حقول القصب خارج ملوى فى ١٥ سبتمبر . وقال والده محمد لإعضاء منظمات حقوق الإنسان أنه قد تم اقتياده إلى ثلاجة الموتى بعدها بشهر للتعرف على جثة إبنه وقال أنه كانت هناك فتحات بالرصاص فى الرأس والرقبة وأن البوليس قد هدده بأنه سيلقى نفس المصير إذا لم يقم بدفن الجثة بهدوء.

وبعد هذا الحادث بثلاثة أسابيع تم اغتيال ثمانية من أعضاء الجماعات فى حقول القصب خارج ملوى . وقال شاهد عيان لباحثى منظمة حقوق الإنسان أن الثمانية كانوا معتقلين، ولكنهم اقتيدوا إلى حقول القصب لإعدامهم ويقول القرويون أنهم جميعا قد أصيبوا فى الجمجمة كما تم اغتيال رجب مسعد أحد أعضاء الجماعات بعد إطلاق سراحه بعشر ساعات، وتم اغتياله على سطح منزله.

الرهائن

ويعتقل البوليس الآن عائلات المشتبه فيهم ويحتفظ بهم كرهائن حتى يسلم الشخص المطلوب نفسه، ويقول أحد رجال الأعمال من ملوى أنه " أحيانا يأخذون السيدات" والرعب هنا روتين يومى ليس فقط فى مراكز البوليس الكبيرة ولكن حتى فى أصغر أقسام الشرطة والمادة العادية هى القتل، وإستجواب المواطنين معصوبى الإعين والصعق بالكهرباء خلف الأذن وفى أماكن حساسة أخرى من الجسد . والرعب أيضا هو هدم منازل آباء أعضاء الجماعات . قد بدأ هذا بعد اغتيال سبعة من رجال الشرطة عقب اخراجهم من المينى باص فى ٢ يناير الماضي ومن بين المعتقلين فى الأشهر الماضية ٢٧ شابا لاتتجاوز أعمارهم ١٧ سنة وتم تدمير مالايقل عن ٢٢ منزلا فى" مهراس" والروضة ودندة وملوى.

اتفاق الجنتلمان

وقبل أن تبدأ المعارك هنا فى الصيف الماضى كان هناك تنسيق بين الجماعات والشرطة على حد قول رجل الأعمال ولكنه كان نوعا من اتفاق الجنتلمان ولكنه إنتهى الآن.

جولة كريستوفر فى الشرق الأوسط
الآمال القليلة والنجاحات الأقل

صلاح صابر

لأن هذه الجولة لوزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر فى الشرق الأوسط تتعلق بقضايا كبرى وشائكة ، ولأن هذه القضايا رغم عدم جدتها- من ناحية الشكل - قد أكسبتها الأحداث والتطورات المتلاحقة درجة كبيرة من التشابك نزعت عنها إطار التفاؤل فى الحل كما كان يرى البعض مع الدخول فى عملية التسوية السلمية انطلاقا من مدريد ثم التوصل إلى إعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى بعد أوسلو فى عام ١٩٩٣ لكل ذلك فان هذه الجولة الجديدة لكريستوفر لايتوقع نجاحها أو قدرة الوزير الأمريكى على تقديم الجديد بما يحرك المياه الراكدة فى بحيرات هذه القضايا.

وربما دعم هذه الرؤية الأوضاع الداخلية فى أمريكا واسرائيل وسوريا على وجه التحديد ، فالحكومة الإسرائيلية المقبلة على انتخابات عامة ترغب فى كسبها لن تتمتع بدعم الناخبين إذا ماقدمت تنازلات مهمة متعلقة بالأرض وسيفوز فى هذه الحالة حزب "الليكود" المتشدد حسب إستبيانات الرأى الاسرائيلية ، كما أن الأمريكيين يعانون انقساما قويا بين الادارة الديمقراطية والكونجرس الجمهورى وفى ظل ضعف الأولى وعجزها عن ممارسة الضغوط بعيدا عن إدارة الكونجرس فان الآمال فى تحقيق كريستوفر لنجاح ما - وإن كان موجودا لدى الإدارة الأمريكية - يعد ضعيفا للغاية ومنها فهناك من يعتقد أن جولة كريستوفر فى المنطقة ستكون الجولة الأخيرة له ومن هؤلاء يوجين روجان أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى جامعة أكسفورد.

أما الجانب السورى المعروف ببعده عن التسرع والاندفاع فإنه فى مثل هذه الظروف لايوجد مايغريه لتقديم أي تنازلات خاصة وهو يرى العرقلة الاسرائيلية لتنفيذ ماااتفق عليه مع الفلسطينيين فى أوسلو ثم القاهرة ، ويرى أيضا الأردن وهى لم تحصل على الأموال التى كانت ترجوها جراء سرعة توقيعها على المعاهدة السلمية مع إسرائيل.

ولكن رغم ذلك التشاؤم الواسع فى نجاح الجولة فقد سبقها العديد من الخطوات والإجراءات التى قامت بها أمريكا من ناحية وإسرائيل من ناحة أخرى أملا فى الحصول على بعض النجاح لكليهما من الجولة قبل تنفيذها ولعل أبرز مايذكر فى ذلك مايلى:

*** الحصار البحرى للموانى اللبنانية:**

قبل " الجولة " بأسبوعين زار اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى جنوب لبنان وقال أنه سيكون هناك سلام مع لبنان خلال تسعة أشهر ، ثم جاء بعد ذلك حصار إسرائيل البحرى لموانى صور وصيدا والدامور فى لبنان فى ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلى لجزء من جنوب لبنان ، وهذا التصعيد الاسرائيلى الجديد إضافة للتعنت القديم والمستمر لها ينصب ضمن الضغوط التى تمارسها اسرائيل على لبنان لإجبار الأخيرة على الدخول فى حوار معها وكأنها تريد إحياء اتفاق ١٧ مايو عام ١٩٨٣ الذى نسفته القوى الوطنية فى لبنان بمساعدة سورية ، وربما كانت اسرائيل تراهن هنا على الرغبة اللبنانية فى تقوية عملية الإعمار وجذب الاستثمارات الأجنبية التى لن تأتى بقوة مالم يتم عمل تسوية مع اسرائيل .

ولهذا فقد تخلت إسرائيل عن حصار الموانى اللبنانية بطلب أمريكى لتبدو أمام العالم وكأنها تقدم التسهيلات لنجاح جولة كريستوفر وتنسى أنها البادئة بعملية التصعيد أساسا.

*** قمة القاهرة والاجتماع الوزارى:**

قبل مجئ كريستوفر للمنطقة تحدثت بعض المصادر السياسية فى القاهرة عن عقد قمة ثلاثية (مبارك - الحسين- عرفات) استكمالا لما بدأ فى قمة القاهرة التى شاركهم فيها اسحق رابين ، وترتيبا لجولة كريستوفر لإزالة العقبات التى تعترضها ولكن بعيدا عن هذه القمة الثلاثية ، فان قمة القاهرة والاجتماع الوزارى الذى أعقبها وشارك فيه الجانب الأمريكى يعد بمثابة تجهيز لجولة كريستور لإحداث اختراق فى ملفات المنطقة الشائكة برمتها بما فيها العرقلة على المسار الفلسطينى- الاسرائيلى والخلاف المصرى - الاسرائيلى حول التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وقمة القاهرة التى جاء أثر قمة " عروبية" الطابع سبقتها هى قمة الاسكندرية أثارت العديد من التساؤلات حول جدواها على مستوى إحداث تقدم حقيقى فى عملية السلام لصالح الأطراف العربية المشاركة فى العملية ، إضافة إلى الاعتراضات المثارة عليها " قمة القاهرة" ، وإذا كنا نعتبرها جزءا من عملية الإعداد لجولة ناجحة للوزير الأمريكى فى المنطقة فان هناك من يعتبرها إما تلبية لضغوط وقعت على الحكومة المصرية وإما عملية استدراج لم يتم الانتباه لها ، حيث تعد هذه القمة أول مشاركة اسرائيلية فى مؤتمرات اقليمية ، ولذلك وصفها شيمون بيريز أنها حققت لاسرائيل مكاسب كبيرة دون تنازلات ، بينما الجانب المصرى وافق فى هذه القمة أوبها على مارفضه سابقا أثناء قمة الدار البيضاء عندما رفض اقتراح أمريكى اسرائيلى تركى ببحث ترتيبات الأمن الاقليمى فيما بعد السلام.

*** زيارة أولبرايت لسلطنة عمان**

ورغم أن هذه الزيارة كانت ضمن جولة أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن فى كل الدول الأعضاء فى مجلس الأمن ، إلا أنها تدخل أيضا ضمن الإعداد لجولة كريستوفر فى منطقة الشرق الأوسط إذ أن أحد أهم دوافع الجولة هو الحصول من دول الخليج على صك موافقة على التوجه الأمريكى المتشدد تجاه العقوبات الدولية المفروضة على العراق ، إضافة إلى دعم التوجه الخليجى أو المفروض على دول الخليج لرفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن اسرائيل .

ولهذا حصلت أولبرايت مسبقا على صوت عمان المؤيد لبقاء العقوبات على العراق.

*** " إشاعة" الاتصال بالعراق للضغط على سوريا:**

قبل جولة كريستوفر بأيام أذاعت إذاعة

الجيش الاسرائيلى خبرا - بعد مروره على الرقابة التى أجازته طبعا - مفاده أن الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أبلغ وزير الشرطة الإسرائيلى موشى شاحال أن العراق راغب فى تحسين العلاقات مع إسرائيل ، وأنه لم يتخذ موقفا معاديا منها منذ توقيع الاتفاقات مع الفلسطينيين والغرض من هذا الخبر التلويح بالورقة العراقية للضغط على سوريا أملاً فى إجبارها على تقديم تنازلات مع جولة كريستوفر ، وكذلك إثارة قلق مصر باثارة احتمال إقامة علاقات عراقية اسرائيلية عبر الأردن لإقامة خط فاصل" بين سوريا ومصر.

** الجولة .. ست محطات وخمس ملفات

تعد هذه الجولة هى الجولة الثامنة لوزير الخارجية الأمريكى كريستوفر حسبما يرى المحللون والزيارة الثانية عشرة له فى المنطقة حسبما صرح بنفسه فى القاهرة بعد لقائه مع الرئيس مبارك . وقد بدأها بالقاهرة فى يوم ٩ من شهر مارس وانتقل بعد ذلك إلى عدة مدن وعواصم هى بالتتالى عمان ، تل أبيب ، جدة ، غزة ، دمشق ، وقد تعرض خلال مروره على هذه المحطات الست إلى خمس ملفات أو قضايا هامة دون تحقيق نجاح فى معظمها وهذه الملفات / القضايا هى:

- الخلاف النووى بين مصر وإسرائيل :

قبل قدوم كريستوفر للمنطقة وصل "الخلاف النووى" بين مصر واسرائيل إلى درجة كبيرة حيث عمدت الإذاعة الاسرائيلية لدس معلومات خاطئة مغلوطة عن الموقف المصرى استلزمت اصدار الخارجية المصرية لبيان فى ١٩٩٥/٢/٢٥ أكدت فيه تمسكها بموقفها القاضى بربط تجديد توقيع مصر على المعاهدة بالتوقيع الاسرائيلى عليها إذ أن الموضوع - حسبما صرح عمرو موسى أنذاك - يتعلق بالأمن الاقليمى فى عمومه إزاء وجود برنامج نووى إسرائيلى مشكوك فى أبعاده ، كما أن له أبعادا ثنائية باعتبار اسرائيل الجار المباشر لمصر. إضافة لرفض مصر الهجوم على إيران بدلا من اسرائيل فى مسألة امتلاك أيهما للسلاح النووى إذ أن الدليل على امتلاك إيران للسلاح النووى غير متوفر بعكس توافر ذلك بالنسبة لإسرائيل .

ولهذا فبعد محادثات بين مبارك وكريستوفر فى القاهرة استمرت ٤٥ دقيقة لم ينجح الوزير الأمريكى فى حل الخلاف المصرى الاسترائيلى حول هذا الموضوع وأكد كريستوفر أن مد سريان المعاهدة يعد ذا أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة وأن الأخيرة تعمل بقوة من أجل تجديدها إلى أجل غير مسمى ، وأشار إلى أن الرئيس مبارك يتفهم ذلك وأن الولايات المتحدة بدورها تتفهم قلق مصر فى هذه القضية وأن الجانبين اتفقا على نقطتين استراتيجيتين هما :" أن معاهدة حظر الانتشار النووى على أساس أنها محور ركيزة للأمن والسلام فى العالم وأن هناك اتفاقا على ضرورة مناقشة هذا الموضوع ثنائيا بشكل يتسم بالصراحة بحيث يدعم الشراكة المصرية الأمريكية " ولم يبد كريستوفر تأييدا للرؤية المصرية الجديدة التى تقبل فيها مصر لجدول زمنى تلتزم خلاله اسرائيل بالتخلص من أسلحتها النووية.

٥ المسار السورى - الاسرائيلى:

حملت سوريا بقوة الجانب الاسرائيلى فشل مفاوضات (باراك - الشهابى) التى كانت فرصة من وجهة نظر سوريا توفرت بموافقة الأخيرة على إرسال العماد الشهابى أحد أبرز المسئولين السوريين ، وعدم التعامل الجدى مع تلك الخطوة والاكتفاء بتقديم " مقترحات تعجيزية" اعتبرها الطرف السورى لاتصدر إلا عن طرف يرفض السلام ويرغب فى الهيمنة على المنطقة.

ولذلك فقد أقدمت سوريا بدورها على اتخاذ خطوة سبقت جولة كريستوفر لها دلالتها حيث التقى عبد الحليم خدام مع نايف حواتمة (فى الوقت الذى يعمل الشقاقى زعيم الجهاد الفلسطينى من خلال سوريا) وهو مايعنى دعم سورية للمعارضة الفلسطينية لاتفاق أوسلو الذى لاتلتزم به إسرائيل نفسها .

وفى محادثات الأسد - كريستوفر طرحت نقطتين أساسيتين هما : استئناف المفاوضات الثنائية بين السفيرين السورى وليد المعلم والإسرائيلى إيتامار رابينوفيتش ، والترتيبات الأمنية فى الجولان بين السوريين والاسرائيليين وكان الهدف الأمريكى من ذلك هو استئناف الاتصالات وعدم توقفها فترة أطول أملا فى تفويت الفرصة على معارضى التسوية السلمية وعدم توسيع الهوة بين الإسرائيليين والسوريين.

وفى هذا الإطار ذكرت مصادر أمركية أن الجنرال دانيال كريستمان المستشار المقرب من رئيس أركان القوات الأمريكية جون شاليكاشفيلى والذى رافق كريستوفر فى جولتين سوف يزور هضبة الجولان من الجهة السورية لتحديد كيفية الانسحاب الاسرائيلى . وأعلنت مصادر أمريكية فيما بعد عن اتفاق الجانبين السورى والإسرائيلى على استكمال المفاوضات.

إلا أن السوريين أكدوا تمسكهم بالمطالبة بانسحاب كامل من الجولان قبل القيام بأى خطوة فى مجال تطبيع العلاقات لانعدام الثقة فى اسرائيل ، وشدد السوريون على أهمية " مضمون" المحادثات مع الاسرائيليين وليس المحادثات ذاتها.

٥ المسار الفلسطينى وقضايا أخرى:

فى غزة ناقش كريستوفر مع عرفات قضايا اقتصادية تتعلق بمواجهة أزمة السلطة الوطنية الفلسطينية اقتصاديا ، وأكد كريستوفر على أهمية دعم الإدارة الأمريكية الجانب الفلسطينى بالسعى لدى الدول المانحة لتقديم المساعدات.

بينما الأمور الأخرى المتعلقة بدفع المسار الفلسطينى الإسرائيلى فقد جاءت قبل " الجولة" باجتماع عرفات مع بيريز والاعلان عن أن الاتفاق حول إعادة انتشار القوات الاسرائيلية ستكون فى أول يوليو القادم وكذلك تحديد موعد للانتخابات.

وإن كان بيريز قد قرر ثلاثة أشياء لن تفعلها اسرائيل قبل الانتخابات العامة فى ٩٦/١٠ وهى: عدم التعامل مع موضوع القدس، وعدم التعامل مع تحديد حدود دائمة،وعدم مناقشة موضوع المستوطنات . وهى إشارة واضحة إلى عبثية القول بتقدم مافى المسار الفلسطينى الإسرائيلى.

وفى عمان العاصمة الأردنية تركزت محادثات كريستوفر مع الملك حسين على الديون الأردنية والبحث فى سبل تذليل الصعوبات التى تعترض طريق إلغاء هذه الديون خاصة وأن الأردن تأمل أن يشطب الكونجرس الأمريكى ٥٠ مليون دولار من هذه الديون هذا العام وحوالى ٢٢٥ مليون دولار أخرى فى العام القادم.

أما محطة كريستوفر الخليجية (جدة) فقد كان هدفها الأساسى الحصول على موافقة خليجية كاملة على توجه أمريكا بإبقاء العقوبات الدولية على العراق ، خاصة وأن مجلس الأمن كان ينظر فى هذا الموضوع آنذاك وأن وزير الخارجية العراقى كان يجرى محادثات فى هذا الشأن فى دولتين خليجيتين هما قطر وعمان المتعاطفتين مع العراق ،أما الهدف الثانى فكان دفع الدول الخليجية لالغاء مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل ، ويبدو أن كريستوفر حقق فى جدة نجاحا فشل فى تحقيقه فى محطات أخرى .





صراع الرفيقين اللدودين في إسرائيل



رسالة حيفا

فى اللقاء الأخير الذى عقد بين وزيرى الخارجية ، عمرو موس وشمعون بيرس ، فى واشنطن .. احتدم النقاش واشتد للغاية لدرجة أن الوزير المصرى صرخ فى وجه زميله الإسرائيلى، لم يكن الخلاف بينهما فقط حول موضوع التسلح النووى ورفض مصر التوقيع على اتفاقية نزع السلاح النووى من منطقة الشرق الأوسط طالما أن إسرائيل لم توقع بل هذه المرة كان الخلاف حول موضوع مفاوضات السلام . وصرخ موسى فى وجه بيرس قائلا:

اعلموا أن المشكلة الفلسطينية هي لب النزاع بدون حلها الجذرى وعلى أساس مرض للشعب الفلسطينى ، لن يتحقق أى سلام آخر . ولن يكون هناك أى تطبيع بينكم وبين العالم العربى ، ولو مع الشعب المصرى .. ألا تدركون ماذا يحدث؟ هاهى ١٥ سنة مرت على السلام مع مصر . فلماذا تعتقد أن الملايين لايأتون إلى إسرائيل ؟ نحن أيضا لانريدهم أن يذهبوا ، طالما أن السلام الشامل لم يتحقق . حتى السلام مع سوريا مربوط بالسلام مع الفلسطينيين . تقدموا هنا يحصل تقدم هناك.

شمعون بيرس لم يسكت بالطبع . ورد هو بالمثل واتهم مصر بتشجيع الأطراف العربية الأخرى على التعنت ، وبتحريض الدول العربية على إبطاء التطبيع أو حتى الامتناع عنه.

لكنه حينما عاد إلى البلاد ، شعر أن ماقاله الوزير المصرى يستحق التفكير والعلاج ، خصوصا وأنه يسمع كلاما شبيها من أوساط أخرى عربية وأوروبية وفلسطينية . لكن أن يأتى الكلام من مصر وبحضور أمريكى وبهذه اللهجة .. هذا شئ جديد.

والتقى بيرس رابين وأخبره بما جرى . لكن دراسة الأمر كانت على مستوى آخر فى وزارة الخارجية ، مع نائبه يوسى بيلين وكبار موظفيه ، ثم مع مجموعة المقربين الذين يدعوهم بيرس إلى بيته فى كل يوم جمعة.

ويجب أن نتقدم على المسار الفلسطينى - قال بيرس - وإلا فإن كل مابنيناه سيتهدم.

جدار العسكر

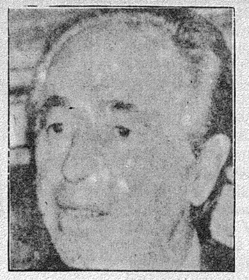
كما هو معروف ، أن رئيس الحكومة اسحاق رابين كان وزع العمل بينه وبين بيرس ، منذ بداية المفاوضات السلمية ،المفاوضات المتعددة الأطراف أعطاها لبيرس ، وهو وطاقمه السياسى والعسكرى أخذ المفاوضات الثنائية.

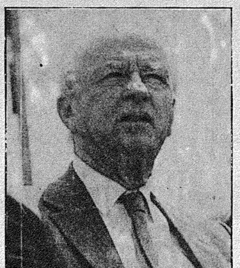
والسبب فى ذلك ، أن رابين لايثق ببيرس ولابغيره ثقته يحصرها فى خبرائه ومقربيه ، وبالأساس بالعسكريين بل هناك من يقول أن رابين يقيم حكومة ظل إلى جانبه ، هى الحكومة الفعلية عناصرها الأساسية من العسكريين والبقية خبراء ومثقفون معدودون على قوى اليمين داخل حزب العمل، هم الذين يحددون خطواته ويؤثرون عليه . منهم يختار مندوبيه إلى مفاوضات السلام.

وإن سألت المفاوضين الفلسطينيين عن ذلك يقولون لكأن رجال رابين فى المفاوضات خبراء فى المماطلة والتزهيق وقد تولد لديهم الانطباع بأن رابين بات نادما على العملية السلمية ويسعى للتراجع . وزير القضاء فى السلطة الوطنية الفلسطينية ، فريح أبو مدين ، يقول: " رابين يخرب على العملية السلمية" وأما بيرس - يضيف - فهو يريد نجاح العلمية السلمية لكنه لايقرر ولايؤثر .

وروى أبو مدين حادثة وقعت له مع بيرس فى واشنطن قبل بضعة أشهر . فقال : تفاوضنا حول موضوع ما ، وإذا بالسيد بيرس يقترح إصدار بيان مشترك بما اتفقنا عليه . فسألته: وهل بإمكانك التوقيع على اتفاق نهائى ؟ تعال لانضحك على بعضنا فلماذا لم توافق على الاتفاق بالتفصيل لايكون اتفاقا . فضحك بيرس وأجابنى : هل الوضع عندكم أفضل ؟ أنتم أيضا يجب أن يمر كل شئ عن طريق ياسر عرفات . فقلت له: الفرق بيننا وبينكم اننا نعترف بوضعنا لكن انتم يحكمكم فرد واحد ، هو رابين ، وتزعمون ان عندكم ديمقراطية..

ومثل هذا الكلام يضايق إنسانا مثل بيرس . فهو المثقف المتحضر ، رجل السياسة صاحب الحلم الكبير والأفق الواسع ، يعرف أن ما قاله المسؤول الفلسطينى صحيح مئة بالمئة وهو لايقبله ولايتحمله. لكنه يقاومه بهدوء . بيرس أخذ على عاتقه أن يقود هذه المنطقة إلى سلام ، ونظريته بهذا الشأن معروفة.وانه يعتقد أن هذا هو أنسب ظرف فى تاريخ المنطقة لتحقيق السلام الذى يخدم مصلحة الجميع دون أن يضر بمصالح إسرائيل .فالعالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وبعد حرب الخليج العالمية أصبح محكوما بقوة واحدة هى الولايات المتحدة والولايات المتحدة هى حليف إسرائيل الاستراتيجى . ومهما تكن هناك دول عربية لها علاقات مع أمريكا ، فان الأفضلية ستبقى لاسرائيل " فهى النظام الثابت وهى الدولة الديمقراطية وهى الدولة القوية .. الخ، فى هذا الوضع يمكن تحقيق السلام الذى يحقق


بيريز


رابين

المطالب الإسرائيلية الأساسية:

* الاعتراف بإسرائيل ، وهذا تم عمليا من الجميع .
* التوقيع على اتفاقيات سلام .
* ضمانات الأمن لإسرائيل ، بموجب اتفاقيات وبموجب إشراف أمريكي مباشر .
* ألغاء المقاطعة العربية وفتح الطريق لتطبيع كامل، بين إسرائيل وجميع الدول العربية .
* إقامة أساس اقتصادى تنموى لتثبيت السلام ، وذلك عن طريق المشاريع الاقتصادية المشتركة .

ومن هنا جاء مشروع بيرس لشرق أوسط جديد ، الذى يعتمد طريقة شبك كل دول المنطقة بروابط اقتصادية مع بعضها البعض ، بحيث لايعود مناسبا إقامة حروب وعداوات فيما بنيها ، ويظل أربح لها وضع السلام.

وحتى الآن كان بيرس يتضايق من اتهام عربى له بأنه يتآمر مع رابين لفرض سلام مشوه على العرب، وبأن السلام الذى يسعى اليه هو سلام المنتصرين وبأنه يريد استبدال الاحتلال العسكرى باحتلال (غزو) اقتصادى . فقد نصت بيرس إلى الاتهامات العربية جيدا ورد عليها بطريقته فأوضح أ ن مشروعه للشرق الأوسط مبنى على التعاون المشترك والفوائد المتبادلة . وان السلام الذى يريده هو السلام الذى يضمن للعرب ولإسرائيل حقوقهما وأمنهما . ولمح إلى أنه لايعارض قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ، إذا ضمن أنها لاتمس إسرائيل من الناحية الأمنية . وأنه يؤيد انسحابا كاملا من الجولان بشرط وضع ضمانات أمنية جيدة لإسرائيل . وظل يتحدث عن المستقبل الذى يتصوره، لأطفالنا ولأطفالكم . أن يعيشوا بلا حروب . أن يتنافسوا على التقدم التكنولوجى . على الأمور الثقافية . على البناء والخير . لكن بيرس يعرف أن مشكلته الأساسية فى بيته وليس فى العالم العربى . فالعرب فى نهاية المطاف ، لايريدون شيئا سوى حقوقهم المشروعة والقوى الظلامية التى ترفض السلام وتقاومه بالإرهاب ، هى قوى معادية ليس فقط للسلام بل لكل السمات الحضارية للمجتمع الإنسانى . فهى معادية للديمقراطية . ومعادية لحرية الرأى والفكر . ومعادية للإبداع ومعادية لنظام العدالة الاجتماعية . أى أنها معادية لشعبها العربى وتقدمه أكثر من عدائها لأى شئ آخر . ولاشك فى أن تحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط ، سيضعف تلك القوى إلى حد كبير.

طرح تاريخى بحسم

مشكلة بيرس إذن داخل إسرائيل .

هنا يواجه الحقيقة المرة أن رابين هو " الكل بالكل" وعليه أن يعرف كيف يجد الطريق إلى قلبه.

كل متتبع للحياة السياسية والحزبية فى إسرائيل يعرف أن صراعا تاريخيا يدور مابين رابين وبيرس ، منذ بداية ممارستهما الحياة السياسية فى القيادة.

رابين دخل الحياة السياسية فى مطلع السبعينيات ، عندما أنهى خدمته العسكرية فى المنصب الأول - رئيس الأركان فأرسل سفيرا لإسرائيل فى الولايات المتحدة وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان حزب العمل الذى حكم إسرائيل منذ قيامها وقبل ذلك حكم الحركة الصهيونية وتنظيماتها ، فى وضع انهيار ، فقد اتهم بالفساد الكبير جراء وقائع الحرب الباردة والخسائر الفادحة وكاد يسقط عن الحكم واضطرت القيادة القديمة الى التنحى وإخلاء المراكز القيادية لعناصر شابة " غير ملوثة بالفساد" فتم جلب رابين من واشنطن ليترأس الحكومة.

ورابين حظى بمكانه مميزة بوصفه رئيس الأركان الذى قاد الجيش الإسرائيلى فى انتصارات حرب حزيران ١٩٦٧ ، ومع أنه كان الحل الأمثل لإنقاذ العمل ، فقد حاربه من داخل حزبه كادر القيادات الشابة التى نشأت وتطورت فى العمل الحزبى وعلى رأس هؤلاء شمعون بيرس ، فهو الشاب الذى عمل إلى جانب دافيد بن غريون وليف اشكول وينسب له انجازات كبرى فى العمل السياسى والعسكرى ، أبرزها إقامة المفاعل النووى فى ديمونة . وقد شعر بالغبن جراء انزال قائد عسكرى للحزب بالمظلة.

ومن هنا تطور الصراع بينهما على السلطة.وقد استفاد بيرس من سقوط حكومة رابين سنة ١٩٧٧، وصعود الليكود إلى الحكم . ونجح بيرس فى إسقاط رابين عن قيادة الحزب أيضا . وبلغ الصراع أوجه عندما أصدر كل منهما كتابا يهاجم فيه الآخر ويكيل إليه الاتهامات السياسية والشخصية.

وخلال هذه السنوات جرت عدة جولات

من الصراع بينهما وقد انتهت عندما تمكن رابين من هزم بيرس، قبيل الانتخابات الأخيرة للكنيست (سنة ١٩٩٢) . ونقول انتهت، لأن بيرس سلم بقيادة رابين وبات على يقين من أنه لن يستطيع هزمه داخل الحزب. وأن الوسيلة الوحيدة لفوز حزب العمل بالسلطة بأن يجد وسيلة للتعاون مع رابين. وهذا لن يتم إلا إذا كان رابين رقم واحد وبيرس رقم اثنين.

وعندما أدرك بيرس هذه الحقيقة راح يفتش عن السبل للتأثير على سياسة رابين، ونجح بيرس في دفع رابين إلى العملية السلمية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والموافقة على الانسحاب من معظم الأراضي العربية المحتلة مقابل ضمانات أمنية. ورأى في هذه المهمة دورا تاريخيا يحققه لنفسه ولبلاده، مع الثقة بأن العالم لن يطمس حقه ويسجل له هذا الدور وهكذا كان حتى الآن.

وإذا كان رابين قد ضيق الخناق على بيرس في بداية المفاوضات وحصره في المفاوضات المتعددة الأطراف، فقد نجح بيرس في التسلل إلى المفاوضات الثنائية أيضا. وبات ملازما لرابين فيها. بل إنه أرسل إلى الرئيس عرفات لحل عدد من المشاكل المستعصية أكثر من مرة. لكن الأمر ظل بيد رابين. وهو الذي يقرر متى يفعل بيرس وكيف وبأي حجم وفي عدة أحيان كان رابين يرفض ماتوصل إليه بيرس مع الفلسطينيين، ليس فقط لأنه لم يقتنع، بل لأنه يريد أن يذكر بيرس دائما أنه صاحب القرار الأول والأخير.

بيد أن الوضع اليوم بات يهدد المسيرة السلمية تماما. إذ أن رابين يماطل في تطبيق اتفاق أوسلو والقاهرة بشكل فظ. الانتخابات التي كان من المفروض أن تجرى في تموز/ يوليو ١٩٩٤ حسب الاتفاق، لم تجر حتى اليوم، لأن رابين يرفض تطبيق البند القاضي بانسحاب قواته من داخل المدن والقرى الفلسطينية. السجناء، المفروض أن يكونوا قد تحرروا، مازال تسعة آلاف منهم يقبعون في السجون الإسرائيلية. المستوطنات التي كان من المفروض أن لايتم بناء إضافي فيها مازالت تتسع ويزداد فيها البناء. وهذا عدا عن الحصار المضروب حول غزة وأريحا وعدا عن التوسع الاستيطاني الاستفزازي في القدس العربية المحتلة وعدا عن الممارسات اليومية، القتل والقمع والاضطهاد وهدم





البيوت .. إلخ.

وفوق كل هذا، يشترط الإرهاب ليتابع المسيرة. وهذا شرط غريب وغير واقعي فالإرهاب كان قائما قبل مسيرة السلام ونفذ في الوقت الذي كان فيه رابين " ولي الأمر" في المناطق المحتلة، ولم يستطع منعه واليوم مازالت الضفة الغربية بيد رابين ومنها بالأساس تنطلق عمليات مقاومة الاحتلال، وبينها عمليات إرهابية تطال المدنين ولكن بالمقابل توجد عمليات إرهابية يهودية أيضا .. بعضها من المستوطنين المتطرفين ولكن هناك أيضا أعمال إرهاب تقوم بها أجهزة الاحتلال نفسه، العملاء، والمستعربون وقوات الجيش والمخابرات.

لذلك، شعر الجميع أن رابين يضع شروطا تعجيزية لعرقلة مسيرة السلام. وهدفه من ذلك هو: منافسة قوى اليمين الإسرائيلية المعادية لهذه المسيرة تماما والظهور أمام الناس أنه أشد منها حرصا " على الأمن:".

فهو يفهم أن نجاح حزب العمل في الانتخابات كان بفضل رئاسته للحزب ولقائمة مرشحيه. ويدرك أن رصيده الأساسي يكمن في تاريخه العسكري وفي ثقة الناس بأنه ليس يساريا ولايمينيا، بل وسط ليبرالي حازم وصارم (بينما ينظر إلى بيرس على أنه يساري .. !) ويرى أن يحافظ على هويته هذه حتى يفوز في الانتخابات القادمة.

ومايحاول أن يقنعه بيرس به هو أن نتائج المفاوضات السلمية، حتى الآن، ليست مقنعة للناس. فإذا استمر هذا الوضع سنخسر الانتخابات القادمة حتما. والحل الوحيد أمامنا هو الاندفاع قدما في مسيرة السلام، لانهاء المفاوضات مع الفلسطينيين وكذلك مع سوريا ولبنان. وفرص الانتخابات القادمة وفي يدنا انجاز السلام، فمهما يكن الثمن باهظا، سيقبلنا الناس ويعطونا الثقة، بفضل الانجاز الأكبر – تحقيق السلام.

وهنا دخل بيرس في صراع مع" حكومة الظل" عند رابين. فهؤلاء يفضلون المحافظة على الطابع اليميني العسكري الصارم لقائدهم ويعتقدون أن المواطنين صوتوا لحزب العمل بسبب فشل سياسة الليكود الاقتصادية – الاجتماعية ويحثون رابين على الاهتمام بهذا الموضوع أكثر من أي موضوع آخر. فالمواطن يهمه جيبه أولا، وبعد ذلك يأتي أمنه وحياته.

وبالفعل، يلاحظ أن الموضوع الاقتصادي يستحوذ على اهتمامات رابين. وفي العشرين من آذار/ مارس خرج بخطة اقتصادية اعتبرها المراقبون " خطة انتخابية" (السنة القادمة سنة انتخابات برلمانية في إسرائيل) تقضي بتخفيض الضرائب بنسبة ٥٪ عن المواطنين وتخفيض الفوائد البنكية بنسبة ١,٥٪. ومع أن هاتين الخطوتين رافقتهما خطوة مضرة بالمواطنين وملائمة لشروط صندوق النقد الدولي (تخفيض ميزانية الدولة على حساب الخدمات المقدمة للمواطنين وتقليص عدد العاملين في مؤسسات الدولة بنسبة ٢٪)، إلا أن الانطباع العام الذي تركتاه كان إيجابيا.

ونعود إلى بيرس الذي لايعرف اليأس طريقا إليه، فقد وافق على رؤية الموضوع الاقتصادي أساسيا، ودعم البرنامج الاقتصادي الجديد بكل قوته. ولم يتأخر أيضا في الماضي، في تأييد خطوات اقتصادية أخرى. لكنه أكد أن الموضوع الاقتصادي وحده لن يكفي وأضاف: السلام سيجلب رخاء اقتصاديا أكبر وسيفتح باب الأمل لكل اليائسين من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تركها لنا الليكود.

والصراع مستمر طبعا..

وشمعون بيرس يعتقد أنه نجح في إقناع رابين بموقفه، لذلك خرج تصريح (١٩٩٥/٣/١٤) لوسائل الإعلام قال فيه: لهذه الحكومة بقي ٢٠ شهرا سوف نشغلها كلها من أجل إنهاء مفاوضات السلام وسننجح في ذلك.

لكن الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، الجالسين على طاولة المفاوضات لايشعرون بذلك بعدا!.

الاتفاقات الرسمية فى واد وإجراءات إسرائيل فى واد آخر!!

حنا عميرة

رسالة القدس

اجتماع اللجنة الرباعية المشكلة من وزراء خارجية مصر والأردن واسرائيل وممثل عن السلطة الفلسطينية حول عودة النازحين الذى عقد فى عمان فى شهر آذار الماضى، جاء متأخرا وأخضع مثل غيره من الموضوعات لمقتضيات الأمن الإسرائيلى.

فقضية إعادة النازحين ليست مجرد موضوع اجرائى يقضى بإعادة جميع النازحين منذ عام ١٩٦٧، وإنما هو، من وجهة النظر الإسرائيلية موضوع أمنى وكأن كل فلسطينى عائد هو قنبلة مؤقتة ستنفجر فى شوارع تل أبيب، لهذا فان هذا الموضوع يتطلب تشكيل العديد من اللجان، وإجراء مفاوضات مفصلة تتناول كل نازح على حدة، وهذا يعنى أن هذه المفاوضات ستستمر سنوات عديدة وأن النتيجة قد تتمثل فى اعادة بضعة آلاف فقط من النازحين الذين حسب ادعاءات وزير الخارجية الاسرائيلى شمعون بيريس، عددهم غير معروف! وعودتهم مرهونة بإمكانية استيعابهم من حيث توفير أماكن السكن أم أماكن العمل!.

وكان من الطبيعى أن تصطدم هذه القيود والاشتراطات الاسرائيلية بموقف الأطراف العربية التى دعت إلى احترام قرارات الأمم المتحدة حول عودة النازحين والسماح بإعادة جميع النازحين إلى ديارهم وهنا فأن الحديث يجرى عن حوالى ٦٥٠ ألف مواطن فلسطينى.

ويبدو هنا أن الاتفاق الرسمى مع اسرائيل على إعادة النازحين، وفق نصوص اتفاق اعلان المبادئ هى شئ وأما الترجمة والتطبيق فهما شئ آخر، وأما الإجراءات الاسرائيلية على الأرض فهى فى مجرى معاكس تماما.

فوفق الموقف الإسرائيلى الرسمى والإجراءات الاسرائيلية، فان مشكلة النازحين لم تعد مشكلة فلسطينية وانما مشكلة داخليةإسرائيلية تخضع لاعتبارات أمنية بحتة!.

ولهذا فلم يوافق بيرس حتى على إعادة مائة عائلة فلسطينية كإجراء رمزى للتدليل على حسن النوايا، ولهذا أيضا فإن الإجراءات الاسرائيلية ضد المواطنين العرب لاتزال مستمرة بالرغم من الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطينى ولاسيما على صعيد إجلائهم عن ديارهم.

وعلى الصعيد العملى يمكننا التطرق لقضيتين هامتين تؤكدان عدم جدية اسرائيل أو استعدادها ورغبتها فى الالتزام بتنفيذ الاتفاقات المعقودة معها، وبالمناسبة فأن هاتين القضيتين جرى الكشف عنهما فى شهر آذار الماضى وأثناء انعقاد جولة المفاوضات اليتيمة حتى الآن حول النازحين.

القضية الأولى، تتعلق بالتحضيرات الجارية من جانب السلطات العسكرية الاسرائيلية لطرد ٢١ ألف مواطن فلسطينى خارج الضفة الغربية، فقد بدأت أجهزة الشرطة والمخابرات الاسرائيلية بحملة واسعة من الاستدعاءات والمداهمات بحثا عن هؤلاء المواطنين ووضعت قوائم مفصلة بأسمائهم من أجل البدء بحملة واسعة من أجلإلقاء القبض عليهم وترحيلهم. وتدعى السلطات الاسرائيلية بأن جميع الذين سيتم طردهم جاءوا إلى الضفة بتصاريح زيارة ولم يغادروا بعد انتهاء مدة هذه التصاريح. ومن الملفت للانتباه أن سلطات الاحتلال ترفض فى نفس الوقت إعادة أى مواطن فلسطينى غادر الضفة أو القطاع بتصريح إلى الأردن، إذا ماانتهت مدة تصريحه أثناء مكوثه فى الخارج، وقد بلغ عدد هؤلاء المهجرين بتصاريح أكثر من ٨٠ ألف مواطن غادروا المناطق المحتلة بتصاريح رسمية ولكنهم لم يعودوا إليها فى الوقت المحدد! أى أن هذا الإجراء الاسرائيلى هو مثل المنشار يأكل ضحيته فى الاتجاهين.. فى الذهاب وفى الإياب!.

هذه هى القضية الأولى، أما القضية الثانية فتتعلق بالحملة لتهجير مواطنى القدس العربية حيث استطاعت وزارة الداخلية الاسرائيلية مصادرة حوالى ٧٦٠٠ بطاقة اقامة من مواطنين مقدسيين. وقد جرى الاستيلاء على هذه البطاقات بعد تقديم هؤلاء المواطنين لطلبات جمع شمل أو التقدم بطلبات لتجديد بطاقات الهوية أو تسجيل مواليد جدد فى البطاقة. ويأتى هذا الإجراء فى إطار سياسة الأطواق والحصار المفروض على مدينة القدس ومصادرة وإقامة البؤر والأحزمة الاستيطانية بهدف تفريغ المدينة المقدسة بشكل تدريجى من مواطنيها العرب وعزلها عن محيطها العربى.

وبالرغم من إعلان وزارة الداخلية الإسرائيلية فى نيسان من العام ١٩٩٤ بأن للزوجات المقدسيات الحق فى التقدم بطلب للحصول على جمع شمل لأزواجهن غير المقدسيين - أى من حملة هوية الضفة - الا أن أكثر من ٨٠ بالمائة من هذه الطلبات قد رفضت وجرى سحب هويات مقدمات الطلبات بحجة عدم تقديهن للوثائق المطلوبة بأنهن من سكان القدس. ومن الأوراق الثبوتية المطلوب إبرازها فى حالة تقديم طلب جمع الشمل أو تسجيل مولود جديد فى البطاقة أو تجديدها



وصل دفع ضريبة البلدية ، عقد ايجار لبيت فى المدينة ، فاتورة الكهرباء ، فاتورة المياه أوراق رسمية وشهادات من مدارس داخل المدينة وعلى أن تكون جميع هذه الأوراق الثبوتية سارية المفعول منذ سنتين على الأقل من موعد تقديمها .. أما بالنسبة للأزواج من حملة هوية الضفة ، الذين يتقدمون بطلب تصاريح للعيش مع زوجاتهم فى القدس فقد رفضت طلباتهم لأسباب أمنية !! أى أن زواج العرب هو أيضا قضية أمنية اسرائيلية.

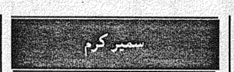
وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك أكثر من ٨٠ ألف مواطن مقدسى يعيشون خارج حدود القدس وبالتحديد فى ضواحى المدينة التى تعتبر وفق اجراءات الضم الاسرائيلية جزءا من الضفة الغربية. إن القيود الصارمة على البناء العربى ضمن حدود مدينة القدس والامتناع عن الموافقة على رخص بناء للمواطنين العرب طيلة السنوات السابقة منذ عام ١٩٦٧ ، هى التى أدت إلى مابات يعرف الآن بالهجرة الصامتة خارج حدود المدينة ، ويبدو أن الوقت قد حان من وجهة النظر الاسرائيلية لتجريد هؤلاء المواطنين الذين بات عددهم يوازى عدد المواطنين العرب داخل حدودها من هوياتهم المقدسية بعد أن انتزعت منهم حقهم الأساسى فى العيش فى مدينتهم.

وتشير المصادر الحقوقية إلى أن إسرائيل تستخدم مجموعة من القوانين من أجل تمرير مخططاتها لتهويد القدس ، من بينها مايعرف بقانون المغادرة إلى خارج إسرائيل والذى ينص بأن من يغادر المدينة لأكثر من سبع سنوات يفقد حق الإقامة فى القدس ، وهذا القانون لايقتصر على الذين يغادرون إلى بلدان أخرى بل يشمل المقدسيين الذين يعيشون قسرا فى الضفة .. ويبقى أن نقول أن هذا الاجراء التمييزى يطبق فقط على العرب.

أن هاتين القضيتين هما غيض من فيض عن الاجراءات الاسرائيلية التى تستهدف ترحيل المواطنين العرب وليس إعادتهم إلى أرض الوطن ، ولهذا فإن المفاوضات حول عودة النازحين يجب أن تخرج من الطوق الأمنى الإسرائيلى المفروض حولها ، كما يجب أن تستند هذه المفاوضات إلى مرجعيتها الأساسية ممثلة بقرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص ، وهذا يتطلب عدم الخوض فى التفاصيل أولا وإنما الاتفاق على المبدأ العام ، ألا وهو مبدأ عودة النازحين ومن ثم مناقشة التفاصيل ثانيا ... هذا إذا أراد الجانب الفلسطينى عدم الوقوع فى نفس الأخطاء التى وقع فيها أثناء المفاوضات حول القضايا الأخرى .



المخابرات الأمريكية وأزمة البحث عن الذات



رسالة واشنطن

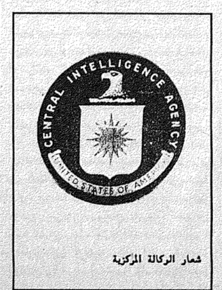
× انقضت بسرعة تجاوزات كل توقعات المتفائلين الضجة التى أحدثتها أزمة الكشف على نشاط عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين فى السفارة الأمريكية فى باريس فى التجسس على أسرار فرنسا التكنولوجية والصناعية.. ومحاولتهم "تجنيد" مسؤولين فرنسيين فى مستويات عليا للمسؤولية للعمل لحساب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (السى .آى.ايه).

أسابيع قليلة وبدا كأن الأزمة لم تحدث أبدا.. على الرغم من أن أحد أبعادها كان يوحى بأنها قابلة لمزيد من التفجر والاتساع خاصة عندما اتهمت المخابرات الأمريكية بأنها هى مصدر الكشف عن نشاط هؤلاء الدبلوماسيين الجواسيس وأن هدفها من ذلك كان التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية.

فقد كان هذا الجانب من الأزمة- عندما كانت تتدفق فوق السطح أى قبل أن تعود الى التيارات التحتية للصراع بين أمريكا وحلفائها- دليلا أكيدا على أن توترات كثيرة قد تراكمت نتيجة لخلافات سياسية ومنافسات اقتصادية خطيرة بين واشنطن وباريس على مدى السنين.

أما كيف استطاعت الدولتان واستطاع جهاز المخابرات فيهما حصر الضجة التى نشأت عن اعلان قرار باريس بطرد الدبلوماسيين الأمريكيين الثلاثة المتورطين فى التجسس خلال أيام وجعلها تخفت الى حد التلاشى، فإن الحصول على إجابة على هذا السؤال تبدو من أخص أسرار الجهازين، لكن المثير للدهشة حقا أن "اخماد الفتنة" اذا جاز التعبير. تم فى وقت تعانى فيه المخابرات الأمريكية أزمة من أعقد وأعمق أزماتها منذ نشأتها حتى الآن.

ثم ووكالة المخابرات المركزية تعانى وضع سفينة تائهة فى عرض البحر بلا قبطان. فهى بلا مدير لها منذ استقالة آخر مديريها جيمس وولسى حتى أنه يمكن القول، مع كثيرين ممن يرقبون أزمة المخابرات الأمريكية منذ نهاية حقبة الحرب الباردة أن الشئ الذى يساعد على تلاشى أزمة الجواسيس الأمريكيين فى فرنسا هو أنها بدت تافهة للغاية الى جانب أزمة المخابرات الأمريكية فى مجموعها.



شعار الوكالة المركزية

أزمة هوية

ولعل أصدق التعبيرات عن أزمة ال"سى.آى.إية" هو التعبير الذى يصفها بأنها أزمة هوية فهى تبحث لنفسها عن شخصية جديدة ودور جديد بعد أن فقدت عدوها الأساسى التقليدى بعد أن أصبحت أسرار هذا العدو وحلفائه موضوعة أمامها مثل كتاب مفتوح تقلب فيه كما تشاء وقتما تشاء، وقد أصبح معروفا أن ملفات وكالة أمن الدولة السوفياتية السابقة (المعروفة باسم كى.جى.بى) أصبحت مزار"الباحثين الأمريكيين... وبينهم طبعا رجال المخابرات، ينقبون فيها عن أسرار السوفيات ،ماجمعه السوفيات من أسرار الدول الأخرى.

وإذن فقد انتهت الأزمة الأمريكية- الفرنسية بشأن التجسس الأمريكى على الأسرار الفرنسية التكنولوجية الصناعية... وبقيت أزمة المخابرات الأمريكية، لاتجد من يحدد لها خط سيرها.

ولقد قيل فى تفسير الأزمة أنها نتجت فقط عن قضية الجاسوس الأمريكى آولدريش ايمس الذى تبين أنه من موقع مسؤول فى وكالة المخابرات المركزية عن مكافحة الجاسوسية السوفياتية قد تجسس لحساب المخابرات السوفياتية وبعدها المخابرات الروسية، ولكن التطورات اللاحقة أظهرت أن الأزمة أعمق وأوسع من ذلك.

عندما أدلى جيمس وولسى مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية المستقيل بشهادته الأخيرة أمام الكونجرس، فى آخر يوم له فى هذا المنصب. قال بوضوح إنه لايوجد أى ضمان أكيد بأنه لن يخترق الوكالة جاسوس على غرار آولدريش ايمس أو شبكة جواسيس لحساب دولة أو قوة أجنبية كل مايمكن قوله أن إدخال تغييرات أساسية فى الوكالة يمكن أن يخفض احتمالات ظهور ايمس آخر.

وعندما طالبه بعض زعماء مجلس الشيوخ- من أعضاء لجنة المخابرات فى المجلس- بأن يعى أن من حق الشعب الأمريكى أن يحصل على تأكيدات أكبر من تلك التى يقدمها وولسى رد الأخير قائلا:لا يستطيع ولن يستطيع مدير للسى . أى. إيه. أن يضمن لكم أنها لن تخترق».

التمييز الجنسى

فيما عدا ذلك فان وولسى جاب خلال شهادته الأخيرة ما يمكن أن يعد خريطة الصراعات فى العالم كله مستعرضا ما وصفه

بأنه مناطق الاضطراب والتهديدات فى العالم من روسيا إلى إيران، من ليبيا إلى كوريا الشمالية، ومن العراق إلى كوبا .. حتى اضطر السناتور الديمقراطى على روبرت كيرى أن يذكره بضرورة التركيز على أولويات الخطر».

وتطرقت شهادة وولسى -فى الجانب الأكبر من ردوده على أسئلة الأعضاء-إلى التمييز ما يصطلح الآن على تسميته بفضيحة التمييز الجنسى (يعنى التمييز بين الجنسين) داخل وكالة المخابرات المركزية التى انتهت بتسوية خارج المحكمة ودفعت فيها الوكالة مبلغ ٤١٠ آلاف دولار لسيدات أقمن دعوى تتهم الوكالة باضطهادهن خلال سنوات عملهن داخل الوكالة وتفضيل الرجال فى الترقيات .. بل حماية الرجال من موظفى الوكالة ضد شكاوى زوجاتهن بالتعرض لهن بالضرب فضلا عن شكاوى التحرش الجنسى (...).

خلال هذا كله لم يقل وولسى -ولم يسأله أى من الأعضاء المحليين فى لجنة المخابرات شيئا عن نشاطات التجسس التى تقوم بها السى. أى. إيه حاليا ، أو التى ستقوم بها فى أى وقت فى أنحاء العالم .

وربما لأن هذه المسلمات البديهية وإلا فلماذا وجود الوكالة والميزانية الضخمة التى يعد الزعماء الجمهوريون الذين أصبحت لحزبهم الأغلبية فى مجلس الكونجرس بزيادتها بينما يواصلون الصراخ بضرورة خفض النفقات الحكومية على البرامج الاجتماعية .. من مكافحة الفقر إلى تعويضات البطالة ويفكرون حتى بإلغاء وزارة التربية ، ووزارة الطاقة.

ولقد استمع هؤلاء القادة إلى وولسى -فيما اعتبر شهادة وداعية -يحذر من أن مستقبل روسيا مشحون بالتفجيرات وأن أحد الاحتمالات أن تعود الدولة السلطوية نتيجة للصراع الراهن القائم بين الروس والشيشان، أن الحكومة الروسية يمكن أن تفقد السيطرة على الأوضاع فى موسكو وتجد نفسها تدور فى الفراغ .أن الدكتاتورية أو الديمقراطية ليستا الخيارين الوحيدين المحتملين للمستقبل فى روسيا .. هناك احتمال لوضع مفكك يصبح فيه الهيكل التنظيمى للحكم فى حالة التباس وفوضى .. وأظن هذا احتمال يثير قلقا عميقا بالمثل لدى الولايات المتحدة.

ماذا تفعل السى. أى. إيه فى روسيا الآن؟ هل تستطيع أن تفعل شيئا ؟ هل تكتفى بجمع المعلومات -أى التجسس- لرفع تقارير عن الأوضاع والاحتمالات التالية .. أم أن دورها يتجاوز حدود التقارير المعلوماتية؟

اتهامات شاملة

لم يقل وولسى كلمة واحدة عن هذا.

ويبدو أن المخابرات الروسية لم يعجبها تكتم وولسى التام- حتى وهو يودع منصبه الخطير- عن نشاط السى .أى . إيه داخل الادارة الاتحادية الروسية لمكافحة التجسس تقريراً لها عن نشاط الجاسوسية الأمريكية فى بلادها، بحيث يمكن اعتبار التقرير المخابراتى الروسى تعويضاً عن الصفحات الخاوية فى شهادة وولسى(..) .

ولقد فاجأ تقرير روسى الأدارة الامريكية بالأخص وكالة المخابرات المركزية بما احتواه من اتهامات شاملة- بل كاسحة حسب وصفها- ضد كل ما هو أمريكى فى روسيا الآن، على الرغم من العلاقات الطيبة الودية والتعاونية التى تربط واشنطن وموسكو الآن والتى لم يسبق لها مثيل حتى فى عهود روسيا القيصرية السابقة.

فقد اتهم التقرير الروسى مراكز البحوث الامريكية والمنظمات المعونة والمعاهد التى تعلم الروس اسرار النظام الرأسمالى على الطريقة الأمريكية كذلك«فيالق السلام» الأمريكيين التى تعمل فى روسيا لمساعدة من يحتاجون إلى مساعدة فى كافة المجالات.. اتهامهم جميعا بانهم يمارسون التجسس على روسيا ،بل انهم يعملون من أجل تقليد روسيا كمنافس للولايات المتحدة.

بعض مسئولى المخابرات الامريكية يقولون: هذه ليست سوى الطلقة الأولى فى الحرب الباردة الثانية بين روسيا والولايا ت المتحدة ويقول غيرهم ليست هذه مجرد طلقة .. هذه قنبلة، إن لم نقل صاروخا استراتيجيا فى حملة هجومية واسعة النطاق.

لقد وجد تقرير مكافحة المخابرات الروسية طريقه إلى الصحافة الروسية ومنها إلى الصحافة الأمريكية.. لكنهم فى الصحف الامريكية لم يجد له مكانا فى الصفحات الأولى التى تشغلها بالأحرى معارك الشيشان فى مقاومة الهجمات الروسية، وتشغلها معارك الجمهوريين والديمقراطيين بشأن المشكلات الاجتماعية الأمريكية، وتشغلها بالدرجة الأولى تغطية المحاكمات والفضائح من كل نوع وفى مقدمتها النجم الرياضى أو جى سنيبسون(..).

والحقيقة الأساسية التى يؤكدها التقرير أنه لم يتغير شئ فى سلوك أمريكا تجاه روسيا بعد نهاية الحرب الباردة عما كان أثنائها .

من خلال اداراتها الخاصة ومراكزها العلمية تتوغل الولايات المتحدة بعمق فى كل مجالات الحياة فى بلادنا، تحتل المواقع الاستراتيجية وتؤثر على تطور العمليات السياسية والاقتصادية فى روسيا ، إن استخدام المراكز العلمية فى انشطة المخابرات والانشطة الهدامة ضد روسيا تكتسب طابعا شاملا.

المنافس الوحيد

وقد ركزت الادارة الروسية لمكافحة التجسس على نشاطات عشرات من المنظمات والمراكز الأمريكية التى تستغل جو الانفتاح الروسى الراهن للانخراط فى أعمال هدامة .. مخططة لسرقة الاسرار ولكبت جماح روسيا بصفتها دولة قادرة على أن تصبح منافسا للدولة الأعظم الواحدة والوحيدة. ويشير التقرير إلى الشبهة التى تثيرها حقيقة ان مجموعات من جامعات هيرفارد وكولومبيا وديوك(الأمريكية) اهتمت فى كانون الأول (ديسمبر ١٩٩٣) بالانتخابات البرلمانية الروسية منظمة استطلاعات ضخمة ووجهت اسئلة تفصيلية كثيرة عن خلافيات المواطنين الروس الذين استجابوا للاستطلاعات وعن اعمالهم واتجاهاتهم .. لقد كان مدى اتساع هذا المسح امراً غير مسبوق . فقد استطلع الأمريكيون أكثر من ٣٥ ألفا من الروس فى حين أن مراكز البحوث الاجتماعية المحلية تؤكد أن عينات تتراوح بين ١٦٠٠و ٢٥٠٠ شخص تكفى فى استطلاعات الرأى.

ويفجر التقرير اتهاما آخر ضد الممارسات الأمريكية فى روسيا، فقد اتهم المنظمات الأمريكية لا تستهدف الربح(كما تصف نفسها) بأنها اطلقت العنان لعملية نزيف أدمغة من روسيا، أى سحب الكفاءات العلمية التكنولوجية الروسية لاضعاف روسيا علمياً واكاديمياً وعسكرياً، إن البرامج الدراسية الأمريكية قد صممت بحيث تجلب الروس إلى الولايات المتحدة للعمل أو الدراسة بهدف تنشئة زعماء سياسيين جدد قادرين على تنفيذ منهج موال لأمريكا .. إن يرسل المرشحون الذين يقع الاختيار عليهم ليعاد تشكيلهم وحقنهم بالقيم الامريكية.

تضمن التقرير أيضا اتهامات محددة إلى منظمات أمريكية يفترض انها اقامت لنفسها مراكز فى روسيا لتقديم المساعدات والخبرات على سبيل المثال يتهم التقرير «الصندوق العلمى الدولى» الذى أنشأ جورج سوروس (وهو الممول اليهودى الذى تقدر ثروته بعدد

من مئات المليارات من الدولارات باستغلال المنح التى ا يقدمها للروس لشراء السيطرة على آلاف الاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية الروسية الجديدة ، بما فيها تلك التى يشتريها من علماء روسيا تقع قواعدهم داخل مدن عسكرية روسية محظورة.

وقبل أن يظهر إى رد فعل رسمى أو غير رسمى من جانب الحكومة الأمريكية إزاء هذا التقرير- ومن المرجع أن لا يظهر أى رد فعل من هذا القبيل- وكان الملياردير الأمريكى سوروس يتصدى بغطرسة من يشعر بأنه محس يقابل بالجحود ممن يحسن إليهم.. وهم الروس . فقد بعث برسالة من مقره فى نيويورك إلى وزير البحث العلمى طلب منه تفسيرات لهذه الاتهامات «جزء من حملة سياسية لإعادة فرض العزلة على البحوث العلمية الروسية إعادة فرض الرقابة الشمولية على الحياة الفكرية فى المجتمع الروسى».

وذهب سوروس فى رسالته إلى حد مطالبة الحكومة الروسية بأن تعيد التأكيد رسميا بأنها بحاجة إلى استمرار منظمته فى القيام بجهودها فى روسيا.

أسئلة معلقة

ويقدر عدد العلماء والأكاديميين الروس الذين يحصلون على مساعدات مالية تمس حاجتهم إليها- حسب تعبير سوروس- من «الصندوق العلمى الدولى» بأكثر من ٥٠ ألفا (..).

ومن المنظمات الأمريكية التي ذكرها التقرير على وجه التحديد ضمن المنظمات المتهمة بالتجسس على روسيا مجموعة أمريكية تطلق على نفسها اسم «مركز مبادرة المواطنين» ويقول التقرير أن هذا المركز يطلب من الروس الذين يتقدمون إليه طلبات للحصول على معونة مالية وتقنية أن يرفعوا إليه تقارير تفصيلية عن خططهم العملية محتوية على أسرار تجارية» وكغيره من المنظمات الأمريكية فانه لا يكتفى بجمع المعلومات المتاحة عن روسيا ، إنما يقوم أيضا بمحاولات للحصول على أسرار الدولة والأسرار التجارية».

وربما يدل التقرير الروسى على واحد من أسباب معارضته امبراطورية المخابرات الأمريكية-كما يسميها خصومها- خفض ميزانيتها السنوية بعد ان انتهت الحرب الباردة وخسرت أمريكا ووالسى. أى . إيه» الخصم السوفياتى .. فهى لا تزال تعتبر روسيا خطرا داهما لابد من التجسس عليه ومحاصرة تقدمه . لكن التقرير- من جانب آخر- يثير سؤالا مهما ، وربما أهم من كل الأسئلة المتعلقة بالمواجهة بين المخابرات الأمريكية والروسية: هل الأساليب الأمريكية التى أفاض تقرير مكافحة المخابرات الروسى فى تفصيلاتها أساليب تخص بها المخابرات الأمريكية روسيا... أم أنها العادات نفسها التى تمارسها مع كل الدول الأخرى، الأعداء السابقين والأصدقاء الحاليين والمستقبليين على السواء؟.

ان درس مايجرى فى روسيا من نشاط المخابرات الأمريكية لايمكن أن يخفى على أحد. وهو على أى الأحوال ليس درسا جديدا. منذ القدم كانت المساعدات والمبادلات العلمية والتكنولوجية واستطلاعات الرأى العام فى الدول الأخرى تقوم بأدوار أحصنة طروادة، من احجام مختلفة لاقتحام مجالات لاتسمح الجاسوسية بمفهومها العسكرى التقليدى باقتحامها أو حتى الاقتراب منها.

ولقد كان الاعتقاد فى الماضى أن السرية الشديدة التى تحيط بميزانية وكالة المخابرات المركزية، وميزانيات وكالات المخابرات الأمريكية الأخرى العديدة لاتتجاوز كونها التكتم المنطقى على الرقم الكلى لنفقات المخابرات. ولكن تبين أن حسابات المخابرات الأمريكية التى تتفق منها فى كل ميدان تنتشر فى سرية داخل ميزانيات الوزارات والوكالات الأمريكية العلنية... حتى وزارات الزراعة والتربية، فضلا عن وكالة الاعلام ووزارة الطاقة، الخ. فى كل منها اعتمادات تنفق منها المخابرات الأمريكية دون معرفة أو رقابة، حتى من الكونجرس الذى يملك الكلمة النهائية فى تحديد الميزانية الكلية للوكالة ، ثم لاسبيل أمامه للتدخل والمحاسبة عن أوجه الاتفاق التفصيلية.

قائمة المنتقدين

اليوم وكالة المخابرات المركزية فى دائرة الضوء بعد سلسلة من الفضائح بعضها يتعلق باخفاقات الوكالة- مثل قضية الجاسوس ايمس وقبله بولارد وبعده ووكر- وبعضها يتعلق بسلوكيات لا أخلاقية مثل التحرش الجنسى بنساء الوكالة من جانب بعض المسئولين الكبار فيها.. تسمع تأكيدات بأن اللجنة الرئاسية التى تبحث إعادة بناء الوكالة ونظام عملها توشك أن تعلن توصياتها خلال شهور قليلة وأن هذه التوصيات ستتناول التغييرات التى أصبحت ضرورة ومطلبا من الرأى العام الأمريكى.

والرأى العام الأمريكى يعرف جيدا أنه سمع هذا الكلام كثيرا من قبل فى ظروف سابقة، وأن كثيرا ماتلقى تأكيدات من رئيس أمريكى وراء آخر بأنه سيضع نهاية للتجاوزات والأخطاء والاخفاقات التى تقع فيها السى. آى. إيه...ثم لاتلبث الأمور أن تعود الى سابق عهدها. ميزانية سرية ضخمة فى أيدى مجموعة من المسئولين "السريين" وخطط سرية لعمليات تشمل كل بقعة فى العالم ومبدأ المراقبة والمتابعة والمحاسبة مبدأ يكاد يستحيل تطبيقه عمليا.

فى السنوات الأخيرة انضم الى قائمة منتقدى "السى. آى. إيه" عدد من الساسة الذين يعدون من بين حكام أمريكا الحقيقيين .بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ وفى مجلس النواب. وبعضهم قادة عسكريون سابقون..وحتى بينهم من سبق أن تولى رئاسة الوكالة المركزية لفترات سابقة وبين هؤلاء من يطالب بالغائها كلية. لقد تحولت فى نظرهم الى "ناد للجواسيس" يحافظ الأعضاء فيه على مصالح بعضهم بعضا... وعلى سمعة بعضهم بعضا ، وأخيرا على وجود بعضهم بعضا ، كل همهم استمرار السرية والميزانية والنفوذ.

وقد وصل الأمر الى حد اعتبار استقالة وولسى آخر رئيس للوكالة نتيجة طبيعية لاستسلامة لضغوط ومناورات كبار رجال الوكالة الذين خشوا من بقائه الى مابعد ظهور توصيات اللجنة الرئاسية لاعادة بناء المخابرات، خاصة بعد أن تجرأ فى لقاء جرى معه فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن فى الصيف الماضى على أن يردد مايقوله أعداء المخابرات فقد قال «أن فى الوكالة مقامرين ولقد سادت فيها ثقافة يحكمها شعور بالثقة والرفاهية بين الاخوان يصل الى درجة النخبوية والغطرسة.

ويومها قال بعض الحضور فى هذا اللقاء - وهم من صفوة المجتمع السياسى فى واشنطن- أن وولسى ليس أكثر من رجل مهذب وضع فى موقع قذر... .من المبكر أن يدرك الى أى حد وصلت الرفاهية والثقة بين الاخوان الى حد يخلط بين الصواب والخطأ.

لقد اختفى فى نادى الجواسيس الأكبر للسى.آى. إيه. وهو حقيقة أنها هزمت فى حرب المخابرات فى مواجهة المخابرات الروسية .. حتى الاتحاد السوفيتى نفسه يخسر الحرب الباردة ويتفكك ويستسلم هكذا يشخص الوضع الراهن الصحفى الباحث لأمريكى سيمسون ٠ يرش (مؤلف كتاب «الخيار الشمشونى» الذى كشف أكثر من غيره أسرار

الترسانة النووية الإسرائيلية ودور أمريكا فيها وفى التغطية عليها). أما السناتور باتريك موينيهان عضو لجنة المخابرات فى مجلس الشيوخ- والذين توصف معرفته بشؤون الوكالة وأنشطتها أنها ترقى الى مستوى عدائه للشيوعية فيقول «أن إخفاقات السى. آى.إيه. فى تقاريرها عن روسيا هى اخفاقات بالغة الأهمية.. هذا هو سجلها فماذا نحن فاعلون؟ لاشئ.. إن نظامها يقوم على جعل الرئيس يشعر أننا قادرون على عمل كل شئ؛ تقريرها السرى اليومى الموجز الذى لاتقع عليه عيناه أحد الا الرئيس، وربما أقرب مساعديه غالبا مايظهر أنه ملئ بالأخطاء، بل أنه مضلل الى حد الكارثة. والحل فى رأى السناتور موينيهان ليس فى ادخال تغييرات شاملة ودراسات ثقافية الحل هو فى الغائها.

الفضائح

لقد أصبح بامكان خصوم السى. آى. إية.- الذين لم يعد بالامكان الادعاء بأنهم اليساريون دون غيرهم- أن يقولوا أى أسرار السى. أى.إيه. التى انفضحت أخيرا تزيد عددا وتفوق نوعية الأسرار التى أمكن للوكالة جمعها فى السنوات الأخيرة.

وهذه بعض أمثلة أسرار السى.أيه.إيه التى يفضل كثيرون تسميتها بالفضائح كما كشف عنها أكثر من ١٠٠ مسؤول سابق فى الوكالة فى مقابلات أجراها ديفيد كورن الباحث الأمريكى وهو يجمع المعلومات لكتاب يعتزم نشرة خلال شهور قليلة.

من خلف ظهر الكونغرس انفقت الوكالة ٣٥٠ مليون دولار لانشاء مبنى فى إحدى ضواحى واشنطن على أرض تبلغ مساحتها مليون قدم مربع تحيط بها غابات بمساحة ٦٨ فدانا، وذلك ليكون بمثابة مقر جديد لمكتب الاستطلاع القومى أكثر المكاتب التابعة للوكالة سرية والذى يشرف على برامج التجسس بواسطة الأقمار الصناعية بالاشتراك مع مكاتب مماثلة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.

سرا أقامت الوكالة إدارة للمخابرات فى هايتى عام ١٩٨٥ بهدف مكافحة تهريب المخدرات، وخاصة الكوكايين... لكن هذه الوكالة انخرطت فى أعمال الارهاب السياسى ضد المعارضين فى هاييتى والأدهى من هذا أنها انخرطت أيضا فى عمليات تهريب الكوكايين. الى أين؟ الى داخل الولايات المتحدة.

سرا قام رجال الوكالة المركزية بتهريب طن كامل من الكوكايين النقى من محطتهم فى فنزويلا عام ١٩٩٠ الى داخل الولايات المتحدة حيث بيعت فى شوارع المدن الأمريكية وعندما انكشف أمر هذه العملية قال المسؤولون فى مقر السى. آى. إيه الرئيسيين خارج واشنطن: هذا حادث مؤسف (...).

تجاهل كبار المسؤولين فى الوكالة مع عملاء جندتهم محليا فى ايران غير مأمونة.. الأمر الذى أدى الى القبض على ٣٠ على الأقل من الايرانيين أصدقاء السى. آى.إيه.

تبين أن كل عميل محلى جندته الوكالة للعمل معها فى ألمانيا الشرقية (قبل عام ١٩٨٩) وفى كوبا كان عميلا مزدوجا يعمل سرا فى خدمة مخابرات بلاده.

تبين أن عملاء السى. آى. إيه فى بيروت انخرطوا سرا فى عمليات تهريب غير مشروعة للأسلحة الصغيرة لتباع داخل الولايات المتحدة.

تبين أن كبار المسؤولين فى السى. آى.إيه ناموا على اكتشاف وجود أجهزة تصنت داخل السفارة الأمريكية فى موسكو فى مبناها الجديد فى أواخر الحقبة السوفياتية.. فلم يبلغوا القيادة السياسية فى واشنطن ولم يتخذوا آيه إجراءات بشأنها لعدة سنوات.

كانت النزاعات على الصلاحيات مستشرية بين محطات السى. آى.إيه والخارجية الأمريكية.. خاصة فى أكثر المحطات أهمية فى الخارج، وخاصة «بون» التى كان يوجد فيها أكثر من ٦٠ رجل مخابرات وتعد أهم محطة مخابرات أمريكية فى أوروبا الغربية.

كان تقدير السى. آى.إيه لعدد عملاء جهاز المخابرات السابق فى «ألمانيا الشرقية» لايتجاوز ٢٥ ألف عميل . ثم تبين أن الرقم الحقيقى لهم هو ٢٢٠ ألفا.

قليل من كثير

والواقع أن معظم هذه الأسرار السوداء أو الفضائح اكتشفت عندما فتحت ألمانيا أبواب جهاز ستاس (مخابرات أمن الدولة فى ألمانيا الشرقية فى الحقبة الماضية) أمام رجال المخابرات الأمريكية للاطلاع على ملفاتها السرية.

تبين أن تنازع الاختصاصات بين السى. آى. إيه و«البنتاجون» أدى فى أحوال كثيرة الى فقدان أرواح بعض المنتمين الى الجهازين معا.. ومنهم على سبيل المثال الكولونيل وليام هيجنز الذى شنق فى لبنان ١٩٨٨.

دفعت السى. آى.إية من خلال ادارتها المسماة مركز عمليات التسوية القومى مكافآت لعملاء أجانب- خاصة الكوبيين- تبين فيما يبدو أنهم كانوا يعملون لحساب حكومتهم بينما استمروا على قوائم المرتبات فى الوكالة بعقود دامت مابين ٢٠ و٣٠ سنة. ولقد تلقى بعض هؤلاء أكثر من مليون دولار .. لكل منهم على حدة.

وهذا قليل من كثير من الفضائح الأخيرة لإمبراطورية المخابرات، ويضاف اليها ماتقوله التقارير آلا تعكف على دراستها «اللجنة الرئاسية لاعادة بناء المخابرات الأمريكية- من آن حصيلة محاولات الوكالة المركزية للتجسس على دول تعتبر مصادر خطر من وجهة النظر الأمريكية مثل سوريا وايران وليبيا وكوريا الشمالية لاتكاد تتجاوز نقطة الصفر. ويضاف اليها أيضا مايقوله الباحث الصحفى الأمريكى ديفيد كورن- فى كتاب له عن الوكالة لم ينشر بعد- من أنه لايوجد أدنى شك لدى كثير من مسؤولى القمة فى الوكالة-حاليين وسابقين- أن عددا كبيرا من رجال المخابرات الأمريكية يزيفون تقاريرهم السرية ويضعون فيها معلومات لا أساس لها. أو على الأقل يبالغون فيها ويقول كورن أن هذه الطريقة فى وضع التقارير أدت على سبيل المثال فى فترة حكم جورباتشوف أى السنوات الأخيرة من وجود الاتحاد السوفيتى الى تقييم سياسات جورباتشوف وقتها (البريسترويكا) بأنها مجرد خداع ومناورات... وأدى ذلك الى أكبر فشل للمخابرات الأمريكية فى تاريخها كله. وهو فشلها فى التنبؤ بتفكك الاتحاد السوفياتى (...).

وعلى الرغم من هذا كله فإنه عندما آراد الرئيس كلينتون خفض ميزانية الوكالة للسنة المالية ١٩٩٥ (التى بدأت فى أول أكتوبر ١٩٩٤)رفض الكونجرس المحاولة بأغلبية ٣١٥ صوتا ضد ١٠٦ أصوات.. حينما كانت الأغلبية لاتزال للحزب الديمقراطي. ويدل هذا على مدى تمكن نفوذ المخابرات من تأييد الكونجرس. وهو أمر يتأكد أكثر بعد آن أصبحت الأغلبية للجمهوريين الذين يعتبرون أن ميزانيات «البنتاجون» والمخابرات من مقدسات الأمن القومى الأمريكى.

هل العولمة قدر على الشعوب الفقيرة؟ خيبة أمل في كوبنهاجن

د. حكيم بن حمودة

رسالة كوبنهاجن

انعقد في كوبنهاجن (الدنمارك) من ٦ إلى ١٢ مارس المؤتمر العالمى حول التنمية الاجتماعية بحضور ممثلين عن ١٨٤ دولة. وقد حضر نهاية اشغال المؤتمر أى يومى ١١ و١٢ حوالى ١٢١ رئيس دولة أو حكومه تتبنى مشروع برامج التنميه الاجتماعية ، وقد أكد اغلب المتدخلين وممثلى الدول على أهمية وضرورة الاهتمام بالجانب الاجتماعى فى العمليه الاقتصادية .

لقد أتى هذا المؤتمر فى ظرف تميز بنمو العولمة وبتسارع وتيرة السيولة النقدية العالمية وبانعكاساتها السلبية على الاقتصاديات الوطنية وعلى المؤسسات الاقتصاديه وقد جاءت الأزمه المكسيكيه لتذكر أن عولمة رأسمال العالم لا ترمى إلى تنميه البلدان بل تسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن فى أسرع وقت بغض النظر عن التوازنات الاقتصادية ومن جهة أخرى جاء إفلاس بنك BARINGS الإنجليزى الشهير ليبرر أن المؤسسات الرأسمالية ليست بمنع عن أخطار العولمة

أما على مستوى البلدان النامية فقد كان لسياسات التعديل الهيكلى والتى تسعى للحد من الحماية الاقتصادية الوطنية وإلحاق حماية البلدان بالاقتصاد العالمى عديد الآثار السلبية على المستوى الاجتماعى كنمو الفقر وتحطيم وتفتيت النسيج الاجتماعى الداخلى لهذه البلدان ومن هنا جاء انعقاد هذا الاجتماع وشعاراته الثلاث الحد من الفقر، خلق مواطن الشغل وتنمية الانسجام الاجتماعى كصيغة وكردة فعل من مؤسسات الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخمسين لولادتها أمام الآثار السلبية وأخطار العولمة على الإنسانية.

فى هذا الإطار يمكن لنا تقييم نتائج المؤتمر العالمى للتنميه الاجتماعيه وقدرة الدول والمجتمع المدنى العالمى ممثلا فى المنظمات اغير الحكوميه فى التعاطف مع العولمة ومع المؤسسات والهياكل التى تقودها وتحميها كالبنك الدولى وصندوق النقد –وهنا لا يمكن لنا أمام سلبيه نتائج هذا المؤتمر– إلالاقرار بعزيمة القوى المنادية بضرورة وضع بعض الضوابط لظاهرة العولمة وبالتنبؤ بهجمة جديدة على قاعدة البيان الختامى للمؤتمر ،للقوى الليبرالية المناصرة للعولمة ففى مايخص قضية مديونية العالم الثالث وبالأخص من تنامى الأصوات المنادية بضرورة إنهاء المديونية وعدم دفع الدين فإن المؤتمر لم يقدم دفع الدين فإن المؤتمر لم يقدم مقترحات جديدة فيما عدا قرار الحكومة السويدية بفسخ مديونية البلدان الأقل نموا ، وقد أكد المؤتمر فى هذا المجال على ضرورة مواصلة بلدان العالم الثالث بدفع مستحقاتهم للبنوك الأجنبية، أما فيما يخص البلدان الأقل نفوذا والتى لايتجاوز فيها معدل دخل الفرد 500 دولار فقد تراجع المؤتمر عن الجانب الإلزامى لفسخ المديونية وترك لنادى باريس ونادى لندن حرية التصرف فى أحسن السبل لإدارة هذه الأزمة . كما دعا المؤتمر البنك الدولى وصندوق النقد إلى التعاطى بفلسفة جديدة مع مديونية بلدان العالم الثالث بدون أى ضوابط أو مقترحات عملية أو أى جدول زمنى.

أما فيما يخص مساعدة البلدان النامية فقد دار النقاش حول مقترح 20 - 20 والداعى إلى تخصيص 20% من مساعدة البلدان المتقدمة إلى التنمية الاجتماعية فى البلدان النامية شرط أن تحول هذه البلدان 20% من ميزانياتها نحو الجانب الاجتماعى – إلا أنه أثناء النقاش وأمام رفض البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية لهذا المقترح فقد رفع المؤتمر الجانب الإلزامى لهذا المقترح . كما رفع المؤتمر إجبارية وضرورة توظيف ٠,٧٪ من الدخل القومى الخام للبلدان المتقدمة نحو مساعدة البلدا النامية والتى تم إقرارها فى مؤتمر ريودى جانيرو بالبرازيل منذ سنتين.

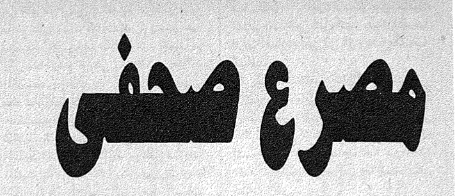
أما فيما يخص سيولة الرأسمال العالمى وطابع المضاربة الذى ميز دورتها فقد دار النقاش حول مقترح الاقتصادى الأمريكى J. TOBIN صاحب جائزة نوبل والداعى إلى دفع رسم أو ضريبة على المضاربات المالية و ٠,٥٪ يقع تخصيصها إلى مساعدة البلدان الأقل نموا – وبالرغم من تأكيد الرئيس الفرنسى ميتران على أهمية هذا المقترح فقد امتنعت البلدان الغنية عن إدماجه فى جدول أعمال المؤتمر ودعت السبع الكبار إلى دراسة هذا المقترح فى يوليو المقبل فى اجتماع القمة بكندا .

هذا إذن وبالرغم من تنامى الأخطار والهزات فى الاقتصاد العالمى والناتجة عن العولمة بدون ضوابط فلم يتمكن المؤتمر من ضبط بعض المقترحات العملية للحد من الآثار السلبية للعولمة ، بل بالعكس فقد تراجع المؤتمر عن الجانب الإلزامى لبعض المؤتمرات السابقة فى مجال المديونية ومساعدة البلدان النامية.

وقد أثارت هذه النتائج الهزيلة للمؤتمر ردود فعل العديد من الأطراف الحاضرة فى المؤتمر ، فقد أكدت النقابات العمالية أن هناك ضرورة للعمل على المستوى العالمى لمكافحة مصادر الظلم وعدم المساواة بين الأمم وداخلها ، ويعنى هذا تخفيف الديون الخارجية للبلدان النامية وإلغائها ، ويعنى إعادة نظر جذرية فى سياسات وإجراءات المؤسسات المالية الدولية حتى تسهم فى إنجاز أهداف القمة ، ويعنى توفير ظروف عادلة للتجارة الدولية ، باعتبارها أكثر الطرق فعالية لمواجهة ضغوط الحماية . وبالمثل هناك حاجة إلى عمل على المستوى الوطنى لتعويد المشاركة الشعبية الحقيقية والديمقراطية الفعالة حقا كشرطين للتنمية الدائمة والعدالة ، وقد أكد هذا البيان على ضرورة أن لايقتصر التحدى فى كوبنهاجن على اعتماد الوثائق أو إلقاء الخطابات ، فبدون الالتزام المشترك بالعمل على متابعة القرارات المتخذة وتنفيذها لن تحقق القمة الكثير".

نفس الاستياء نجده عند المنظمات غير الحكومية المشاركة فى المؤتمر– والتى نظمت عديدا من الندوات الهامة على هامش المؤتمر – وقد أثار البيان الختامى لهذه المنظمات ضرورة القيام بمراجعة جذرية للواقع الحالى للاقتصاد العالمى، وأنه على أن السياسات السائدة فى إدارة الأزمة الرأسمالية لن تمكن من تجاوز الأزمة وتزيد فى تعميقها وقد تميزت أشغال هذه المنظمات بمشاركة هامة للدكتور سمير أمين الذى قدم تقريرا حول واقع الأزمة فى إفريقيا والوطن العربى أثار اهتمام كل الملاحظين والصحافة العالمية وقد أكد هذا التقرير على مسئولية سياسات البنك الدولى وصندوق النقد فى الواقع المتردى الذى تعيشه البلدان النامية ، وأشار إلى ضرورة ضبط وتحديد سياسات جديدة من شأنها أن تدفع النمو وتهتم بدفع المستوى المعيشى لبلدان وشعوب العالم الثالث.

فى الختام نقول: إن نتائج هذا المؤتمر كانت دون المأمول بكثير ، وهنا لابد من إعادة النظر بصفة جدية فى واقع العولمة وانعكاساته السلبية على الاقتصاديات الوطنية وعلى شعوب العالم ،وهذا التقييم ضرورى لبناء سياسات ومؤسسات جديدة تسعى للنهوض بالواقع الحالى وتجاوز الفوضى والانهيار الذى يهدد الاقتصاد العالمى.



أحمد الخميسى

رسالة موسكو

انشقت حنجرة الإعلام الروسى عن صرخة استغاثة تلاحقت فيها أنفاسه المكروبة ذعرا وخوفا من سطوة المال والرصاص عل مصير الإعلام ، وهى صرخة لم تسمع من قبل على هذا النحو منذ صدور قانون حرية الصحافة فى ٢٠ يونية ١٩٩٠ ، ولم تطلق بتلك القوة على الرغم من القضايا العامة والهزات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التى تعرضت لها روسيا ، فقد أحس رجال الاعلام بوطأة عملية تخصيص القطاع الإعلامى ، وثقل قبضات المستفيدين من ذلك التخصيص وسرعة نفاذ رصاصهم إلى أكبر رأس أيا كان . كان ذلك مساء الأول من مارس ، عندما غادر فلاديسلاف ليستيف أحد أشهر مقدمى البرامج المرئية مقر التلفزيون فى الثامنة والنصف بعد أن قدم للمرة الأخيرة برنامجه المعروف " ساعة الذروة" ، فاستقل سيارته منطلقا إلى بيته ، واتصل وهو فى طريقه إلى منزله من هاتف السيارة بزوجته يقول لها:" ألبينا.. سأكون عندك بعد نصف ساعة ". إلا أن أصدقاءه الذين كانوا ينتظرونه فى البيت فوجئوا فى العاشرة إلا ربع بأصوات طلقات نارية ، خرجوا على دويها ليجدوا فيلاديسلاف ليستيف مضرجا بدمائه عند بسطة السلم ، وعندما وصلت عربة الإسعاف كان الصحفى اللامع قد فارق الحياة فى عز مجده وشهرته عن تسعة وثلاثين عاما برصاصتين الأولى استقرت فى صدره والثانية فى جبينه . ولم يكن ثمة شك فى أن قاتليه (اثنان كما أفاد الشهود) من المحترفين الذين لم يهتموا حتى بالاستيلاء على الدولارات التى كات معه: (٣ آلاف دولار) ، والروبلات(مليونى روبل).

وكان ليستيف قد عين بمرسوم رئاسى فى ٢٥ يناير ٩٥ مديرا عاما لهيئة التليفزيون الخاصة التى تقرر انشاؤها كقطاع تلفزيونى حر بالتوازى مع قطاع تلفزيون الدولة . وكان القرار بتنظيم الإعلانات فى التلفزيون الجديد من أول القرارات التى اتخذها فلادسيلاف ليستيف الذى اكتشف على حد قوله - بعد أن ألغى وساطة شركات الاعلانات - أن دخل التلفزيو ن من التعاقد المباشر مع المعلنين قد وصل شهريا إلى ثلاثين مليار روبل شهريا ،(المليار يساوى ٢٢٢ مليون دولار أميركى) بعد أن كان خمسة مليارات فقط. وبوسع القارئ بحسبة بسيطة أن يدرك حجم الخسارة التى منيت بها الشركات الوسيطة التى تتزعمها مجموعات من البلطجية من ذوى القبضات الحديدية. وليس بالحتم أن قرار ليستيف كان فى مواجهة تلك الشركات ، فالأرجح أنه كان نزاعا على الحصص والنسب بينه وبين تلك الشركات ، خاصة أن ليستيف نفسه من أصحاب المشاريع الاستثمارية وصاحب شركة " فيد" لإنتاج البرامج والمواد التلفزيونية.

وتختلف قصة مصرع هذا الصحفى تماما عن قصة مصرع الصحفى ديمترى خولدوف الذى كان يعمل بصحيفة كمسمولسكايا برافدا وقام بنشر عدة مقالات وتحقيقات مطولة عن فساد قيادات الجيش الروسى فى ألمانيا الشرقية واتجارها أثناء الاستعداد للانسحاب من هناك بكل موارد وممتلكات وعقارات الجيش فى صفقات زكمت رائحتها الأنوف . وحينذاك لم يخف ديمترى خولدوف أن وزير الدفاع بافل جراتشوف أحد المتورطين المستفيدين فى تلك العمليات . وعقب نشر تلك المقالات فوجئت الأوساط الإعلامية باغتيال خولدوف أمام باب منزله على نحو مماثل. كان اغتيال خولدوف عملية سياسية أشار فيها اصبع الاتهام إلى وزير الدفاع - وظل مصرع خولدرف حادثا فرديا . لكن خيوط الدماء التى انثالت من صدر ورأس فيلاديسلاف ليستيف جرت فى اتجاهات عديدة وصبت فى قضايا أوسع من مجرد التحقيق البوليسى والقاء القبض على قاتليه . وكان أول ماأشارت إليه تلك القصة هو حالة اللامبالاة التى تعم أوساط الشعب الروسى الذى - ويااللغرابة - بكى مقدم برامج معروف ، وانتظم صفوفا كل يوم بالخمسين ألف شخص نحو مثوى الصحفى الشهير دون أن يبكى بعشر هذا القدر أبناءه الشباب الذين يتساقطون فى الشيشان ، أو أبناء الشيشان، لقد اهتز المجتمع لاغتيال محبوبه الفرد ، دون أن تهزه الكارثة العامة التى تجلت فى تدمير جمهورية بأكملها . وبينما كان مصرع ديمترى خولدوف إشارة إلى سطوة الدولة التى لاتتعفف عن اللجوء للاغتيالات فى مواجهة كلمة جريئة فإن مصرع ليستيف كان إشارة إلى سطوة المال الذى يقتحم كل مجالات الحياة الروسية بكل الوسائل الفظة . وتمثل البنوك والشركات الخاصة أحد أهم أشكال تلك السطوة . وتوظف البنوك أموالها فى أنواع الاستثمارات كشراء الأراضى والعقارات وتبديل العملة والطائرات وكل مايخطر على بال . وذات يوم صرح المستشار السابق لشئون الأمن القومى الأميركى زبيجنيف بجيزينسكى بقوله: " إن البنوك الروسية هى أكثر الطفيليين طفيلية فى العالم كله" وفسر تصريحه بأن تلك البنوك استثمرت فى روسيا عام ٩٤ فقط ٤٥٠ ملون دولار ، على حين هربت للخارج ١٢ مليار دولار . وتشير صحيفة ألمانية هى: "دى وولت" إلى أن القيمة الإجمالية للأموال التى هربت من روسيا بواسطة البنوك والشركات بدءا من عام ١٩٩٠ لاتقل عن مائة مليار دولار نصفها مودع فى البنوك السويسرية . وقد شرعت تلك القوة

المالية تسبح ببطء نحو الحكم ، ووجدت منبرا لها على المستوى السياسى فى حزب يجور جايدار " خيار روسيا" الذى يمثل اتحادا لرؤوس الأموال البنكية الكبيرة مع رجال الدولة مثل جايدار وأناتولى تشوبايس ، وبينما يتزعم جايدار الحزب فإن أليج بويكو رئيس مجمع أولبى المالى وبنك ناسيونال كريديت الروسى أصبح رئيسا للجنة التنفيذية لحزب خيار روسيا . ويصل عدد البنوك التجارية فى روسيا إلى حوالى ألفى بنك ، وعدد فروعها ٤٨٠٠ فرع، ولايزيد عمر أقدم بنك فيها عن خمس سنوات . وبطبيعة الحال كان المؤسسون الكبار لتلك البنوك من بين رجال الدولة أنفسهم ، وكان نهب الدولة هو المصدر الرئيسى للأرباح الخرافية التى جنتها تلك البنوك بالتشابك مع المسئولين داخل الحكومة عن منح القروض بشروط مسهلة جدا مقابل رشوة كبيرة جدا .

ثم انتقل مركز الثقل فى العلاقة بين البنوك والدولة إلى مجال توزيع المخصصات والاعتمادات الحكومية على الأقاليم والوزارات والهيئات الحكومية ، وكانت الدولة فيما مضى توزع تلك المخصصات عن طريق البنك المركزى ، لكن نظام عمل البنك المركزى البليد دفع قادة الأقاليم لتحويل مخصصاتهم إلى البنوك التجارية التى تعطى نسبة هائلة من الفوائد (بالروبل) - دون أن تفعل شيئا سوى تحويل نفس تلك المبالغ إلى الخارج .

وانتقلت البنوك من رشوة قادة الأقاليم والوزارات ليودعوا أموالهم فيها . وعلى سبيل المثال فإن التحويلات الضخمة لتمويل وجود القوات الروسية فى ألمانيا كانت تمر دائما عبر بنك تجارى واحد محدد ، وأمست التحويلات هى النقطة الأكثر أمانا والمربحة التى يتم فيها الاندماج بين رجال الدولة وعالم المال حيث تنتقل الرشوة إلى مجال الشرعية . فكيف يمكن مثلا محاسبة مسئول حكومى عن أنه يودع أموال وزارته وهيئته فى بنك يمنحه نسبة أرباح عالية؟ لكن البنوك والشركات الخاصة شرعت مؤخرا فى الاتجاه إلى مجال الإعلام وشراء الصحف والقنوات التلفزيونية ، وبدلا من المضاربة على الأراضى والعقارات ، اكتشفت البنوك أن المضاربة على حكم روسيا عمل مربح للغاية كفيل بأن يعود عليها بأكبر النفع مستقبلا .

وتبرز من بين تلك البنوك مجموعة" موست" المحدودة التى تتألف من بنك " موست" وشركة" موست" وأكثر من عشر شركات أخرى ، ويصل عدد الشخصيات الاعتبارية فيها إلى أكثر من أربعين شخصية ، ويعمل فيها مايربو على خمسة آلاف شخص. وتسمى هذه المجموعة الآن بمجموعة موسكو . وبينما لم يكن بنك موست - حتى يناير ٩٣ - يعد بين المائة مصرف الأولى فى روسيا ، فإنه احتل بعد عام واحد المرتبة التاسعة عشرة وسط العاصمة بأسعار رمزية تافهة فى مزادات شكلية . ثم حصل البنك على حسابات شركة الخطوط الجوية ايروفلوت ، وعلى قروض بالمليارات من شركة " روس فوروجينية" الحكومية التى تتاجر فى السلاح ، ثم شرعت وزارة الدفاع فى إيداع مابين ثلاثين إلى خمسين مليون دولار فى نفس البنك بفائدة سنوية ٧٪ لمدة خمس سنوات . وعام ١٩٩٤ فرضت مجموعة موست عمليا سيطرتها على جزء من ميزانية حكومة العاصمة موسكو ، وفتحت الإدارة المالية لعمدة موسكو حسابا لها فى موست بنك ، كما قامت بفتح حسابات مماثلة الإدارة العامة لشرطة موسكو وادارة المرور وغيرها . وعام ٩٣ بدأت مجموعة موست ذات الصلات الوثيقة بيهود روسيا - بالتعاون مع مصرفى " ناسيونال كريديت" و" ستوليتشنى" فى توظيف مبالغ هائلة فى المجال الاعلامى ، وأخذت تصدر صحيفة أمست مرموقة ألا هى صحيفة " سيفودنيا" المشايعة لليهود بوضوح ، وفى يونية ٩٢ تأسست محطة " إن.تى.فى" التلفزيونية المستقلة التى تقدر قيمة الاستثمارات الموظفة فيها ببضع عشرات الملايين من الدولارات .

وفى نهاية ٩٣ اتخذ قرار على مستوى رفيع بتخصيص القناة الرابعة التلفزيونية الحكومية لمحطة " إن. تى. فى" الجديدة . وفى نهاية ٩٣ أيضا عرضت مجموعة موست دعمها المالى على محطة إذاعة " إخوموسكفى" - (صدى موسكو) بفتح خط قروض للمحطة مقابل الاستيلاء على ٥١٪ من أسهمها .

وتقوم نفس المجموعة بتمويل عدة صحف أخرى وتقديم الدعم لها كصحيفة "موسكوفسكى كمسوموليتس" وغيرها . وتحاول نفس المجموعة الآن الاستيلاء على القناة التلفزيونية الأولى " أوستانكينو" و" القناة الخامسة" محطة سانكت بطرسبورج" . وشكلت " موست" هيئة أمنية خاصة بها تضم حوالى ألف شخص من بينهم قيادات كبيرة سابقة فى" كى.جى.بى" السوفيتى ، منهم "ف .بوبكوف" النائب السابق لرئيس المخابرات السوفيتية . ويدور صراع حاد بين تلك المجموعة ومجموعة مالية أخرى هى" لوجوفاس" من أجل السيطرة على القنوات التلفزيونية التى تمثل أكبر وسائل تشكيل الرأى العام الروسى فى ظل ارتفاع أسعار الصحف.

وقد عاشت الصحافة والاعلام السوفيتى ٧٢ عاما كاملة فى ظل قانون للطوارئ - منذ أن صدر قانون المطبوعات الأول بعد الثورة فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٧ - حتى دخل الإعلام السوفيتى مرحلة جديدة بدءا من ١٩٨٥ انقضت عليها فى مارس هذا العام عشر سنوات.

وعاش الإعلام السوفيتى من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ مرحلة ازدواجية تضافرت فيها الحريات الممنوحة دون قانون رسمى مع استمرار القوانين السوفيتية السابقة القديمة.

ثم عاش الإعلام السوفيتى مرحلة جديدة بدءا من عام ١٩٩٠ مع صدور قانون المطبوعات الجديد الذى نشر فى ٢٠ يونية نفس العام وقانون تطوير الإذاعة والتلفزيون وظهور المطبوعات الحرة والمحطات الإذاعية والتلفزيونية المستقلة.

ثم عاش الإعلام المتغيرات التى وقعت بعد انقلاب أغسطس ١٩٩٠ وتوجيه ضربة قاصمة للصحافة الحزبية ووقف العديد من صحفها ومنابرها.

وأخيرا دخل الإعلام مرحلته التى يمر بها الآن والتى بدأت بعد الصدام الواسع بين الرئيس الروسى وبرلمان حسبولاتوف - روتسكوى فى أكتوبر ٩٢ ، والتى انتهت بإقرار الدستور الروسى فى ديسمبر من نفس العام ، حيث تم تشريع وتقنين حرية الإعلام دستوريا.

وانتقل الإعلام المسموح له بأقصى قدر من الحريات الليبرالية من القبضة الفولاذية للجنة المركزية للحزب ، إلى الحرية التى سرعان ماتبلورت فى مناخها قبضة أخرى أشد بطشا - هى قبضة رؤوس الأموال التى تتنافس على الثروات التى يدرها الإعلام خاصة فى قطاع التلفزيون ، وتتنافس على مساحات الحكم والحكومة ، حتى أفزعت روسيا وجعلتها تطلق صرخة استغاثة مدوية بعد مصرع الصحفى فلاديسلاف ليستيف ، صرخة كصفارة الإنذار ، لم يسبق لها أن ترددت فى أجواء روسيا على هذا النحو . وربما تحتاج أوضاع الإعلام الروسى ومشكلاته فى ظل الحريات الراهنة لنظرة أشمل إن كان لذلك ضرورة ، خاصة أن تلك القضية وثيقة الصلة بمسألة الديمقراطية فى المجتمع السوفيتى ، وفى روسيا الحالية.

برامج أهم المرشحين في انتخابات الرئاسة

د. مجدى عبد الحافظ

رسالة باريس

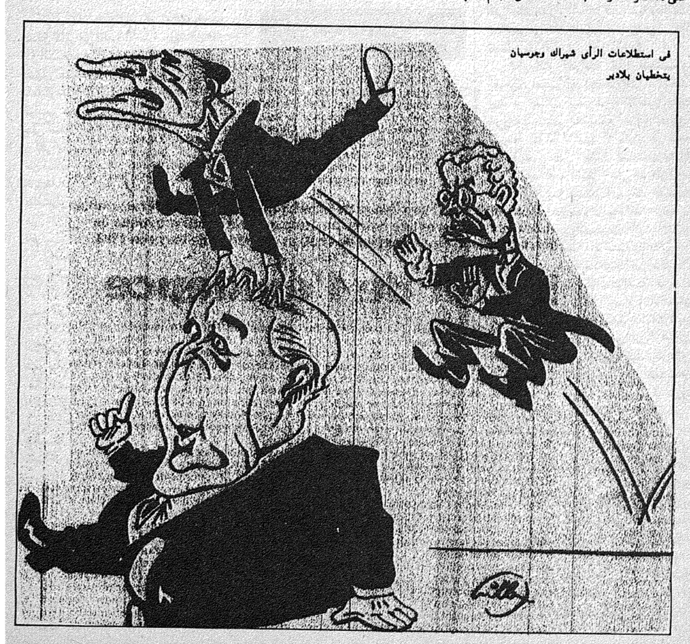
تراكمت الأحداث السياسية الانتخابية بشكل كبير فى الفترة الأخيرة ، وبشكل فاق كل التوقعات . فبعد تربع إدوار بلادير لشهور عديدة على عرش استطلاعات الرأى باعتباره الرئيس الفرنسى القادم الذى سيخلف فرانسو ميتران ، وبات الجميع يرتب أوراقه على أساس هذه الحقيقة التى لم تعد تنتظر - لكى يعلن عنها رسميا- سوى مجئ السابع من مايو موعد الدور الثانى من هذه الانتخابات التى سيبدأ دورها الأول فى الثالث والعشرين من أبريل . انقلبت هذه المعادلة الآن على إثر الأحداث السياسية على الساحة الفرنسية والتى سنتحدث عنها.

والجدير بالذكر أن بلادير فى منتصف شهر يناير الماضى حسبما أفادت استطلاعات الرأى كان يحوز على ٢٩٪ من الأصوات ، بينما كان يحوز كل من شيراك وجوسبان على ١٧٪ لكل منهما ، ووصل رئيس الوزراء الفرنسى المرشح لأعلى نسبة مئوية فى نهاية شهر يناير نفسه حينما حقق ٥ر٣٠٪ ، بينما حقق خصمه شيراك ٥ر١٨٪ ومرشح الحزب الاشتراكي جوسبان ٥ر١٥٪، وبداية من شهر فبراير أخذت استطلاعات الرأى منحى عكسيا لبلادير فحقق أول تراجع له ، رغم احتفاظه بالقمة ، حين وصل إلى ٢٨٪ ووصل جوسبان إلى ٢٠٪ بينما تراجع شيراك إلى ١٨٪، ثم بدأ هذا المنحى يأخذ اتجاها خطيرا لبلادير فى نهاية شهر فبراير حيث تراجع لأول مرة بمعدل ثمانى نقاط مرة واحدة حين حقق ٢٠٪ من الأصوات وأحتل المركز الثالث ، بينما احتل شيراك لأول مرة أيضا المركز الأول بمعدل ٢٤٪ ، وأحتل جوسبان المركز الثانى بمعدل ٢٣٪ ، وفى آخر استطلاعات الرأى التى تمت فى الصف الأول من شهر مارس حاز شيراك على معدل ٢٨٪، وحاز جوسبان على معدل ٢٢٪ ، بينما حاز بلادير على ١٩٪ ، وفى الدور الثانى للانتخابات أوضحت الاستطلاعات أن شيراك سيفوز بنسبة ٦٤٪ إذا ماكان منافسه هو بلادير ، بينما سيفوز بنسبة ٥٩٪ إذا ماكان منافسه جوسبان . وهكذا نجد أنفسنا أمام موقف مخالف عشية الدور الأول فى ٢٣ أبريل استطلاعات الرأى التى يعتمد عليها الغرب فى ديمقراطيته أيضا مضللة ، علاوة على تأثيرها فى دفع الناخبين نحو مرشح معين ، وبالتالى تنتهك الديمقراطية والحرية الفردية باسم الديمقراطية والحرية (راجع مقالة الزميلة نجلاء العمرى فى نفس العدد) ، إلا أنها بمثابة بارومتر لمديرى الحملات الانتخابية للمرشحين بحيث يتدخلون لحث المرشح على تغيير استراتيجيته أو التركيز على عنصر دون آخر وهكذا . وعلى الرغم من أن هذه الاستطلاعات تعتمد فى عملها على الشروط العلمية الواجبة فى اختيار العينة الممثلة ، إلا أنه علينا أ ن نتمثل الحذر فى التعامل معها حيث أن نتائجها تشير فقط إلى نية المستجوبين لدى التصويت ، وهى تحدد هذه البنية فى الزمان المحدد ، والذى أجرى خلاله الاستطلاع ، ولايمكن تعميمها على زمان آخر قادم لايعرف أحد ماذا سيحدث خلاله من أحداث سياسية مؤثرة ، إضافة إلى الغموض الذى يغلف إجابة المستجوب إذ أن هناك فارقا بين تنبؤه بالفائز وبين أمنيته أن يفوز مرشح معين ، وفى ظل نسبة ٥٢٪ من المواطنين لم يحددوا بعد وحتى الآن اختيارهم النهائى ، تظل نتائج الإستطلاعات رغم أهميتها ومؤشراتها تؤخذ بحذر شديد.

لكن ماالذى قلب المعادلة (ترتيب المرشحين) رأسا على عقب بهذه الصورة غير المتوقعة؟ حيث بدأت الحملة الانتخابية تتضح وتأخذ أبعادا جديدة وحاسمة سيتحدد من خلالها حتما ملامح المرشح الأكثر حظا للوصول لقصر الإليزيه (مقر رئاسة الجمهورية) ، خاصة بعد انقشاع بعض السحب التى غطت مسرح الأحداث السياسية وساهمت لحد كبير فى النظرة الضبابية التى ميزت آراء المحللين والمراقبين فى الفترة لأخيرة.

تطورات الموقف فى معسكر اليمين: تعتبر أهم السحب التى انقشعت يمينا هى إعلان رئيس الوزراء الأسبق ريمون بار والذى ينتمى لتجمع أحزاب اليمين والوسط U D F فى ٣ مارس عن عدم ترشيح نفسه حتى لايضيف تعقيدات جديدة على الموقف المعد أصلا - على حد قوله - ثم إعلان الرئيس السابق جيسكار ديستان فى ٦ مارس عن عدم ترشيح نفسه أيضا ، وذلك لأنه وجد أن الفرنسيين لايشاركونه أفكاره التى طرحها منذ فترة وبالتالى آثر الإنسحاب ، وبهذا أسدل الستار عن إمكانية أ ن يتقدم أحد للانتخابات الرئاسية فى سنة ١٩٩٥من تجمع UDF مرة ، وإذا كان المراقبون قد توقعوا أن يسهل عدم الترشيح من تأييدUDF المطلق لرئيس الوزراء الحالى بلادير ، إلا أن هذه الفكرة انكسرت على صخرة الأحداث السياسية التى أظهرت أن ديستان ومؤيديه من ناديه السياسى قد قرروا مساندة جاك شيراك مرشح الحزب الديجولى RRR (التجمع من أجل الجمهورية) . وإذا كان ريمون بار لم يعلن تأييده لأى من المرشحين إلا أن شارل ميون زعيم تجمع ال UDF فى البرلمان والقريب من ديستان أيضا أعلن تأيده علنا لجاك شيراك ولحق به أكثر من عشرين نائبا برلمانيا ينتمون لتجمعه . وقد اتسمت الحملة الانتخابية لشيراك ومؤيديه فى الفترة الأخيرة بحيوية كبيرة ، إذ نجحوا فى الوصول إلى الشارع بفضل ماأداه شيراك نفسه كرجل يعرف التعامل مع الجماهير ، واستطاعته جذب عدد كبير من

المثقفين والفنانين أعلنوا تأييدهم له، والبعض منهم كان محسوبا على اليسار مثل فوديريك ميتران المذيع المعروف وابن أخ الرئيس ميتران ، وبيير بيرجييه الرئيس السابق لمؤسسة إيف سان لوران وغيرهما ، وصاحبت الحيوية التى اتسمت بها حملة شيراك متاعب كبرى لرئيس الوزراء إدوار بلادير ، إذ أن ممارسة السلطة تعرض صاحبها لتيارات شتى غير متوقعة وتجعله عرضة لتقلبات المناخ السياسى ، فإلى جانب مظاهرات طلبة المعاهد الفنية ضد قانون يحد من استمرارهم فى الدرسات العليا ، وقد تم سحبه ، نجد الفضيحة التى باتت تعرف باسم مارشال - شولير وهى الخاصة بتصريح رئاسة الوزراء لسلطات البوليس بالتصنت على د. مارشال وذلك بعد ساعات من اتهام شولير له بالرشوة وشلير قريب من وزير الداخلية باسكوا، وذلك للضغط على د. مارشال الذى يقوم أحد أقاربه من القضاة بالتحقيق فى فضيحة مالية خاصة بالاسكان الشعبى فى المنطقة الانتخابية التابعة لوزير الداخلية ، وعلى الرغم من أن بلادير نفى علمه بتفاصيل الموضوع متعللا بأنه قد أعطى معلومات خاطئة ، وقدم المسئول البوليسى استقالته ، إلا أن الرأى العام يعرف أن المسئول الكبير خلف هذه العملية هو شارل باسكوا نفسه وزير الداخلية والذى يساند رئيس الوزراء فى انتخابات الرئاسة . وحتى يزيل آثار هذه الفضيحة من الأذهان أعلن عن كشفه شبكة التجسس الأمريكية المكونة من دبلوماسيين أمريكيين يعملون فى السفارة ، وطالبت الحكومة الفرنسية ترحيلهم للولايات المتحدة ، وتساءل المعنيون عن مصدر تسرب هذا الموضوع لوسائل الإعلام فى هذا الوقت بالذات ، وبادر وزير الداخلية بأنهم الأمريكيون ، وكذبت السفيرة الأمريكية أن يكون المصدر أمريكيا ، وطلب رئيس الوزراء من وزرائه عدم الخوض فى هذا الموضوع بعد أن أصبح على كل الألسنة وينتهى الحديث فى الموضوع ، وتهتز صورة بلادير رئيس الحكومة المرشح ، حتى أن البعض من معسكر شيراك قد تبرع بالقول بأن من حسن طالع شيراك ألا يؤيده وزير الداخلية الحالى الذى تسبب من قبل فى خسارته ، وهو يقوم بنفس المهمة مع رئيس الوزراء . وبلادير يشعر بأن باسكوا أصبح فعليا عبئا عليه ، إلا أنه فى


فى استطلاعات الرأى شيراك وجوسبان يتخطيان بلادير

نفس الوقت لايستطيع التخلي عنه ، فأولا رئيس الوزراء يكتسب من خلال وجوده في صفوف مؤيديه شرعية الحزب الديجولي إذ أن باسكوا شخصية صامتة ومؤثرة تاريخيا في الحزب ، إضافة إلى أنه شعبي، ويعرف التعامل مع الجمهور ، وهذا مايفتقده بلادير شخصيا ، والا ستصدق عليه الشائعات من حيث أنه أرستقراطي ولايحسن التعامل أو التفاعل الجماهيري . ولأن المصائب تأتي جملة دائما فقد نشرت جريدة " الكانار أنشينيه" الأسبوعية أن رئيس الوزراء قد باع أسهما يمتلكها عقب تعيينه رئيسا للوزراء محققا فائضا للقيمة قدرة ٢ مليون فرنك ونصف ، وأن هذه الأسهم قد اشتراها من الشركة التي ترأسها بثمن تفضيلي ، ويقام لغط آخر يضطر رئيس الوزراء على إثره نشر قائمة ممتلكاته . هذا ومازالت سماء رئيس الوزراء ملبدة بغيوم أخرى فإضرابات عمال وموظفي جزيرة كورسيكا دخلت أسبوعها الثاني للمطالبة برفع الأجور ، وكذا يطالب عمال رينو في إضرابهم إضافة إلى العاملين بشركة فرانس أنتير الجوية الذين بدأوا إضرابا إحتجاجا على التنظيم الجديد للشركة والذي سيعرض البعض منهم للبطالة . كل هذا يوضح جليا أسباب قلب المعادلة الانتخابية وتراجع رئيس الوزراء.

تطورات الموقف في معسكر

اليسار: في هذا الجانب أيضا انقشعت بعض السحب ووضحت الرؤية بعض الشيء ، فما كان ممكنا بالأمس أصبح اليوم واقعا إذ قرر الحزب الراديكالي المتحالف مع الاشتراكيين ترشيح زعيمه جان فرانسوا أوري لانتخابات الرئاسة ضد رغبة بعض الأعضاء القدامى في الحزب ، ولعل أهم ماميز هذا الترشيح هو اعتراض نجم الحزب برنارتابي على ترشيح أوري وإعلان مساندته لمرشح الحزب الاشتراكي ليونيل جوسبان ، والمعروف أن الحزب الراديكالي يدين لتابي في تحقيقه نسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات الأوروبية الماضية باعتباره شخصية تجذب وسائل الأعلام إليها ، ولعل هذا الموقف سوف يؤثر كثيرا على ماسيمكن أن يحصل عليه مرشح الحزب من أصوات كما رأينا في استطلاعات الرأي ، ترافق هذا مع إعلان جوسبان مرشح الحزب الاشتراكي الداخل إلى المعركة الإنتخابية متأخرا لبرنامجه والذي اشتمل على موضوعات خاصة بالمجتمع ، وبمرض الإيدز ، وبالمرأة،وبالإصلاح الاقتصادي ، ويتطرق في برنامجه لشتى التفاصيل الدقيقة . ويتواكب مع إعلان البرنامج حدثين غاية في الأهمية الأول مساندة " حركة المواطنين" المنشقة عن الحزب الإشتراكي برئاسة جان بير شيفانماه وزير الدفاع الأسبق لجوسبان كمرشح للاشتراكيين بعد فترة تردد استمرت طويلا وذلك بسبب اعتراضهم على التوجه الليبرالي الذي أخذه الحزب الاشتراكي في الفترة الأخيرة، هذا رغم استمرارهم في معارضة توجه الحزب فيما يتعلق بمعاهدة ماستريخت التي ماتزال ترفضها الحركة . الحدث الثاني هو خروج الرئيس ميتران عن صمته ليعلن أخيرا في ١٣ مارس أن ليونيل جوسبان قادر على بلورة أمل وحقائق اليسار إذ يؤمن بما يفعل ، ولهذا فليس سرا - حسبما أعلن ميتران - أن يصوت له ، بل ويتمنى من كل من وقفوا معه حتى اليوم أن يفعلوا مثله ، في إشارة واضحة لمن أعلنوا مساندتهم أخيرا لعمدة باريس جاك شيراك . وتأتي هذه المساندة لتقطع الشائعات التي انطلقت عن موقف الرئيس الذي لم يكن قد أعلن بعد، وفي نفس الوقت لتعطي شرعية لمرشح الحزب من أهم شخصية تاريخية عرفها الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وقبل أسابيع من مغادرته لقصر الإليزيه.

برامج المرشحين: من خلال التطورات التي استعرضناها نستخلص أن رئيس الجمهورية المقبل لن يخرج عن المرشحين الثلاثة شيراك وجوسبان وبلادير ، ومن هنا سنحاول فيما يلي عرض أهم ماجاء في البرامج الثلاثة خاصة فيما يتصل بثلاثة موضوعات لها الأهمية القصوى هنا خاصة للمواطن العادي وهي: العمل ، والتعليم ، وهياكل الدولة .

العمل

- **بلادير** : ويشتمل برنامجه على خفض عدد العاطلين من ٣ مليون حاليا إلى ٢ مليون وحتى سنة ٢٠٠٠ باعتبار أن هذا هو هدف أول ، إضافة إلى تخفيض ماتتحمله الشركات اجتماعيا على مرتبات موظفيها ، خاصة للمرتبات الصغيرة ، وتنمية عمل النصف وقت الذي ينبغي أن يشكل ٢٥٪ من فرص العمل ، مما سيساعد على تشجيع المرأة من الانسحاب من سوق العمل ، وأخيرا منح العاملين الحق في التعليم لمدة ثلاث سنوات لتغيير توجهاتهم ووظائفهم المهنية وهو يقترح إعطاء منحة قيمتها ٦٠ ألف فرنك لشراء المنزل الأول للمتزوج حديثا .

- **شيراك** :وهو يقترح إطلاق حملة قومية تسفر سريعا عن تحديد حق جديد هو الحق في النشاط المهني ، وهي لهجة اجتماعية جديدة على شيراك الذي يعطي الأولوية للعمل ، وهو يتفق مع بلادير في خفض ماتتحمله الشركات اجتماعيا على مرتبات موظفيها معتبرا هذا هو السلاح الرئيسي ضد البطالة . وهو يقترح على وجه الخصوص تخفيض المستقطعات على البطالة والتي تدفعها الشركات التي توظف . والنقطة الهامة التي يضيفها شيراك في برنامجه هذا وتميزه عن بلادير هي التشهير بالتهميش ومواجهته لذا فهو يدعو إلى اتخاذ إجراءات خاصة للمساعدة في توظيف أكثر العاطلين فقرا ، وإعطاء الحق في السكن الاجتماعي ، بل ويذهب لحد التصريح بالمصادرة في الحالات القصوى ويتمنى خلق صندوق لتأمين الديون الخاصة بالإسكان.

- **جوسبان:** ويتفق جوسبان مع منافسيه فيما يتصل بتخفيف العبء المالي الذي تتحمله الشركات على مرتبات موظفيها ، ويدخل في تفاصيل هذه العملية بالأرقام . والإجراء الآخر هو تعميم ضريبة ال CSG (وهي المستقطع الاجتماعي العام الذي أحدثته حكومة ميشيل روكار الاشتراكية على كل المرتبات) على كل الدخول بما فيها الرأسمالية ، باستثناء دفاتر التوفير . ويتفق جوسبان مع برامج حربه الاشتراك فيما يتصل بإعادة بناء الضواحي ، وتطوير الخدمات للأشخاص والعمل على الأرض من أجل البيئة . أما فيما يتعلق بالمرتبات فيدعو جوسبان إلى توازن حقيقي بين المرتبات وأرباح الشركات . ويدعو المرشح الاشتراكي إلى تحديد ساعات العمل الأسبوعية إلى ٣٧ ساعة بدلا من ٣٩ ساعة حاليا وذلك في سنة ١٩٩٧ دون خفض للمرتبات . وهو كذلك يصرح بأن لديه الثقة في المفاوضات بين النقابات وأصحاب العمل على أن تدرس كل حالة على حدة حتى تحدد الوسائل الفعلية . ويرى جوسبان ضرورة فرض ضريبة واحد في الألف على حركة رؤوس الأموال العالمية ، وفرض ضريبة أخرى على الأرباح التي تحصل بمضاربات البورصة.

التعليم

- **بلادير:** يقترح رئيس الوزراء إعادة تنظيم الإيقاع المدرسي ، بحيث تخصص الفترة الصباحية للمواد النظرية أو الأساسية ، وفترة بعد الظهر للأنشطة الثقافية والرياضية . ويرى المسئولون عن حملته تلك أن هذا الاجراء يتطلب عشرة آلاف معلم جديد أي ٢ مليار فرنك . كما يود بلادير أن يستفيد الطلبة الذين يرسبون في امتحاناتهم

فى شهر يونيو بإجراء ملحق تكميلى خلال الصيف ليخوضوا امتحانات أخرى فى سبتمبر . وهو يقترح مد مدرسة الصيف تلك إلى مراحل التعليم الإعدادى والثانوى ، وهو يعد بتقديم فرصة عمل أو فرصة تأهيل أو تكوين لكل شاب لم يبلغ بعد العشرين عاما ، مع تطوير التعليم.

شيراك:

ويقترح عمدة باريس استفتاء حول التعليم لكى يلتزم بأكبر إصلاح حول الموضوع ، وهو يقترح أيضا فكرة أنه بمجرد أن يكون الشخص طالبا فهذا يعطيه الحق فى دخل حد أدنى أثناء الثلاث سنوات الأولى للدراسة وذلك للطلاب غير القادرين كما يدعو إلى تدخل المناطق والشركات فى إدارة المرحلة الأولى الجامعية (السنة لأولى والثانية الجامعيتين) ، وهو يتفق مع بلادير فى إعادة تنظيم الإيقاع المدرسى دون أن يعطى كثيرا من التحديدات ، ويود بهذا تشجيع الاندماج الاجتماعى لآلاف الرجال والنساء ممن سيدعون إلى الإشراف على الأنشطة الثقافية والرياضية التى ستشمل اليوم الدراسى الجديد . ويشمل برنامجه أن يوفر لكل مدرسة مكتبة لتوفير الاستقلال الذاتى للمعلمين وتطوير التعليم.

جوسبان: وباعتباره وزير تعليم سابق فهو يود أن يعيد إعطاء الأولوية للمدرسة على المستوى المالى والسياسى . وهو يود أن تركز المدرسة على المعارف الأساسية وعلى إتقان اللغة الفرنسية . على أن يتم التركيز فى التعليم الإبتدائى على تعلم القراءة والكتابة والحساب ، ويتم التركيز فى الإعدادى والثانوى على تعلم المواد الذهنية ، مع التكملة بالعلوم التجريبية والاختبارات العملية المفيدة للحياة المهنية . ويود جوسبان دفع صلاحية الشهادات المتأتية عن الخبرات المكتسبة مهنيا مقربا بين التعليم المهنى والثقافة العامة ، وعلى أن تتناسب مواعيد المدرسين مع شروط التعليم ، وتطوير استقلال المدارس بعقود متعددة السنوات . وهو يدفع أيضا بعقود بين الجامعة والدولة والمناطق لتطوير التساوق مع الجامعة ، وإعادة تنشيط الخطط الاجتماعية للطلاب.

هياكل الدولة

- **بلادير:** وشجع بلادير الإبقاء على الفترة الرئاسية كما هى سبع سنوات غير قابلة للتجديد ، على أن يعود هذا الأمر للبرلمان للتصويت عليه فإذا أقره البرلمان فسوف يطبقه على نفسه . ويقترح إقامة الاستفتاءات بمبادرة شعبية ، وتوسيع حقل تنظيم السلطات العامة للإصلاحات الخاصة بالمجتمع . كما يقترح بأن يسمح للمواطنين بإمكانية اللجوء إلى المجلس الدستورى ، ويعد هذا الحق حكرا حتى اليوم على الأجهزة العامة ، كما يقترح تنظيم استفتاء لتخصيص نسبة لتمثيل المرأة فى الجمعية الوطنية ، وهو يقترح عموما بأن تخضع كل الإصلاحات الدستورية إلى استفتاء عام فى الستة أشهر الأولى التى ستلى إنتخابات الرئاسة (فى حالة نجاحه بالطبع).

شيراك: ويود شيراك - حسب قوله - أن يرد للفرنسيين الهيمنة على مصيرهم، وأن يعيد التأكيد على حقوق المواطن . وإذا كان يأسف للانحراف للملكية لمؤسسات الدولة المروثة من عهد ديجول فإنه يلتزم بإعادة الممارسة الدستورية ، لبداية الجمهورية الخامسة والتى تتحدد فى أن الرئيس يترأس ، والحكومة تحكم ، على أن يكون البرلمان نفسه شيئا آخر على ماهو عليه كمسرح ظل . وهو يدعو البرلمان إلى الجدال والخلق الفعلى للقانون والمراقبة الناجعة لأفعال الحكومة . وهو يقترح أيضا توسيع فعل تطبيق الاستفتاءات ، كما اقترح هذا من قبل فى إصلاح التعليم.

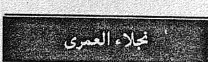
جوسبان: ويود جوسبان تخفيض الفترة الرئاسية من سبع سنوات حاليا إلى خمس سنوات يمكن تجديدها ، وأن يطبق هذا على نفسه شخصيا ، وسوف يخضع هذا التغيير للدستور للمواطنين عن طريق الاستفتاء . وهو يرى ضرورة منع البرلمانيين من أن يحوزوا على مسئوليات تنفيذية فى مناطقهم المحلية على أن يخضع تحديده هذا لاستفتاء آخر ، ويتمنى أن يرد للبرلمان مكانته ودوره فى مراقبة الحكومة وفى الإقلال من استخدام المادة ٤٩ - ٣ من الدستور (والتى تجيز للحكومة إقرار بعض القوانين دون اللجوء للتصويت ، وللمعارضة الحق فى طرح سحب الثقة من الحكومة إذا عارضت القرار) والتى طالما استخدمت لتمرير بعض القوانين القوة.

استراتيجية المرشحين: حتى اليوم فهناك إلى جانب المرشحين الثلاثة مرشحون آخرون من اليمين واليسار ، ففى اليمين المتطرف هناك « الحركة من أجل فرنسا » التى يتزعمها المنشق اليمينى فيليب ديفيليه والذى ينتظر حسب استطلاعات الرأى الحصول على ٥ر٧٪ ، وهناك « الجبهة الوطنية » التى يتزعمها جان مارى لوبن وهى الحركة المعروفة بعدائها للأجانب وينتظر مرشحها الحصول على ٨٪ ، وهناك حركات البيئة المنقسمة على نفسها فيمثل « حزب الخضر » مسئولة دومينيك فوينيه ومن المنتظر أن تحصل على ١٪ ، ويمثل « جيل البيئة » بريس لالوند ومن المنتظر أن يحصل على ٥ر١٪ ، ويمثل " الخضر المستقلين » انطوان فيشيتر ومن المنتظر أن يحصل على ١٪ ، وفى اليسار هناك حزب « قوة العمل » الذى تمثله أرليت لاجيليه ومن المنتظر حصولها على ٣٪ « والحزب الشيوعى الفرنسى » والذى يمثله سكرتيره العام روبير إى ومن المنتظر حصوله على ٨٪ ، ثم مرشح « الحزب الراديكالى » جان فرانسوا أورى ومن المنتظر أن يحصل على ٥ر٠٪ (نصف فى المائه) ، وبالطبع لاينتظر أحد من هؤلاء المرشحين الوصول إلى الدور الثانى ، إلا أن ماسيحوزون عليه من أصوات فى الدور الأول سيشكل حيز المناورة المسموح لهم به مع المرشحين اللذين سيخوضان الدور الثانى من هذه الانتخابات (وهما الحاصلان على أعلى نسبة من الأصوات) بحيث يستطيعون إملاء شروطهم تبعا لما حازوه من أصوات فى الدور الأول ، لإجبار المرشح إلى أن يأخذ بعين الاعتبار مطالبهم التى تعبر عن مصالح قواعدهم الإنتخابية ، وإلا سحبوا عنه تأييدهم ، وعلى هذا الأساس يخوض الجميع هذه الحملة بنفس الحيوية والمثابرة على أمل التأثير على مجرى الدور الثانى من الانتخابات.

يبقى أن نقول إذا أراد اليسار الفرنسى أن يكون مؤثرا وفعالا فى هذه الانتخابات الرئاسية فإنه مطالب اليوم أكثر من أى وقت مضى بتجميع صفوفه ، وتملك الاشتراكيين للشجاعة الواجبة لتدارك أخطاء الماضى منذ وصولهم للحكم فى مايو سنة ١٩٨١ ، والتى تسببت فى النكسة التى لحقت بهم حينما منى الحزب فى الانتخابات التشريعية الماضية فى مارس ١٩٩٣ بأقسى هزيمة لحقت به ، عبرت عن استياء الناخب اليسارى وإحباطه ، لذا يظل مطلب إيجاد سياسة بديلة وذات أفق تقدمى تقام على أساس مراعاة مصالح المهمشين والعاطلين وذوى الدخل المحدود هى حجر الزاوية ، إضافة إلى التنسيق بين أحزاب اليسار برمتها خاصة بين الحزبين الاشتراكى والشيوعى الذى ساهم التعاون بينهما فى وصول ميتران للسلطة فى سنة ١٩٨١ . فهل سيستوعب اليسار دروس الماضى القريب ، ونحن على بعد أسابيع قليلة من الدور الأول؟ هذا ماستجيب عنه صناديق الانتخابات فى مساء نفس اليوم.

على هامش الانتخابات الفرنسية:

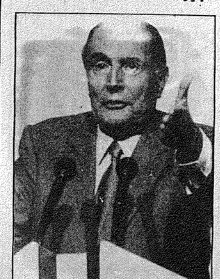
الديمقراطية التقليدية وديمقراطية الرأى العام



منذ أكثر من عشرين عاما، فجر شوازنبرج بكتابه «الدولة الاستعراضية L'ETAT-SPECTACLE»، جدلا واسعا حول دور وسائل الاتصال فى العملية السياسية، واليوم، مع بدء الانتخابات الرئاسية، يعود الجدل أكثر صخبا وعنفا، فاستطلاعات الرأى العام حول اتجاهات التصويت وشعبية المرشحين لا تخلو منها وسيلة إعلام واحدة، وتتم بشكل يومى تتصدر نتائجها نشرات الأخبار فى الإذاعة والتليفزيون بنفس الأهمية والجدية التى ستتم بها إذاعة نتائج الانتخابات الفعلية وحولها يتشكل الحوار السياسى ودعاية المرشحين بما فيهم الحزب الشيوعى والذى ظل لفترة طويلة برفض الدخول فى لعبة استطلاعات الرأى العام.

والسؤال الذى يتردد على الساحة الفرنسية: **هل يجب التصويت فى الانتخابات القادمة أم أن هذه الانتخابات قد انتهت قبل أن تبدأ وفاز بها نجم الاستطلاعات الأول -بلادير؟.**

ميتران



ألسنا نشهد اليوم تحولا جذريا فى العملية السياسية التى باتت تتمحور حول بارومتر شعبية السياسيين واستطلاعات اتجاهات التصويت بدلا من البرنامج الانتخابى وعملية الاقتراع التقليدية؟.

هل أصبحت العملية الديمقراطية وجوهرها حرية الناخب فى التعبير عن اختياره مهددة بالإلحاح المستمر بنتائج مثل هذه الاستطلاعات؟ أم أنه حكم الرأى العام، أو «ديمقراطية الرأى العام» على حد تعبير المفكر، **الان منك** فى كتابه الأخير بنفس العنوان؟.

سوق الاستطلاعات

يستعرض «**مايكل بالمار**» رئيس قسم الاتصال بجامعة السوربون كيفية تحول استطلاعات الرأى العام فى فرنسا من مجرد اداة قياس لخدمة العملية السياسية إلى جزء أصيل منها بل ومحرك وفاعل رئيسى يعيد تشكيل الخريطة السياسية، وتوزيع القوى عليها ويحدد فرص هذا المرشح أو ذاك فى النجاح.

ففرنسا -وكما يضيف فى حواره- تعد أكثر دول العالم استخداما للاستطلاعات بشكل عام، فالمتوسط السنوى يتراوح ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ استطلاع أى حوالى خمسين استطلاعا فى الشهر الواحد.

ثلاثة عوامل تضافرت معا للوصول إلى هذه المرحلة: **الأول**، هو علاقة السياسيين بوسائل الاتصال الحديثة بخاصة التليفزيون، **ديجول** -على الرغم من كونه رجل قلم ورجل ميكروفون- اضطر لمواجهة التليفزيون فى بداية انتشاره، إلى تلقى دروس فى الإلقاء والأداء بالكوميدى **فرانسيز**، ومواجهة الشاشة الصغيرة أصبحت إحدى ضروريات الأداء السياسى خاصة مع الأزمات المتلاحقة التى تهدد الصحافة المكتوبة. فالصحافة الفرنسية تعيش ازمات اقتصادية متتالية فى ظل انخفاض أعداد البيع نتيجة لارتفاع ثمن الجريدة اليومية بما يشكل عبئا على قطاعات متعددة من القراء، وانخفاض عائد الاعلانات من جهة أخرى بعد اتجاه المعلنين إلى شاشات التليفزيون.

أما العامل الثانى، فهو تعبير عن مطلب مهنى واجتماعى بفصل وسائل الاعلام عن الحكم، فبعد أن كان شعار **ديجول**: أن **«التليفزيون هو الحكومة فى غرفة**

الطعام، وبعد أن كان بومبيدو يرى ان الإذاعة والتليفزيون هما صوت فرنسا» ، كان أحد مطالب حركة ١٩٦٨ الأساسية هى حرية الإعلام . وهو ما تحقق بالفصل ما بين الحكم وما بين الإذاعة والتليفزيون. وهو فصل أتى على مراحل وعلى مستويات مختلفة وتحقق أيضا بدرجات متفاوتة . فالفصل القانوني لا يعنى بالضرورة ترجمة فى الواقع العملى. فلابد من مرور أجيال حتى يستقر الفصل فى أذهان الصحفيين والسياسيين معا.

وخصخصة وسائل الاتصال وبخاصة التليفزيون والتى بدأت فى فرنسا عام ١٩٨٥ هى **العامل الثالث** ، فمع ظهور شبكات التليفزون الخاصة ، تحولت العلاقة فيما بينها إلى علاقة تنافس مما جعلها تتسابق إلى مثل هذه الاستطلاعات تجعل منها سبقا صحفيا يتصدر نشراتها الإخبارية كل ليلة.

هذه العوامل مجتمعة، جعلت استطلاعات الرأى مهنة مربحة ويقدر سوق دراسات الرأى العام فى فرنسا اليوم بأربعة مليارات من الفرنكات تتقاسمها نحو ٣٥ مؤسسة . وإن كان الجزء الأكبر منها يذهب إلى ست مؤسسات تهيمن على الأولى. فهذه المؤسسات وإن كانت تحرص على ان تتخذ من الاستطلاع السياسى واجهة لها إلا أن نشاطها الرئيسى هو قياسات آراء المستهلكين حول السلع المختلفة ، فالقياسات السياسية لا تتعدى فعليا ٢٠٠ مليون فرنكا فقط.

ادوار بلادير

الرأى العام المذبذب

ومن الصعب ، فى الحالة الفرنسية- وكما يوضح استاذ الاتصال -تصور عدم الموضوعية فالمهنة يحكمها ميثاق شرف تم تقنينه عام ١٩٧٨ ويحاول وضع أسس علمية لاختيارات العينات وتسجيل الآراء وتحليلها. ومع ذلك ، يثير استاذ الاتصال تساؤلا هاما: إلى أى حد يمكن الوثوق بآراء سياسة يتم التوصل إليها بنفس الأدوات المستخدمة لقياس آراء المستهلكين حول نوع الشاى المفضل أو المبيد الحشرى الأكثر مفعولا؟!.

والخطورة تكمن فى الهدف الرئيسى لهذه الاستطلاعات وهى ما يطلق عليه« **شريحة المذبذبين**» وهم هؤلاء الناخبون الذين لم يحددوا بعد اختياراتهم ، والعدد أكبر من أن يتم إهماله، فهو يزيد عن هؤلاء الذين بنوا مواقفهم مسبقا . والنسبة تصل الي ٦٠ **بالمائة فى مقابل ٤٠ بالمائة فقط.**

والرأى العام المذبذب أكثر عرضة للتأثير بفعل ما يسمى (**بحلزونية الصمت**) فالالحاح المستمر بآراء واختيارات محددة وتقديمها على أنها رأى الأغلبية، يجعل الناخب المذبذب يميل إلى اتباع (هذه الأغلبية الوهمية) عملا بمبدأ «**غريزة القطيع**» ويسقط بذلك فى حلزونية الصمت حيث يتشكل موقفه لابناء على قناعاته الفعلية بل بالأساس خوفا من الخروج عن المجموع.

استراتيجية إعادة القفز

وفى ظل سيادة «ديمقراطية الرأى العام» تصبح العملية السياسية تابعة لحركة الرأى صعودا وهبوطا بما يعنيه ذلك من تحويل العمل السياسى إلى اداء آنى، هدفه الحفاظ على درجة الشعبية التى يحوزها السياسى بغض النظر عن ارتباط ذلك بسياسات طويلة الامد. واستراتيجية «**إعادة القفز**» هى محاولة الحفاظ على الرأى العام **أولا**، فى حالة إثارة واهتمام واعية. **وثانيا**، فى حالة مواتية، فمع فقدان كل درجة فى بارومتر شعبيته، يلجأ السياسى إلى القيام(بعمل ما) يستعيد به الدرجة المفقودة وتتحول بذلك أجهزة الإعلام إلي شريك فى العملية السياسية فهى خصم وحكم فى آن واحد.

والإشكالية تتزايد مع تراجع أدوار المؤسسات التقليدية وأزمة الأحزاب السياسية وفقدانها لمشروعيتها فى الشارع الانتخابى. وفى ظل «**ديمقراطية الرأى العام**» تبدو الأدوار فى حاجة ملحة إلى إعادة التعريف بما يحول دون أن تصبح استطلاعات الرأى مجرد غطاء لإضفاء الشرعية على قرارات تم اتخاذها بعيدا عن الشارع وعن الناخب الحقيقى فى مجتمع تتزايد فيه الروابط وتتوثق ما بين النخبة السياسية والنخبة الاعلامية ليشكلا معا جسدا واحدا ومصالح ممتدة.

معاهدة لحظر انتشار الأسلحة النووية.. أم لتأييد احتكارها لصالح قلة مميزة؟ نتيجة النزاع حول شروط التمديد ستوضح وجهة النظام العالمى الجديد..

نبيل يعقوب

بعيد عن التصور أن يأتى يوم ١٧ أبريل (موعد تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية) بنهاية حاسمة للنزاع حول شروط التمديد .. والسؤال هو :إن كان هذا النزاع سينتهى بالتمديد للمعاهدة التمييزية إلى مالا نهاية وبلا قيد أو شرط كما تريد أمريكا أم تنجح دول العالم الثالث واليابان فى انتزاع حق الأمن المتساوى مشاركة فى صياغة عالم بلا أسلحة للإبادة الشاملة ، بلا ابتزاز وبلا هيمنة ، والاحتمال الثالث هو أن يتوصل المختلفون إلى صيغة انتقالية مؤقتة.

والأمر المؤكد هو أن هذا النزاع يمثل أحد أهم وأخطر المعارك حول صياغة النظام العالمى لما بعد نظام القطبين ، وستكون نتيجته بمثابة نموذج للأسس والمبادئ التى سيقوم عليها هذا النظام الجديد.. هل ستكون مساواة فى الحقوق والواجبات بين الدول أم ستكون مواصلة لنظام السيطرة والاستغلال والتهديد اعتمادا على احتكار القوة والثروة؟!

لو فشلت الدول غير النووية فى انتزاع قرار بجدول زمنى لنزع كامل وشامل للأسلحة النووية على نطاق العالم مقابل توقيعها على التمديد النهائى للمعاهدة النووية ستكون الدول المالكة للأسلحة النووية قد كرست احتكارها لهذه الأسلحة وبالتالى تفوقها العسكرى إلى أجل غير مسمى.

والموضوع الذى شد انتباه الرأى العام فى بلادنا هو موقف مصر فى مواجهة الخطر النووى الإسرئيلى والانحياز الأمريكى لإسرائيل ، وقد سعت الدبلوماسية المصرية لتنبيه العالم للوضع العجيب فى الشرق

عمرو موسى



الأوسط حيث توجد دولة نووية واحدة وهذه بالذات لاتتوقف عن التشكى من أن العرب وجيران العرب يريدون القضاء عليها ، والطلب المصرى المسنود عربيا بأن تنضم إسرائيل للمعاهدة بحيث تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية بالاضافة إلى أنه يلبى ضرورات الأمن القومى فهو يمثل بالتحديد ماتريد نصوص هذه المعاهدة أن تحققه.

العصر النووى أتى بالموت لمئات الآلاف فى هيروشيما ونجازاكى

لازال الأمريكيون يجدون صعوبة فى الاعتراف بإحدى كبريات جرائم القرن العشرين ، جريمة ضرب هيروشيما ونجازاكى بالقنابل النووية فى صيف ١٩٤٥ . وفى حوار نشرته انترناشيونال هيرالد تريبيون (١٨ -٢ -٩٥) يكتب جريجورى كلارك ليس فحسب مبررا الجريمة النووية آنذاك ، بل ومطالبا اليوم بالإبقاء على السلاح النووى - طبعا للحفاظ على السلام - !! فالمشكلة فى نظره لاتمثلها القنبلة النووية بل تتمثل فى" الصقور" الموجودين فى كل بلد والذين يمكن بدون الردع النووى أن يتسببوا فى حروب لاعد ولاحصر لضحاياها ، فى الحوار المذكور يكتب سيليج هاريسون مطالبا بتخليص العالم من الأسلحة النووية ويقول: " يتضح أكثر فأكثر أن الولايات المتحدة تواجه هزيمة مذلة لجهودها البارزة لضمان التمديد غير المحدود وغير المشروط لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية . غير محدود ، نعم ، ولكن ليس بدون شروط إن كان هذا يعنى تجميد هيكل

كوني للقوة يسمح لخمس قوى مميزة بالحفاظ على أسلحتها النووية مع حرمان الآخرين من إمكانية الحصول عليها ، وكتب أن الولايات المتحدة لازالت تحتاج على الأقل لعشرين صوتا للحصول على الأغلبية البسيطة لتمديد الاتفاقية ، ويشير إلى أن النقد الموجه إلى الموقف المتصلب للقوى النووية لايأتي فقط من دول العالم الثالث بل من اليابان أيضا ، ويذكر بأن اليابان قدمت في نوفمبر الماضي مشروع قرار لإحدى البلدان الرئيسية والأمم المتحدة يحث الدول النووية " على مواصلة المفاوضات من أجل الخفض المتزايد والمتوازن للأسلحة النووية في ضوء المادة ٦ من اتفاقية حظر الانتشار وقد جرى فيما بعد " تخفيف" الصيغة بناء على الضغوط الدبلوماسية المكثفة التي مارستها الولايات المتحدة التي أثارها أن المبادرة جاءت من حليف عسكري لها.

في شهر مايو قبل ٥٠ سنة تكلل الانتصار العسكري الساحق للحلفاء على ألمانيا بتوقيع جنرال كايتل، أعلى العسكريين الألمان رتبة على وثيقة التسليم في كارلز هورست في شرقي مدينة برلين .. وكان الحلفاء قد انتصروا قبلها على إيطاليا واعتبر مصير اليابان العسكري محسوما ، ولم يكن إعلان الاستسلام إلا مسألة وقت .. في تلك الأيام ، وفي مكان ما من صحراء نيومكسيكو في الولايات المتحدة الأمريكية كانت الاستعدادات جارية للقيام بأول تجربة لتفجير قنابل نووية .. وفي ١٦ يوليو ١٩٤٥ سجلت القيادات العسكرية والسياسية الأمريكية نجاح تجربة " ترينتي " النووية .. ولم ينتظر الأمريكيون طويلا على ماأرادوه إعلانا عالميا – وبشكل خاص رسالة محددة العنوان" إلى الاتحاد السوفيتي – عن تفوقهم العسكري المطلق.

وألقى الطيران الحربي الأمريكي قنبلتين نوويتين على مدينتين يابانيتين : في الساعة الثامنة والربع صباحا يوم ٦ أغسطس ١٩٤٥ إلقيت القنبلة المسماة " ليتل بوي" الولد الصغير وهي قنبلة يورانيوم تبلغ كيلو طن على مدينة هيروشيما ، وأصابت القنبلة بآثارها ٤٠٠ر٠٠٠ إنسان مباشرة ، مات منهم ١٤٠ر٠٠٠ حتى نهاية عام ١٩٤٥ ، وفي الساعة الحادية عشرة ودقيقتين صباحا من يوم ٩ أغسطس ١٩٤٥ جرى تفجير قنبلة البلوتونيوم " فات مان" الرجل السمين" وقوتها التفجيرية ٢٢ كيلو طن فوق مركز مدينة نجازاكي وقدتسببت في موت ٧٠ر٠٠٠ انسان حتى نهاية عام ١٩٤٥ ، وتأثر باصاباتها مايتراوح بين ٢٧٠ر٠٠٠ إلى ٢٨٠ر٠٠٠ انسان ، وكثير من المصابين ، ويسمونهم باليابانية" هيباكوشا" ، ماتوا في السنوات التالية أو هم يعانون حتى اليوم من إصاباتهم.

ماذا تريد اتفاقية حظر انتشارالأسلحة النووية..

بعد مفاوضات دامت عدة سنوات في إطار ماسمي فيما بعد مؤتمر نزع السلاح CON-FERENCE ON DISARMEMENT تم توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وأصبحت نافذة منذ سنة ١٩٧٠ . ويمكن تلخيص أبرز محتويات الاتفاقية واسمها بالانجليزية Non Proliferation Treaty فيما يلي:

التزامات الدول النووية

(وجرى تعريفها على انها الدول التي أنتجت أو فجرت سلاحا نوويا قبل ١-١-١٩٦٧ ، وبناء عليه فهي الولايات المتاحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، وبريطانيا ، وفرنسا والصين الشعبية)

– عدم إعطاء أسلحة نووية لآخرين أو مساعدتهم للحصول عليها، كذلك ممنوع وضعها تحت تصرف آخرين (مادة ١).

– الفوائد المحتملة للتفجيرات النووية السلمية ينبغي تعميمها على الموقعين على الاتفاقية (مادة ٥).

التزامات الدول غير النووية

– عدم استلام أسلحة نووية أو قبول سلطة التصرف فيها ، وعدم إنتاج أسلحة نووية ، والامتناع عن مساعدة آخرين أو تلقي مساعدة أجنبية لهذا الغرض .(مادة ٢).

– قبول إجراءات التأمين "Safeguards" التي تفرضها منظمة الطاقة النووية الدولية IAEO والتي تطبق على كافة المواد التي تدخل في الإنتاج ، وبخاصة المواد القابلة للانشطار وتطبق كذلك على كافة الأنشطة النووية.

التزامات مشتركة:

– عدم إعطاء مادة انشطارية لآخر إلا إذا توفرت إجراءات التأمين.

– تسهيل وتشجيع الاستخدام السلمي للطاقة والتبادل العلمي التكنولوجي

وتقرر عقد مؤتمر كل خمس سنوات للتحقق من الوضع . وفي المؤتمرات الأربع المنعقدة حتى الآن جرت نقاشات ساخنة حول



كول

عدم قيام الدول التي تملك السلاح النووي بتنفيذ الالتزام بنزع السلاح المنصوص عليه في المادة السادسة.

وقد تولت دول عدم الانحياز المتحررة من الرغبة الأنانية في الهيمنة ، تولت الدفاع عن مصالح العالم الثالث ، بل وعن مصالح البشرية كلها عند طرح مطالب خمسة لم تنفذ حتى اليوم:

١- إنهاء التجارب النووية
٢- وقف إنتاج المواد الصالحة للاستخدام في الأسلحة النووية.
٣- تجميد وتخفيض الترسانات النووية الموجودة تدريجيا.
٤- فرض حظر عالمي على استخدام الأسلحة النووية.
٥- إعطاء ضمانات أمن بدون تمييز لكافة الدول التي لا تملك أسلحة نووية.

العالم والاتفاقية

لم تفلح جهود الدول المبادرة بالاتفاقية في إقناع كل دول العالم بالتوقيع ورغم أن معظم الدول النامية قد انتقدت بهذا الشكل أو ذاك تقسيم العالم إلى فريقين. **الأول** ، هو أعضاء النادي النووي ، وهو ناد خاص بأصحاب القنبلة النووية ، وبشكل ما لحلفائهم العسكريين ولأصدقائهم الموثوق فيهم من ناحية .. **والفريق الثاني،** هو بقية دول العالم غير المسموح لها بالتحول إلى دول نووية، إلا أن الدول النامية وقعت الاتفاق مع ذلك امتثالا للأمر الواقع من ناحية ، ومن ناحية أخرى اقتناعا بأن السعي لتطوير مثل هذه الأسلحة سيقضي على فرص التنمية وليس مضمونا أن يزيد ضمانات الأمن (لأن الجيران سيفعلون الشئ نفسه ..) ، ومن ناحية ثالثة أملا أن يتحقق وعد " الكبار" بخلاص العالم من هذا السلاح البشع . ولكن الدول القليلة التي لم توقع تختلف في بواعثها وأهدافها اختلافا بينا . ومن أهم الدول التي لم توقع : اسرائيل ، والهند وباكستان ، والأرجنتين ، والبرازيل.

إلى متى تترك اللعبة الخطرة في يد الطفل المدلل؟ وبينما يواصل الغرب الإشارة لخطر انتشار الأسلحة النووية عند كل من هو ليس من أعضاء النادي النووي ، يندر أن يشير لدولة إسرائيل التي تملك مايقدر بما يتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ قنبلة نووية ، وعندما ينكر الغرب وجود أو يحاول التهوين من قدر الخطر الهائل الذي يتهدد شعوب الشرق الأوسط ينزاح الستار لا عن نظرة علمية مؤسسة على القانون الدولي وحقوق الشعوب في أمن متساو، بل عن منهج للتعامل بمعايير مزدوجة تعيد ذاكرة الشعوب إلى عهود تردي البشرية وتصريح وزير الدفاع الأمريكي بأن حديث العرب عن خطر نووي إسرائيلي هو نظري وعاطفي وأيديولوجي " لم ينه المخاوف بل زادها . والبعض من أصدقاء أمريكا المزمنين يذهله أن ترفض قوة العالم العسكرية الأولى مجرد الاعتراف بالواقع المادي الماثل ، أن نهج القيادة الاسرائيلية التي تواصل في نهاية القرن العشرين التفكير بمنطق المهاجرين الصهاينة في القرن الماضي والذين خرجوا من بلادهم للاستيلاء على " أرض الميعاد" لاعتبارهم التوراة بمثابة " حجة ملكية" ليؤكد أن " العاطفية والأيديولوجية" هنا توجد في جانب القيادة الإسرائيلية ، وهي وكأن العمى والصمم قد أصاباها لاترى التطور الجاري في العالم وتواصل إصرارها على احتلال الأراضي العربية والحفاظ عل التفوق العسكري على البلاد العربية مجتمعة . ورغم أن امتلاك اسرائيل ، كبلد صغير ، مهما قيل عن تقدمه فهو محدود الإمكانيات للقنبلة النووية ، ينبغي على الأقل أن يكون مثارا لتساؤلات عن احتمال تسرب أسرار التكنولوجيا النووية إليها ، إلا أن أحدا في الجهات العالمية المسؤولة عن اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لم يكلف خاطره بتتبع هذه القضية ، ولاتمنح هذه المسألة عشر معشار الاهتمام الذي يولونه لإشاعات لم يقم عليها دليل عن احتمال عزم هذا البلد أو ذاك من بلدان العالم الثالث للحصول على أحد أسلحة الابادة الجماعية أو تطويرها . وحتى عندما ذهب" شاهد من أهلها" هو العالم النووي الإسرائيلي فانونو إلى انجلترا ليطلق ، وهو الرجل المؤمن بالسلام صيحة تحذير من المغامرات النووية الإسرائيلية لكي يتحرك العالم ، سلموه للموساد ليعيده إلى إسرائيل وينتقم منه شر انتقام ومن الجدير بالذكر أن الدول التي سلمته لم تبحث كثيرا في اتفاق سلوكها العملي مع حديثها الأيديولوجي عن حقوق الإنسان ، ولم تحاسب مسؤولا واحدا عن الفعل الشنيع الذي ارتكب بتسليم لاجئ.

كل هذا وغيره كثير يبعث على التساؤل : **هل نجحت الاتفاقية في منع انتشار الأسلحة النووية ..؟ أم أكدت الاحتكار النووي بناء على منهج تمييزي؟.**

منذ أن وجدت الأسلحة النووية بدأت جهود عديدة لحظرها . ولكن كل هذه الجهود فشلت حتى الآن . ولكن منذ عام ١٩٧٠ أصبحت اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية نافذة المفعول.

وتمثل هذه الاتفاقية صفقة" مزدوجة تمثل جانبها الرئيسي في أن تتخلى " البلدان النامية" عن التطلع لامتلاك أسلحة نووية مقابل أن تحصل على دعم يمكنها من الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومقابل الوعد بتحقيق نزع الأسلحة النووية إلى جانب هذا كان أن أعلنت بلدان صناعية متقدمة مثل ألمانيا واليابان وكندا والسويد تخليها عن تطوير الأسلحة النووية مع الاحتفاظ بالحق غير المنقوص في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في المجال " المدني" ومع السماح بعمليات التصدير النووية الممتدة التي لاتخضع إلا جزئيا للرقابة . هذه الاستراتيجية المزدوجة والتي يتبين بوضوح أنها لم تستهدف خدمة المصالح الأمنية فحسب بل كان هدفها وبشكل حاسم خدمة المصالح الاقتصادية ، لم تؤد إلى النجاح.

إن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية هي فعليا وقانونيا اتفاقية تمييزية . فهي تحدد مرة واحدة وإلى النهاية خمس دول نووية ولاتحدد أية اجراءات للرقابة على هذه الدول . كما أن الفهم الإعلامي والسياسي الدارج للاتفاقية قد أدى بالفعل إلى أن ترجمت اتفاقية الحظر بشكل مزيف على أنها اتفاقية لمنع استمرار انتشار الأسلحة النووية بدلا من النظر اليها كاتفاقية هدفها **إنهاء انتشار الأسلحة النووية عموما.**

من هنا فإن الرفض العربي للتوقيع على تمديد الاتفاقية هو تأكيد لمبدأ الأمن المتساوي ومؤشر هام على رفض الشعوب للنظام التمييزي القائم . وأمام الغرب فرصة كبرى لكي يثبت أن" النظام الدولي الجديد " يراعي بشكل متساو مصالح الشعوب ، وبشكل خاص يعطيها ضمانات جدية لأمنها الوطني ، ويفسح أمامها بالتالي المجال لتخصص مواردها بكل اطمئنان للتنمية السلمية ، وهذا يتطلب بشكل واضح لايقبل الجدال اعدام الأسلحة النووية التي في حوزة إسرائيل وتفكيك مصانعها النووية ، واخضاع مؤسساتها البحثية للرقابة الدولية . بدون هذا سيصعب على أي سياسي عربي إقناع رجل الشارع بصحة التوقيع على هذا الاتفاق.

ماذا يراد من العالم الثالث وماذا يريد العالم الثالث؟

لم يشغل الإعلام الألمانى نفسه إلا فيما ندر بالسلاح النووى الإسرائيلى دون أن يلقى بالا للقلق العربى المبرر ، حتى الصمت الأوروبى والأطلسى الغريب بالنسبة لنزاع قريب جدا من أوروبا لم يحرك قلما ليبحث القضية بما تستحقه من اهتمام . فقط صحيفة " Taz " التى بادرت منذ فترة بنشر ملف عن موضوع الاتفاقية حررته الجماعات المعارضة للتسلح النووى ولكل استخدام للذرة لمخاطره على البشرية (شيرنوبيل!) . ويمكن أن نعرف مكان الخطر الذى ينبه إليه الإعلام الألمانى بشكل يومى فى الشرق الأوسط إذا فتحنا أيه صحيفة أو مجلة . ففى صيغة المانشيتات وفى الصور والنصوص المصاحبة لها يواجه القارئ بإشارات موحية لتشكيل رأى عام محدد تجاه هذا الجزء من العالم : مانشيت عن عضو منظمة حماس الذى طعن الجندى الإسرائيلى فى الأرض المحتلة .. وصورة الأم الفلسطينية الشكلى التى ترفع مسدسا(!) داعية للثأر لابنها الذى قتله الإسرائيليون .. والتأكيد على دين خاطفى الطيارة الفرنسية فى مطار الجزائر فى كل النشرات الإخبارية .. حتى التصريحات الحمقاء للساسة الإيرانيين والتى تذكر أحيانا بالمخمور الذى يقف فى الشارع ليتوعد المارة بالويل والثبور تستخدم حجة ودليلا على الخطر المقبل.

المضحك المبكى هو أن صدام الذى اعتدى على بلد عربى إسلامى وسفك دم شعب بلده والشعوب الجارة يحسبه صحفيون وكتاب سطحيون ضمن عناصر " الخطر الإسلامى" والفضيحة الكبيرة تكمن فى الخلط الذى لايتوقف فى بعض الصحف ووسائل الإعلام الاليكترونى ، وعلى مستويات مختلفة ، بين الإسلام دين مليار وأكثر من البشر ، ونشاط قوى سياسية تستخدم العنف للوصول إلى أهدافها .

فى هذا الجو جاء الاهتمام الألمانى الآن بموضوع مد المعاهدة فى الاتجاه المتوقع .. بدون كلمة واحدة تطالب إسرائيل بالتوقيع وبالتالى بالتعهد بالتخلى عن خططها النووية العسكرية ، ووصل التحيز لأن تهاجم إحدى القنوات التليفزيونية الألمانية الموقف المصرى الذى يطالب بأن توقع إسرائيل على المعاهدة الأمر الذى اعتبره المعلق تهديدا لإسرائيل وتحريضا للعرب على الدولة العبرية المهددة من جيرانها! ولإعطاء صورة عن الأفكار المتداولة فى ألمانيا عندما يجئ ذكر مشاكل الشرق الأوسط نذكر بما كتبته كبرى الأسبوعيات السياسية الألمانية " درشبيغل" عن أن وثائق الخطط العسكرية لدى قيادة الجناح الجنوبى لحلف الأطلسى فى نابولى تركز على اخطار وتحديات ثلاثة فى المحيط وهى بنص كلام المجلة :" الإسلام ، والأصولية، وإرهاب الدولة" وتقترن هذه الأخطار كما تضيف المجلة بالسعى للحصول على أسلحة نووية وكيميائية ، مثل ايران وليبيا" وتقترب من هذه المعانى أقوال بعض الرسميين إذ يحدد وزير الدفاع الألمانى أكبر مصادر الخطر الراهنة فى : " شرق أوروبا والشرق الأدنى والأوسط والمغرب وبقية منطقة البحر الأبيض المتوسط" ويقرر أن احتمال استخدام القوات فى الجناح الجنوبى أكبر من احتمال القتال فى وسط وشمال أوروبا ". (در شبيغل - ١٨ -٧ - ٩٤ عدد ٢٩ ص ٢٣ -٢٦) . والكاتب بيتر شول - لاتور الذى نصب نفسه خبيرا فى شئون العالم العربى والاسلامى يتحدث عن الاضطراب الكامن فى احشاء المنطقة العربية الإسلامية ، ويقدم صورة مرعبة لما ينتظر العالم بسبب هذا(كتاب: سيف الإسلام - ثورة باسم الله) أن أصواتا كثيرة لعلماء جادين وهيئات الكنيسة وعارفين بشئون العالم العربى والإسلامى ترفض صورة العدو " التى يرسمها البعض لشعوب المنطقة العربية الإسلامية والتى تستخدم لتملأ الفراغ الذى كانت تشغله الشيوعية سابقا ، وإذا كانت أحداث العنف التى تتكرر فى المنطقة تقدم غذاء للتفسيرات السطحية المغلوطة لماذا لاتقود أحداث مماثلة فى أسبانيا وايرلندا وغيرها لاستنتاجات مماثلة..

حسم الصراع حول انتشار السلاح النووى، والمبادئ التى سيقوم عليها النظام الدولى الجديد

الدول النامية التى وقعت على الاتفاقية تسعى لتوسيع فرص التنمية فى بلادها..

اتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية، لاتحدد أية اجراءات رقابية على الدول الخمس..

فى ١٧ أبريل سيقف العرب جميعا أمام السؤال : هل يصوت العرب بنعم حسب الرغبة الأمريكية وتظل اسرائيل دولة نووية ؟ والموقف المصرى والعربى المطالب بتطبيق مبدأ الأمن المتساوى والرفض للتفريط فى الأمن القومى وللإقرار بالهيمنة الإسرائيلية هو خط دفاع أخير ..إذ بدون الأمن المتساوى تبقى الهيمنة .. ولهذا الموقف أهمية كبرى فى شد عود الموقف المشترك لكثرة من الدول النامية وتعضيد أزرها .. والسؤال الذى يلهب المشاعر الوطنية للمصريين والعرب هو : هل تستطيع مصر .. هل يمكن برغم كل الارتباطات والقيود المعروفة ، نستطيع أن نسأل : هل تستطيع مصر .. هل تريد مصر - مستندة إلى حق الدفاع عن النفس أن تلعب دورا حاسما وتسهم بهذا فى إخراج العالم من مأزق الاحتكار والابتزاز النووى؟ أن رفض دول العالم الثالث التى تملك إرادتها للتمديد بشروط أمريكا هو تأكيد لمبدأ الأمن المتساوى ومؤشر هام لرفض الشعوب للمنهج التمييزى القائم ، واللحظة الراهنة بالتحديد تحتاج لتنسيق بين شعوب ودول العالم الثالث للدفاع عن مصالحها الأمنية ولكيلا تترسخ إلى الأبد حالة التعرض للابتزاز النووى .

إن اليقظة تجاه الخطر النووى الإسرائيلى ضرورة لاغنى عنها .. ولكن نزع السلاح النووى الشامل والكامل على نطاق العالم ، أى نزع السلاح النووى الأمريكى والروسى وغيره أيضا هدف لايقل أهمية أن لم نكن قد نسينا تهديد أمريكا باستخدام الأسلحة النووية فى عام ١٩٧٣ عندما حاولنا استرداد أرضنا المحتلة.

أن مصلحة العرب هى بالتأكيد فى السلام .. فى عالم بدون سلاح نووى أو كيميائى أو بيولوجى أو تقليدى من أسلحة الإبادة الجماعية - والقوى النافذة فى النادى النووى قادرة على طمأنة العرب بتحقيق المبدأ القانونى الثابت : مبدأ الأمن المتكافئ !!السلام يتطلب العدالة ... يتطلب الأمن المتكافئ.

الاقتصاد العالمي:
هل يسلم هذه المرة من أمواج المكسيك؟!

د.حكيم بن حمودة

حماية الاقتصادية الوطني وتقويته... شرط ضروري من شروط التنمية

● ● ●

المجتمع الدولي بقيادة واشنطن سعى لجعل المكسيك واجهة لسياسات الهيكلة

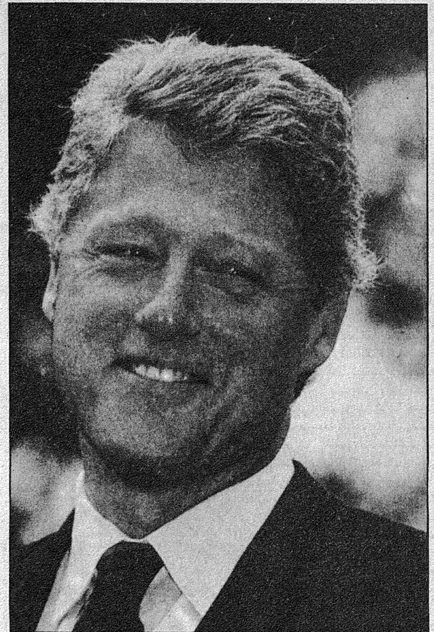
يعود المكسيك ليطفو من جديد على الساحة الاقتصادية العالمية ليتسبب في أخطر هزة عرفها الاقتصاد العالمي منذ انهيار البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٨٧ ،وترجع هذه الأزمة إلى قرار الحكومة الجديدة في ديسمبر الفائت بتعويم سعر صرف العملة الوطنية **(البوزو PESO)** مع الدولار أمام الخروج الهام للرساميل من المكسيك وهجرتها إلى السوق الأمريكية نظراً لتردي الوضع السياسي الداخلي ،وقد نتج عن هذا القرار انهيار كبير في بورصة مكسيكو وامتداده إلى أغلب البورصات العالمية وبصفة خاصة إلى بورصة **وول ستريت الأمريكية.**

وقبل تحديد أسباب هذا الانهيار لابد من الرجوع قليلا إلى الوراء لفهم خلفيات قرار الحكومة المكسيكية، وهنا لابد من الإشارة إلى تكوين السوق الأمريكية الشمالية منذ سنتين بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية و كندا، وبمقتضى هذا القرار التزمت هذه الحكومات بفتح الأسواق وبحذف كل الحواجز أمام حرية تنقل الرساميل وتحديد أسعار صرف ثابتة بين عملات البلدان الثلاث، وقد نتج عن هذا الاتفاق تحرك كبير لرؤوس الأموال التي اتجهت بصفة كبيرة نحو بورصة مكسيكو نظراً لحالة الركود التي تمر بها بورصة نيويورك ،وهنا لابد من الإشارة إلى أن الاستثمار الخارجي في أي بلد لا يمكن له إلا أن يأخذ شكلين أساسيين : **الشكل الأول،** هو استثمار يتجه نحو الإنتاج عبر خلق مؤسسات مشتركة أو فرع لشركة متعددة الجنسيات .**أما الشكل الثاني،** فهو استثمار مالي يتجه نحو البورصة لشراء أسهم في بعض المؤسسات الوطنية.

ويتميز الاستثمار المالي مقارنة بالاستثمار الإنتاجي بحركية كبيرة جدا، ففي أي لحظة يمكن لأي مستثمر مالي أن يبيع حصصه وأسهمه في البورصة وأن يعود من حيث أتى، أما الاستثمار الإنتاجي فحركيته أصعب باعتبار أن خروجه من البلدان يتطلب بيع الشركات التي تم تأسيسها وخاصة أدوات وآلات الإنتاج وهذه العملية تأخذ وقتا أكبر من مجرد بيع أسهم في البورصة ،وللرجوع إلى وضعية المكسيك لابد من الإشارة إلى أن الاستثمار الخارجي أخذ بصفة رئيسية الشكل المالي واتجه أساسا نحو بورصة مكسيكو.

إلا أن تكوين السوق المشتركة يساهم في التخفيف من حدة هذه الأزمة السياسية في المكسيك ،فإلى جانب تصاعد الحملات الإنتاجية ضد الحزب الحاكم (الحزب الثوري المؤسساتي) فقد اندلعت هزة في يناير ١٩٩٤ انتفاضة مسلحة حتى مقاطعة CHIAPAS التي يسكنها الهنود والذين تجاهلهم الحكم المركزي ولم يمكنهم من أبسط الضروريات للعيش، ولم ينجح الجيش الحكومي في القضاء على هذا النفوذ العسكري مما دفع الحكومة ، أمام تنامي المظاهرات المساندة للهنود ، إلى فتح المفاوضات مع قادة التمرد.. إلا أن هذه المفاوضات لم تثمر عن نتائج إيجابية مما دفع قادة التمرد إلى مقاطعتها ومواصلة الكفاح المسلح.

وفي هذا المناخ السياسي المتأزم انطلقت الحملة الانتخابية الرئاسية في فبراير ١٩٩٤ ،وقد شهدت هذه الحملة اغتيال لويس كلوزيو (LUIS COLOSIO) مرشح الحزب الحاكم في ٢٣ مارس، وقد أثبت التحقيق الرسمي أن بعض أجنحة الحزب الحاكم كانت وراء هذا الاغتيال مما زاد الأجواء السياسية شحنا . ولم يتمكن الرئيس المنتخب أرنستوزديلو(ErnestoZedillo) من تكوين الحكومة الجديدة من خلق مناخ سياسي إيجابي وزاد نمو العمليات العسكرية وفي ظل عدم الاستقرار السياسي فقد بدأت



كلينتون

الرساميل الأجنبية فى مغادرة المكسيك شيئا فشيئا مما نتج عنه انخفاض كبير فى مدخرات العملة الصعبة التى تقلصت فى شهر ديسمبر الفائت من ١٤ إلى ٦ر٣ مليار دولار، كما شهدت مديونية المكسيك نموا كبيرا حيث وصلت إلى ١٣٠ مليار دولار فى شهر أكتوبر.

وللتخفيف من ضغط خروج الرأسمال الأجنبى على ميزان المدفوعات قررت الحكومة المكسيكية تعويم سعر صرف العملة الوطنية مع الدولار، وقد نتج عن هذا التعويم انخفاض كبير فى قيمة العملة المكسيكية قدر بـ ٥٠٪، ففي ظل آخر أسبوع من شهر ديسمبر -ولمحاولة إيقاف هذا النزيف - عمل البنك المركزى على رفع نسب الفائدة التى مرت من ١٦٪ إلى ٣٢٪ فى نفس الأسبوع، إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة نتج عنه انهيار فى البورصة وهجرة جديدة وكبيرة للرأسمال الأجنبى والوطنى ،من المكسيك إلى أسواق أكثر استقرارا ،وهكذا دواليك.

ومنذ نهاية ديسمبر وأمام حدة الأزمة، المكسيكية شهد الاقتصاد العالمى أهم تعبئة فى تاريخه المعاصر لحماية المكسيك من الإنهيار . وقبل تقديم برامج المعونة التى وقعت صياغتها ، لابد من الوقوف على أسباب هذه التعبئة :

«السبب الأول» ،فى رأينا، سياسى ويرجع إلى القيمة الرمزية للمكسيك فى الاقتصاد العالمى،فقد عملت أهم البلدان الرأسمالية وبصفة خاصة الولايات المتحدة على جعل المكسيك نموذجا وواجهة لسياسات التعديل الهيكلى لبرامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فقد قدم المكسيك كنموذج للبلد الناجح نتيجة لتطبيقه سياسات البنك الدولى الليبرالية ،ومن هنا فإن انهيار المكسيك لا يمكن تفسيره إلا كصفعة وكتكذيب عملى لهذه السياسات.

أما السبب الثانى، فيرجع إلى أهمية السوق المكسيكية بالنسبة لترويج سلع البلدان الرأسمالية فيعتبر - المكسيك الذى يعد ٩٠ مليون ساكن ويحتوى على سادس المدخرات النفطية فى العالم - قلعة من القلاع التى يجب حمايتها بالنسبة للبلدان الرأسمالية.

ومن ناحية ثالثة فقد شهد تطور البورصة المكسيكية انخراط أهم البنوك الأمريكية وبالتالى فانهيار هذه البورصة سينتج عنه خسائر كبيرة لهذه البنوك وهزة كبيرة فى النظام العالمى.

لكل هذه الأسباب شهدت الأزمة المكسيكية تعبئة لم يشهد الاقتصاد العالمى لها مثيلاً وفاقت الحرب العالمية الثانية فبعد فشل أول مشروع للإدارة الأمريكية ، قرر الرئيس كلينتون تمكين المكسيك من قرض بـ ٢٠ مليار دولار، أما صندوق النقد فقد قرر من جهته تقديم قرض بـ ٨ر١٧ مليار دولار إلى جانب هذه القروض لابد من إضافة مساهمة لبنك المدفوعات الدولى بـ ١٥ مليار دولار و٣ مليار دولار كمساهمة من بعض البنوك الخاصة مما يجعل القيمة الإجمالية للقروض التى تحصل عليها (المكسيك تفوق ٥٠ مليار دولار).

إن هذه الأزمة الجديدة للاقتصاد المكسيكى تدفعنا للتفكير من جديد فى حدود الانفتاح على الاقتصاد العالمى والاستثمار الخارجى فى التنمية فقد بينت تجارب بلدان العالم بما فيه الكفاية على ضرورة حماية الاقتصاد الوطنى وتمتين قدرته على التعاطى مع الظروف الخارجية كشرط من شروط التنمية.

فكر

الطبقة الوسطى المصرية الدور والإمكانية

د. محمود جاد

ونحن فى أواخر القرن العشرين، وفى إطار البحث الجارى عن إيجاد مخرج للأزمة التى بات المجتمع المصرى يواجهها، ارتفعت فى الآونة الأخيرة بعض الأصوات منبهة إلى أن السبب فى هذه الأزمة يرجع إلى التدهور الذى تعرضت له الطبقة الوسطى، وبالتالى منبهة إلى أن الخروج من هذه الأزمة يكمن فى الأخذ بيد هذه الطبقة والنأى بها عن مصادر التدهور الذى تتعرض له . فهل هذه الأصوات على حق فى ذلك؟ وإذا كان ذلك صحيحا فإلى أى حد ، وفى ظل أى ظروف؟.

وتمهيداً لذلك يمكن القول إن: الاهتمام العلمى بالطبقات الاجتماعية فى أى مجتمع، وفى أية مرحلة تاريخية معينة، يتزايد فى حالة حدوث تحولات اقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية ،من شأنها التأثير بشدة على طبقاته الاجتماعية فى تلك المرحلة، وإن الاهتمام يأتى غالبا- وبخاصة فى جانبيه العملى والسياسى-إما بهدف إبراز الدور الذى لعبته هذه التحولات فى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات الاجتماعية فى هذا المجتمع فى المرحلة التاريخية المعنية مقارناً بحالة الظلم التى كانت سائدة بينها فى مرحلة تاريخية سابقة، وإما- خلافا لذلك- بهدف إبراز دور هذه التحولات فى خلق حالة من اللامساواة الاجتماعية بين مختلف تلك الطبقات فى المرحلة المعنية مقارناً بحالة العدالة الاجتماعية التى كانت سائدة بينها فى مرحلة تاريخية سابقة ، كما أن الاهتمام قد يأتى أيضا إما بهدف تناول أحوال الطبقة الاجتماعية التى لعبت دوراً أكثر من غيرها فى إحداث هذه التحولات- وسواء أكانت تلك الأخيرة تحولات سلبية أم تحولات إيجابية بالمعنى الاجتماعى -وإما بهدف تناول أحوال الطبقة التى يعتقد أن بإمكانها تخليص المجتمع من أزمته فى المرحلة المعنية فيما لو كان يمر بالفعل بأزمة فى تلك المرحلة.

> السلبية والمهادنة كما طابع مشاركة الطبقة الوسطى فى ثورة ١٩..

> فى ثورة ١٩٥٢، قادت الطبقة الوسطى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية....

> هل ينجح التحالف اليسارى فى انهاء المأزق الراهن للطبقة الوسطى المصرية؟.....

ولعل هذا هو ما يلاحظ بصفة عامة- مع بعض التجاوز- على الاهتمام العلمى بالطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى طوال العقود الثلاثة الأخيرة، ففى مرحلة الستينات انصب هذا الاهتمام على إبراز دور التحولات الاقتصادية والسياسية التى شهدها هذا المجتمع فى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية بين مختلف طبقاته الاجتماعية فى تلك المرحلة مقارنا بحالة الظلم التى كانت سائدة بينها فى مرحلة ما قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. كما انصب هذا الاهتمام أيضا على تناول أحوال الشرائح والفئات الاجتماعية التى مهدت بنضالها التاريخي لقيام تلك الثورة أكثر مما انصب علي تناول أحوال غيرها من الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى. أما فى مرحلة السبعينات فقد انصب هذا الاهتمام على إبراز دور التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى شهدها هذا المجتمع فى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وخلق حالة من الاستقطاب الطبقى فى تلك المرحلة مقارناً بما كان عليه الحال بينها في مرحلة الستينات، فضلا عن ابراز الدور الذى لعبته الطبقة العليا فى إحداث هذه التحولات، ومن ثم فى الإخلال بالمبدأ المذكور وفى خلق الحالة المذكورة على السواء،. أما منذ بداية الثمانينات فقد تركز هذا الاهتمام-ولا يزال-على إبراز الدور الذى لعبته هذه التحولات فى خلق هذه الحالة الأخيرة أى خلق حالة الاستقطاب الطبقى- مع إعطاء أهمية متزايدة نسبياً لإبراز دور هذه التحولات فى إضعاف وتهميش الطبقة الوسطى التى يرى البعض انه لو صلح حالها لصلح حال المجتمع المصرى بأسره وتجاوز أزمته الراهنة.

ولعل الهدف الأساسى لهذا المقال يأتى متمشياً مع هذا التصور بوجه عام، وذلك من ناحية أنه ينحصر فى الاهتمام بهذه الطبقة الأخيرة ككل، بدءاً بمحاولة تحديد نشأتها وتقييم دورها فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث، مروراً بمحاولة التعرف على مظاهر التدهور التى لحقت بها منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ، إنتهاء بمحاولة تقييم ما يذهب إليه البعض من أنه لو تم إصلاح أحوال هذه الطبقة لأمكنها مساعدة المجتمع المصرى على تجاوز أزمته الراهنة ونقله إلى عتبة مرحلة أرقى من مراحل التطور الاجتماعى . ويبدو أن محاولة تحقيق هذا الهدف لن تتيسر إلا من خلال تقسيم الحديث فى هذا الموضوع إلى الموضوعات الفرعية الأربعة التالية:

التحديد

إنطلاقاً من أن طبيعة أسلوب الإنتاج السائد هى التى تحدد طبيعة التكوين الطبقى فى المجتمع، فإن تحديد طبيعة الطبقة الوسطى فى أى مجتمع- وفى أية مرحلة تاريخية معينة- يجب أن تستند إلى تحديد طبيعة أسلوب الإنتاج السائد في تلك المرحلة، فضلا عن تحديد طبيعة الأساليب الانتاجية الأخرى التى قد توجد فى ظله ، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة علاقة هذا المجتمع بالقوى المسيطرة عالمياً فى تلك المرحلة.

ولما كان تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية يستند أساساً إلى تحديد طبيعة العلاقة بوسائل الإنتاج ، فإن تحديد مفهوم الطبقة الوسطى يمثل إشكالية منهجية ونظرية لا يمثلها أى من المفهومين الآخرين الخاصين بالطبقتين الأخريين، والإشكالية المنهجية والنظرية التى يمثلها هذا المفهوم ناتجة عن إشكالية علاقة هذه الطبقة بوسائل الإنتاج. ذلك أنه فى الوقت الذى تكتسب فيه الطبقة العليا موقعها الطبقى من صفة امتلاكها أو سيطرتها على وسائل الإنتاج- ومن ثم من صفة استغلالها لقوة عمل الغير بنوعيه العضلى والذهنى- وتكتسب فيه الطبقة الدنيا (العاملة فى الغالب) موقعها الطبقى من صفة عدم امتلاكها لتلك الوسائل أو السيطرة عليها- ومن ثم صفة اضطرارها الدائم لعرض قوة عملها للاستغلال من جانب الغير ، فإن الطبقة الوسطى-وبخاصة الشرائح والفئات الدنيا التى تتألف منها غالبية تلك الطبقة-تكتسب ذلك الموقع من صفة جمعها بين هاتين الصفتين معاً، إضافة إلى صفة أخرى وهى أنها نفسها تقوم بالعمل الذى يتطلبه منه نشاطها الاقتصادى الخاص.

ولعل من أبرز ما يترتب على هذه العلاقة الخاصة بوسائل الإنتاج أن هذه الطبقة تصبح- من حيث التكوين -أكثر الطبقات الاجتماعية حركية وأكثرها افتقاراً للتجانس، ففى أثناء التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع يجرى الفرز الطبقى داخل هذه الطبقة ،ويتبدل تركيبها باستمرار. فمن الداخل يرتقى بعض أفرادها إلى الطبقة العليا، ويهبط البعض الآخر إلى الطبقة الدنيا. ومن الخارج تستقبل فى صفوفها بعضاً من الذين يهبطون إليها من الطبقة الدنيا[١] وهذه الحركة الدائمة من الصعود والهبوط تؤدى إلي عدم تجانس تكوين هذه الطبقة باستمرار بالنظر إلى تكوين الطبقتين الأخريين.

كما يترتب على هذه العلاقة الخاصة بوسائل الإنتاج أيضاً، وبالتكوين المرتبط بها، أن هذه الطبقة تصبح- من حيث الموقف الأيديولوجي والفكرى- أوسع القوى الاجتماعية وأكثرها تنوعاً فى المجتمع. حيث تتعدد بداخلها التيارات الفكرية بمختلف أنواعها، بدءاً بأقصى اليمين انتهاء بأقصى اليسار[٢].

هذا بالنسبة للتحديد العام لتكوين وخصائص الطبقة الوسطى من الناحيتين المنهجية والنظرية ، أما بالنسبة لتحديد دورها من هاتين الناحيتين فإنه يمكن القول أن تجارب التطور التاريخى للمجتمعات البشرية تكشف عن أن دور هذه الطبقة فى تغيير مجتمعها تغييراً جذرياً كان يتوقف على مدى حملها لعلاقات إنتاجية جديدة مناقضة للعلاقات الإنتاجية السائدة، وعلى مدى قوة تكوينها وتجانسها وامتلاكها لأيديولوجية مناهضة لأيديولوجية الطبقة السائدة تستطيع من خلالها تحرير نفسها هى كطبقة ،وتحرير الطبقة الأدنى منها من سيطرة الطبقة السائدة. كما أن تجارب التطور المعاصر لهذه المجتمعات يدعو إلى القول بأنه :وإن كان دور هذه الطبقة قد تحدد فى بعض المجتمعات ، فإنه لم يتحدد فى البعض الآخر، وأن دورها فى هذه المجتمعات أو تلك مرتبط بطبيعة التطور التاريخى الخاص لكلّ. فهذه الطبقة قد لعبت دوراً تاريخياً هاماً فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة (وبخاصة فى مجتمعات أوروبا الغربية واليابان) ولم يعد أمامها من دور فى هذه المجتمعات سوى الحفاظ فيها على النظام من الانهيار الذى لابد وأنه واقع فيها فى يوم من الأيام. أما فى مجتمعات البلاد النامية فإن هذه الطبقة لم تلعب فيها دوراً مطابقاً للدور الذى لعبته نظيراتها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وإنما قد أسهمت وحسب - إسهاماً متبايناً-فى تنمية تلك المجتمعات، وأنه ما زال أمامها الفرصة للإسهام فى هذا المجال مرحلياً فيما لو أنها عملت فى ظل شروط معينة.

النشأة ومسار التطور

تنطلق معظم المحاولات الرامية إلى تحديد نشأة وتكوين الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث من حوالى خمسة تيارات أساسية سبق وأن تناولناها بالنقد فى عمل سابق[٣] ، وهذه التيارات الخمسة هى : التيار الوظيفى فى طبيعته التحليلية

محمد على



والبنائية ، والتيار الماركسي العقائدي، والتيار التوفيقي وتيار التبعية وتيار الخصوصية التاريخية.

على أننا سننطلق فى تناول نشأة وتكوين هذه الطبقة فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث من المحدد المنهجي والنظرى الخاص بهذا التيار الأخير، وهو المحدد القاضى بتحديد نشأتها وتكوينها انطلاقاً من تحديد طبيعة أسلوب الإنتاج السائد فى هذا المجتمع في المرحلة التاريخية المحددة، وتحديد طبيعة علاقتها بوسائل الإنتاج فى هذا الأسلوب أو فى غيره من الأساليب الإنتاجية الأخرى الفرعية التى قد توجد فى ظله ، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة علاقة هذا المجتمع بالقوى المسيطرة عالمياً فى تلك المرحلة، والاستعانة فى هذا الصدد بالبعد المقارن كلما كان ذلك ممكناً وملائماً.

والواقع أن الاستعانة بهذا البعد الأخير تحتل أهمية خاصة فى هذا السياق، وذلك من ناحية أنه سيسهل نشأة تكوين هذه الطبقة فى المجتمع المصرى عندما يتم تناولها من منظور مقارن بنشأة تكوين نظيرتها فى المجتمع الأوروبى.

وفى ذلك يمكن القول :إن أسلوب الإنتاج الأساسى الذى ساد المجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى كان هو أسلوب الإنتاج الإقطاعى ، وأن هذا الأسلوب كان قد أسفر بمرور الوقت عن تبلور طبقتين أساسيتين فى هذا المجتمع: هما الطبقة العليا التى تتألف من السادة الإقطاعيين والنبلاء والأشراف، والطبقة الدنيا التى تتألف من الأقنان والفلاحين الأحرار. وأن التناقضات الداخلية لهذا الأسلوب كانت قد أسفرت بدورها عن تبلور علاقات انتاجية جديدة فى رحم هذا الأسلوب ذاته، وهى العلاقات التى حملتها طبقة اجتماعية جديدة هى الطبقة الوسطى أو «البورجوازية» وكانت هذه الطبقة قد فرضت نفسها كطبقة جديدة تحتل موقعاً وسطاً بين الطبقتين المذكورتين فى المجتمع الأوروبى. والأصل فى نشأة هذه الطبقة -كما يقول **عاصم الدسوقى** -هو أنها عبارة عن العناصر التى اشتغلت بالتبادل فى فائض الإنتاج بين الاقطاعيات التى كانت كل منها تمثل وحدة مستقلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً، وأنه لما اتسعت حركة التبادل التجارى خرج هؤلاء التجار من قلب الإقطاعية إلى الحدود التى تفصل بينها وبين غيرها من الإقطاعيات الأخرى، وقاموا بتأسيس مراكز تجارية Bourges فى تلك المواقع . وإلى جانب هذه المناطق الجديدة التى هاجر إليها هؤلاء التجار وأقاموا فيها فى تلك المراكز هاجروا أيضا إلى المدن اللاتينية القديمة التى كان سكانها قد هجروها وأقاموا فيها وعمروها. وعلى ذلك ظهرت المدينة الأوروبية الحديثة التى أنشأتها الطبقة الوسطى أو «البورجوازية» والتى جذبت اليها بمرور الوقت-إلى جانب التجار- الحرفيين والصناع ثم النبلاء والأشراف واللوردات فى وقت لاحق (٤).


جمال عبد الناصر

وكانت هذه الطبقة قد حققت نموها هذا فى ظل منطق التطور الداخلى المستقل للمجتمع الأوروبى، بل وفى ظل محاولتها هى كطبقة -ومن ثم فى ظل محاولة مجتمعها ككل- السيطرة على مجتمعات العالم الأخرى من أجل فتح الآفاق أمام تطور هذا المجتمع، وتخليد هذا التطور على حساب تلك المجتمعات.

ومع سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى المجتمع الأوروبى سادت هذه الطبقة ذلك المجتمع واحتلت قمة هرمه الطبقى، غير انه وأثناء صعودها هذا لتحقيق تلك السيادة كانت هذه الطبقة قد تعرضت لانقسام داخلى صعدت بموجبه شرائحها العليا إلى موقع تلك السيادة ،بينما ظلت شرائحها وفئاتها الوسطى والصغرى تشغل موقعاً وسطياً فى إطار المجتمع الجديد ، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الطبقة فى المجتمع الأوروبى تتألف من متوسطى رجال الصناعة والزراعة وكبار رجال الدولة والعلماء وكبار الموظفين والتقنيين والإداريين العاملين بجهازى الدولة والقطاع الخاص، فضلاً عن كبار المهنيين من الأطباء والمهندسين والمحامين ومن فى حكمهم.

كان هذا فيما يتعلق بنشأة وتكوين الطبقة الوسطى فى المجتمع الأوروبى ،أما فيما يتعلق بنشأتها وتكوينها فى المجتمع المصرى فإنها كانت مختلفة عن ذلك إلى حد كبير، وهذا الاختلاف يرجع بدوره -وبصفة أساسية- إلى اختلاف خصائص أسلوب الالتزام الذى ساد المجتمع المصرى عن خصائص أسلوب الإقطاع الذى ساد المجتمع الأوروبى . حيث حال هذا الاختلاف بين أسلوب الالتزام وبين القدرة على توليد علاقات إنتاجية جديدة مناقضة لعلاقاته الإنتاجية السائدة ، ومن ثم حالت بينه وبين القدرة على ولادة طبقة تحتل مكاناً وسطاً بين الطبقتين العليا التى تتألف من الملتزمين، والدنيا التى تتألف من الحرفيين والفقراء فى المدن والفلاحين والمعدمين فى الريف . وكان مما ساعد على ذلك -أيضا -اختلاف موقع كل من هذين المجتمعين على خريطة النظام العالمى واختلاف السياق التاريخى بينهما بوجه عام.

ففيما قبل العصر الحديث لم يشهد المجتمع المصرى أسلوباً للإنتاج الإقطاعى

مثلما شهد المجتمع الأوروبى فى العصور الوسطى . وإنما شهد أسلوبا آخر غير ذلك وهو أسلوب الالتزام . وربما كان من أهم الخصائص التى يختلف فيها هذا الأسلوب عن أسلوب الإقطاع الأوروبى- والتى حالت بينه وبين تبلور طبقة وسطى مناقضة لطبقة الملتزمين -اختفاء مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية-ومن ثم اختفاء المقومات الحقيقية لظهور مبدأ الصراع الطبقى- وما يترتب على ذلك من ظهور أشكال وعلاقات إنتاجية جديدة مناقضة للعلاقات الانتاجية السائدة، واعتماد هذا الأسلوب على الرى النهرى والمركزية الإدارية المتوارثة مقابل الرى المطرى- إضافة إلى الرى النهرى-والإقليمية الإدارية فى الاسلوب الاقطاعى ، وعدم سيادة شكل محدد من أشكال استغلال قوة العمل مثلما ساد فى ظل هذا الاسلوب الأخير، وإقامة الملتزمين المصريين فى مقر الحاكم المركزى (مدينة القاهرة) أو فى غيرها من المدن الرئيسية الأخرى خلافاً للإقطاعيين الأوروبيين الذين كانوا يقيمون فى جهات إقطاعاتهم (٥) . يضاف إلى ذلك أن المجتمع المصرى فى عصر الالتزام كان يتصف بخاصيتين أخريين يختلف فيهما عن المجتمع الأوروبى فى عصر الإقطاع. الأولى هى أنه نظراً لأن المجتمع كان، وما يزال يعتمد على الرى النهرى والإدارة المركزية ، وكان معرضاً دائماً للغزوات الأجنبية- ويحتل موقعاً جغرافيا يتوسط طريق التجارة بين الشرق والغرب-فقد ألف نشأة المدن من البداية وقبل أن يطبق فيه نظام الالتزام بوقت طويل و كان هذا المجتمع قد ألف نشأة المدن من البداية إما لدواعى الأمن والدفاع، وإما لدواعى الإدارة وإما لدواعى التجارة(وبخاصة تجارة الترانزيت) ، ومن الواضح أن هذا المجتمع يختلف فى هذه الخاصية عن المجتمع الأوروبى الذى لم يألف نشأة المدن الحديثة ، وبشكل ملموس ، إلا منذ أواخر العصور الوسطى وعلى يد الطبقة البورجوازية. والثانية هى أن المجتمع كان فى عصر الالتزام يرزح تحت سيطرة القوى الأجنبية العثمانية خلافاً للمجتمع الأوروبى الذى لم يكن يرزح تحت سيطرة أية قوى أجنبية فى عصر الإقطاع.

لكل هذه الخصائص والأسباب لم يتمخض أسلوب الالتزام الذى ساد المجتمع المصرى عن تبلور طبقة وسطى مشابهة فى علاقاتها الإنتاجية وتكوينها ومكان إقامتها لتلك التى تمخض عنها أسلوب الإقطاع الذى ساد المجتمع الأوروبى، وإنما تمخض عن تبلور طبقة تحمل علاقات إنتاجية غير متناقضة تناقضاً جذرياً مع العلاقات الإنتاجية السائدة الخاصة بأسلوب الالتزام وذات تكوين خاص وتقيم فى الحضر والريف معاً .ولقد جاء تكوين هذه الطبقة فى عصر الالتزام معبراً عن خصوصية التكوين الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى لهذا المجتمع فى أواخر العصر بوجه عام.

ففى الحضر كانت هذه الطبقة تتألف من رجال الدين ومتوسطى التجار وأصحاب الورش الحرفية والصناعية والموظفين العاملين بجهاز الدولة .وفى الريف كانت هذه الطبقة تتألف من وكلاء الملتزمين ومشايخ البلاد والعاملين بالأجهزة الإدارية والأمنية الذين كانوا ينتمون بدورهم للعائلات القوية المسيطرة .إضافة إلى العائلات الأخرى التى كانت تحوز- من الباطن- على مساحات كبيرة من أراضى الملتزمين، فضلا عن العائلات التى كانت تتمتع بحيازة مساحات مماثلة من الأراضى التابعة للوقف.

معنى ذلك أن المجتمع المصرى قد استقبل القرن التاسع عشر وهو يفتقر إلى الطبقة الوسطى التى كان من الممكن أن تغيير- بعلاقاتها الانتاجية الجديدة- هذا المجتمع تغييراً جذرياً وأن تقود عملية التنمية فيه، وتفرض عليه سيادتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الشاملة.

وفى ظل غياب مثل هذه الطبقة عن المجتمع المصرى منذ أوائل القرن التاسع عشر، كان من الطبيعى أن تتقدم «الدولة» لتحتل المكان الذى كان من المفروض أن تحتله هذه الطبقة ،وأن تلعب فيه الدور الذى كان من الممكن أن تلعبه فيه أيضا. ولكن لما كان مفهوم الدولة ذاته يعد مفهوما طبقياً-بمعنى أنه لا يمكن أن توجد دولة بدون قواعد طبقية- فإنه كان من الطبيعى أن تنشأ الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى فى العصر الحديث بقرارات من الدولة ذاتها وتحت رعايتها (٦) ، وهنا يكمن الفارق بينها وبين الطبقة الوسطى الأوروبية التى نشأت من البداية بعيداً عن الدولة ثم سيطرت عليها فيما بعد.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر تغير التكوين التقليدى لهذه الطبقة وتبلور تكوينها الحديث لأول مرة ، وأخذ تكوينها الأخير يتغير بمرور الوقت- كمياً أكثر منه كيفياً- بتغير الأساليب الإنتاجية التى تستجد فى المجتمع المصرى فى كل مرحلة تاريخية من مراحل التطور التاريخى المعاصر، وذلك على ضوء نوعية علاقة هذا المجتمع بالقوى المسيطرة عالمياً فى كل مرحلة من تلك المراحل.

ففى عصر احتكار الدولة الانتقالى (١٨٠٥-١٨٤٠) تغير التكوين التقليدى لهذه الطبقة لأول مرة وأرسيت فيه دعائم تكوينها الحديث. وكان هذا التكوين التقليدى لتلك الطبقة قد تغير فى عصر محمد على عندما قام هذا الأخير بالقضاء على مقومات ذلك التكوين ، وهى المقومات المتمثلة فى نظم الالتزام والوقف والتجارة والإنتاج الحرفى، كما أن دعائم تكوينها الحديث كانت قد أرسيت فى ظل النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى الجديد الذى أنشأه محمد علي.. حيث اصبحت في الحضر تتألف من أعضاء البعثات التعليمية الذين كان محمد علي قد أرسلهم للتعليم في أوروبا وأصبحوا بعد عودتهم يتقلدون المناصب الإدارية والفنية الوسطى فى النظم الإدارية ،الأمنية والتعليمية والزراعية والعسكرية الحديثة التى أنشأها الوالى فى البلاد. كما أنها أصبحت فى الريف تتألف من مشايخ وأعيان القرى والبلاد الذين منحهم «محمد على» حق الانتفاع بحيازة مساحات من الأراضى الزراعية تتراوح بين ٥-١٠٪ لإجمالى مساحة حيازة الأراضى الواقعة فى زمام قراهم أو بلادهم نظير تعاونهم معه فى الإدارة المحلية وحفظ الأمن واستضافة مندوبى الحكومة وكذلك من بعض زعماء البدو الذين كانوا يتركزون فى أجناب الوادى والدلتا ومنحهم حق الانتفاع بحيازة بعض الأراضى


سعد زغلول

الزراعية نظير تعاونهم معه فى تحقيق الأغراض نفسها.

وعقب انهيار نظام محمد على شهد المجتمع المصرى عدة تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية أسفرت فى النهاية عن تبلور أسلوبين إنتاجيين جديدين هما: أسلوب الإنتاج العقارى المختلط وأسلوب الإنتاج الرأسمالى. وربما كان من أهم هذه التغيرات تزايد اتجاه أحفاد الوالى من بعده فى منح متوسطى الموظفين والضباط -شأنهم فى ذلك شأن كبارهم- المزيد من الأراضى الزراعية كمعاش لهم نظير الخدمات التى أسدوها للحكومة، وإعلان مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية بموجب القرارات الصادرة فى أعوام ١٨٥٦و ١٨٥٨، ١٨٧١ ، والأخذ بالضريبة النقدية بدلاً من الضريبة العينية ، وإطلاق حرية التجارة بعد أن كانت حكراً على الدولة ، وإطلاق حرية الفلاحين فى زراعة المحاصيل التى يرغبون فى زراعتها بدلاً من إجبارهم على زراعة محاصيل بعينها ، وإلغاء الطوائف الحرفية في المدن والعمل الإجبارى على الفلاحين في الريف- ومن ثم ظهور العمل الحر في كليهما -والتوسع في التعليم، والاحتلال الانجليزى للبلاد عام ١٨٨٢ ومعارضة هذا الاحتلال لإقامة أية صناعات وطنية.

وكانت هذه التغيرات قد أدت- أثناء ذلك- إلى ترسيخ الموقع الذى احتلته الطبقة الوسطى منذ أيام محمد على، وتنويع شرائحها وفئاتها الاجتماعية ، وحجب نموها الرأسى وإرغام معظم أفرادها على الانخراط فى العلاقات الانتاجية الخاصة بالأسلوبين الانتاجين الجديدين ، فضلاً عن انخراطهم فى العلاقات الإنتاجية الخاصة بغيرهما من الأساليب الإنتاجية الأخرى القائمة فى ظلهما:

فلقد حصل الكثير من متوسطى الموظفين والضباط على ملكية مساحات متوسطة من الأراضى الزراعية عندما استن لهم الخديوى سعيد تشريعاً يعطيهم مساحات من الأراضى الزراعية مقابل معاشهم- شأنهم فى ذلك شأن كبار الموظفين والقادة العسكريين مع الفارق فى حجم المساحة الممنوحة [٧] -كما كان من البديهى أن يقوم الكثير من متوسطى الموظفين بشراء مساحات مماثلة من الأراضى الزراعية بواسطة الأموال التي كونوها لأنفسهم بشتى السبل أثناء تأدية وظائفهم .، وإلى جانب ذلك لوحظ : وأن هناك قطاعاً هاماً من الملكية الزراعية المتوسطة قد تمثل فى استحواز عدد من الموظفين وساكنى المدن -وبخاصة التجار- علي الحدائق التى كانت منتشرة فى أماكن متفرقة وتبلغ مساحة كل منها بين ١٠ و٢٠ فدانا [٨] . وإضافة إلى هذه الشرائح والفئات الاجتماعية الحضرية التى أصبحت تتألف منها هذه الطبقة -والتى انخرط افرادها كما ذكرنا فى الاقتصاد الريفى-ظهرت من جديد شرائح وفئات اجتماعية أخرى كانت قد انزوت مثل شرائح وفئات متوسطى التجار وأصحاب الورش الحرفية أو الصناعية ، كما كانت قد ظهرت-لأول مرة- فئة اجتماعية جديدة هى فئة أصحاب المهن الحرة من أطباء ومهندسين وصيادلة .. إلخ ، وهى الفئة التى قام الكثير من أفرادها أيضا بالانخراط في الاقتصاد الريفى من خلال قيامهم باستثمار أموالهم فى شراء مساحات متوسطة من الأراضى الزراعية . أما فى الريف فقد تحولت حيازة الأراضى التى كان مشايخ البلاد والقرى قد حصلوا عليها فى عصر محمد على من مجرد حيازة للانتفاع فى عصره إلى ملكية فردية بموجب صدور القوانين والقرارات المعنية بذلك . والمعروف أن أفراد هذه الشريحة من ملاك الأراضى الزراعية كانت لديهم القدرة على إرسال أبنائهم للتعليم فى المدن ومن ثم القدرة على الانخراط فى الاقتصاد الحضرى.

ولقد أشار البعض إلى أن الطبقة الوسطى -والتى يملك الواحد من أفرادها ما بين ٥و ٥٠ فدانا -قد أصبحت تسيطر عام ١٨٩٦ على ٩٠٠ و ١٫٧٧١ فدان بنسبة ٣٧٫٧ لإجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، والى أن عدد أفرادها كان يبلغ ١٣٦.٦٢٠ مالكاً يمثلون ٢٠٫٧ ٪ لإجمالى عدد الملاك الزراعيين فى ذلك الوقت [٩] .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر ظلت الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى تنمو كمياً دون أن تنمو كيفياً إلا فى أضيق الحدود ، والمقصود بهذا النمو الأخير هو نموها فى المجالين الصناعى والتجارى ، ومما يلاحظ بصفة عامة ان هذا النمو المحدد الذى حققته تلك الطبقة فى المجالين المذكورين لم تحققه إلا فى ظل انشغال القوى الأوربية عن مصر بالحروب التى كانت تنشأ فيما بينها ، ففى أثناء **الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩)** انقطعت طرق المواصلات بين مصر وأوروبا مما شكل صعوبات أمام الأولى لاستيراد السلع الصناعية من الأخيرة وعاد الكثير من الأجانب إلى بلادهم فأتاح ذلك الفرصة لأهل الحرف التى كانت قد أوشكت على الانقراض للظهور مرة أخرى ، فانتعشت صناعات الدباغة والأدوات الجلدية والأثاث وكثرت معاصر الزيوت ومطاحن الغلال وورش السبك والحدادة والصناعات الدقيقة . كما كثرت الأموال فى المدن والقرى ونشطت التجارة وارتفعت الأسعار وغنم التجار وأصحاب الحوانيت الكثير من الأموال التى كانت الجيوش البريطانية قد انفقتها فى مصر وبعبارة موجزة استفادت الشرائح الصناعية والتجارية الوسطى من تلك الفرصة الفريدة للنهوض وتعويض ما أصابها من جمود [١٠] .

كما ان هذه الطبقة قد استطاعت ان تحقق نمواً ملحوظاً فى المجالين المذكورين أثناء الحرب العالمية الثانية ، فلقد لوحظ أن عدد المنشآت الصناعية قد ارتفع من ٣٠٠ و٧٠ منشأة عام ١٩٢٧ إلى ١٢٩٫٠٠٠ ألف منشأة فى نهاية عام ١٩٤٤، كان من بين هذا العدد الأخير حوالى ٢١.٦٥٢ مصنعا يشتغل بالإنتاج ويعمل بكل منها أقل من خمسين عاملاً والباقى يعمل بالإصلاح والصيانة [١١] كما قد لوحظ أن عدد المتاجر قد ارتفع من ١٣٨٫٦٧٥ متجراً عام ١٩٣٧ إلى ٤٢٣ر ١٥١ متجراً عام ١٩٤٧ كان من بينها ١٤٧٫٨٤٥متجراً يملكها المصريون [١٢] .

ومنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ أخذت هذه الطبقة تنمو تدريجيا إلى أن حققت أقصى معدلات النمو فى السيتينات ، وكانت هذه الطبقة قد حققت هذا النمو فى الستينات فى ظل القرارت الاشتراكية التى صدرت فى مستهلها ، وهى القرارت التى أقصت الطبقة العليا عن الساحة وأفسحتها أمام الطبقة الوسطى ، حيث ازدادت الأحجام النسبية للموظفين العاملين بجهاز الدولة والقطاعين العام والحكومى، كما ازدادت الأحجام المماثلة لأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة ، فضلا عن أصحاب الملكيات الزراعية المماثلة أيضا.

ولقد كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى تأثيرات سلبية قوية على نمو هذه الطبقة كما وكيفاً ، فلقد كان لإغراق هذه السياسة، الأسواق المصرية بالسلع الاستهلاكية الأجنبية أن أغلقت الكثير من المصانع المتوسطة والصغيرة أبوابها نتيجة لتراكم المخزون السلعى وتحول أصحابها إلى مزاولة الأنشطة الجديدة المرتبطة بتلك السياسية كما أن الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية المرتبطة بتلك السياسة قد ازدهرت على حساب الانشطة المماثلة التى كانت مرتبطة

بسياسة نظام رأسمالية الدولة الوطنية فى الستينات، كما كان لهذه السياسة تأثيرات مماثلة على النمو الكيفى للطبقة الوسطى سنشير إليها فيما بعد عندما نتحدث عن الدور.

الدور

حددت طبيعة نشأة وتكوين الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى المعاصر وذلك بالتضافر مع نوعية علاقة هذا المجتمع بالقوى المسيطرة عالمياً- طبيعة الدور الذى لعبته هذه الطبقة فى هذا المجتمع فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية ، ولعل طبيعة الدور الذى لعبته هذه الطبقة فى ذلك المجتمع تتضح أكثر إذا ما قورنت بطبيعة الدور الذى لعبته نظيرتها فى المجتمع الأوروبى إبان انتقاله من الإقطاع إلى الرأسمالية.

فلأن الطبقة الوسطى فى المجتمع الأوروبى كانت قد نشأت ، وكما ذكرنا فى رحم أسلوب الإنتاج الإقطاعى كطبقة جديدة حاملة لعلاقات إنتاجية رأسمالية جديدة مناقضة للعلاقات الإنتاجية السائدة، واستطاعت أن تغير هذا المجتمع تغييراً جذرياً فإنها كانت لذلك طبقة ثورية. وهى كانت كذلك أيضا لأنها -وكما يذكر **عاصم الدسوقى**- سيطرت على عناصر الاقتصاد وجعلت الحكومة تقر التشريعات اللازمة لتحقيق تلك السيطرة ، ولأنه أيضا ظهر من بين صفوفها نفر من المفكرين الذين مهدوا الطريق أمامها لتولى السلطة.

عندما تكلموا عن أصل القانون ، **ونقدوا الحق الإلهى للملوك فى الحكم ، نادوا بالعقد الاجتماعى لتنظيم العلاقة بين الحاكم ،المحكوم** ... وهو التطور الذي كان قد انتهى بالقضاء على حكم الملوك والأباطرة وتولى البورجوازية الحكم لتصبح جزءا من مكونات الطبقة العليا في المجتمع وإحدى شرائحها علي طريق تطورها التاريخى المعروف (١٣).

والواقع أن دور هذه الطبقة فى المجتمع الأوروبى لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى حد قيامها بالفصل بين الدين والدولة ، بل والفصل بينه وبين العقل، واحترام هذا الأخير والاحتكام اليه عند النظر للظواهر الطبيعية والاجتماعية على نحو هيأ الفرصة لتطوير العلوم بشقيها الطبيعى والاجتماعى. كما أن هذا الدور قد شمل أيضا قيام تلك الطبقة بارتياد الكشوف الجغرافية والهجرة إلى البلاد الجديدة وغزو البلاد القديمة وفتح أسواقها أمام المنتجات الصناعية الأوروبية . ولقد كان من نتيجة ذلك أن حولت هذه الطبقة المجتمع الأوروبى من مجتمع ساكن ومغلق يعيش داخل حدوده فى العصر الإقطاعى إلى مجتمع ديناميكى مفتوح يعيش خارج حدوده فى العصر الرأسمالى.

أما الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى فلأنها لم تنشأ كطبقة حاملة لعلاقات إنتاجية جديدة مناقضة للعلاقات الإنتاجية السائدة، وإنما نشأت بقرارات من الدولة ذاتها وفى حمايتها ، فإنها لذلك لم تكن طبقة ثورية . حيث التشريعات اللازمة لتحقيق تلك السيطرة. وهذه الطبقة لم تكن ثورية كذلك لأنه لم يتوفر بين أبنائها نفر من المفكرين الذين يتصدون لمسألة تديين السياسية والفكر والبدء فى عقلنة الدين من خلال رده إلى سياقه التاريخى وتحديد العلاقة بينه وبين قوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهل من انطلاق تلك القوى وتثويرها للمجتمع المصرى. إذن هذه الطبقة فى المجتمع المصرى لم تكن طبقة ثورية مثلما كانت نظيرتها فى المجتمع الأوروبى لأنها لم تستطع القيام بما قامت به هذه الأخيرة فى مجتمعها.

نشأت هذه الطبقة إذن فى المجتمع المصرى وهى تحمل فى ضمير عناصرها روح وقيم الارتماء فى أحضان الحكومة، «إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه» وروح الولاء لها وليس التمرد عليها ، وروح الخضوع لها وليس مجابهتها والسيطرة عليها وروح الاقتناع بما تقرره لها دائما وأبداً. ومن هنا اتخذ معظم أفرادها- ولا يزالون- مواقف يغلب عليها الطابع الانتهازى (١٤).

ومن المهم الإشارة فى هذا الموضع إلى أن هذه الروح والمواقف لا تتصف بها جميع الشرائح والفئات الاجتماعية التى تتألف منها إلى مواقف طبقتها هى، أما الشرائح والفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا التى تتألف منها هذه الطبقة ، وإنما تتصف بها فقط فئات الموظفين والشرائح الصناعية والتجارية العليا التى تدفعها مصالحها إلى اتخاذ مواقف أقرب إلى موقف الطبقة العليا منها هذه الطبقة فإنها تتخذ فى الغالب مواقف أقرب إلى مواقف الطبقة الدنيا منها إلى مواقف الطبقة التى تنتمى هى إليها أيضا أى إلى مواقف تتصف بطابع جذرى أكثر مما تتصف بطابع وسطى أو انتهازى أو توفيقى. ومما يضاف هنا أن هذه الشرائح والفئات الاجتماعية- أى الوسطى والدنيا -التى تتألف منها هذه الطبقة هى التى لعبت-بالتكاتف مع الطبقة الدنيا-الدور الأكبر فى تطوير المجتمع المصرى اقتصاديا واجتماعيا وفكرياً فى العصر الحديث.

ولما كانت الثورات الوطنية تعد محكاً أساسياً للحكم على طبيعة المواقف الطبقية المختلفة فى أى مجتمع، فسوف نتخذ من مواقف الطبقة الوسطى فى الثورات الوطنية التى شهدها المجتمع المصرى فى العصر الحديث محكاً أساسيا للحكم على طبيعة مواقف تلك الطبقة فى هذا المجتمع طوال ذلك العصر.

ففى ثورة ١٩١٩ اشتركت كافة الطبقات الاجتماعية فى هذه الثورة من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى غير ان المصلحة الخاصة لكل طبقة من هذه الطبقات هى التى حددت دورها فى هذه الثورة ،فلقد اشتركت الطبقة العليا من كبار الملاك الزراعيين فى هذه الثورة مطالبة باستقلال الوطن من أجل الاستئثار بخيراته بعيدا عن هيمنة الانجليز والعثمانيين وعن بقية القوى الاستعمارية الأخرى. ولقد صاغت هذه الطبقة أسلوب اشتراكها فى تلك الثورة فى شعار المطالبة بالاستقلال بالوسائل المشروعة الذى رفعه الوفد. وفى حين اشتركت هذه الطبقة فى تلك الثورة تحت هذا الشعار، اشتركت فيها أيضا الطبقة الدنيا (العمال والفلاحون) ولكن تحت شعار آخر، حيث اشتركت فيها هي الاخرى مطالبة بالاستقلال الوطنى على أن يكون ذلك مقرونا بتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن أجل ذلك رفعت هذه الطبقة شعار «الخبز والحرية والاستقلال» وهو شعار يختلف فى مضمونه ودلالاته عن مضمون ودلالات الشعار الذى رفعته الطبقة العليا.

أما الطبقة الوسطى فإنها هى الأخرى كانت قد اشتركت فى هذه الثورة ولكن بأسلوب يغلب عليه طابع السلبية والمهادنة . ذلك أنه فى الوقت الذى كان العمال فيه يشنون إضرابهم العام والفلاحون يخوضون فيه المعارك الضارية بالسلاح ضد قوات الاحتلال، اكتفت الطبقة الوسطى برفع شعارات مثل شعار مقاطعة البضائع الانجليزية ومقاطعة تعلم اللغة الانجليزية (٦٥) . بل أن بعض فئات هذه الطبقة -وبخاصة فئة الموظفين- لم يشترك أفرادها فى هذه الثورة إلا بعد أن انفضح أمرهم أمام الجماهير على لسان خطاب كان «اللورد كيرزن» قد ألقاه فى ٢٤ مارس ١٩١٩- ونشرته الصحف المصرية فى ٢٧ من الشهر نفسه-موجهاً الشكر فيه لموقف الموظفين ورجال الجيش والبوليس المسالم من الثورة. بل إنهم لما اشتركوا فى هذه الثورة بدافع من ذلك

الموقف المحرج فإن اشتراكهم هذا لم يتعد الإضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام لا أكثر (١٦).

وفي ثورة ١٩٥٢ لم يحدث وان اشتركت الطبقات الاجتماعية في هذه الثورة بشكل مباشر وفعال. وإنما ما حدث هو أن بعض ضباط الجيش الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى- بكل شرائحها وفئاتها -هم الذين قاموا بهذه الثورة، ثم أيدت عناصر هذه الطبقة ذاتها وعناصر الطبقة الدنيا قيام تلك الثورة وساندتها فيما بعد.

واذا ما سلمنا -مؤقتا- بأن هذه الثورة كانت ثورة الطبقة الوسطى، فإنها قد طبعت قادتها بطابعها الخاص. أي أنها طبعتهم بطابع التردد والانتظار والوسطية والتوفيقية. يدلل على ذلك مثلاً، أنه على الرغم من أن هؤلاء القادة قد قاموا في العام الأول للثورة بضرب الجناح الزراعي للطبقة العليا عندما قاموا بإصدار القانون الأول للإصلاح الزراعي في العام نفسه. فإنهم لم يمسوا جناحها الصناعي والرأسمالي إلا بعد ثماني سنوات من القيام بالثورة وذلك عندما أصدروا قرارات يوليو الشهيرة عام ١٩٦١. حيث أنهم ظلوا ينتظرون طوال هذه السنوات هذا الجناح الصناعي كي يترجم فوائضه المالية في إنشاء المزيد من المشروعات الصناعية -بدلاً من ترجمتها في إنشاء العقارات والأراضي الزراعية- بما يفضي في النهاية إلى تحقيق التحول الصناعي في البلاد، ولكن لما تأكد أن هذا الجناح قد تقاعس عن القيام بذلك اضطروا إلى إصدار القرارات المذكورة.

ومما تجدر الإشارة اليه هنا هو أن الطبقة، ممثلة في معظم قادة الثورة، لم تستطع تحقيق الإنجازات الملموسة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- وهي بالمناسبة الإنجازات التي ما زال المجتمع المصري يعتمد عليها الآن -الا بعد أن حسمت تذبذبها وترددها وابتعدت عن الطبقة العليا، وحجمت نفوذها، ووضعت سقفا لنموها، وانحازت إلى الطبقة الدنيا- أو قل الطبقة الشعبية- الأداة الحقيقية لتحقيق هذه الإنجازات وغاياتها المنشودة.

وكانت قرارات يوليو الاشتراكية التي صدرت عام ١٩٦١، والقرارات الأخرى التي سبقتها، قد أدت إلى اضمحلال الانتاجين العقاري المختلط والرأسمالي وتبلور أشكال انتاجية جديدة أهمها القطاعان العام والحكومي، فضلا عن القطاع الخاص في حجمه المتوسط «الرأسمالية الوطنية». وكانت هذه الأشكال الإنتاجية الجديدة قد اصطفت واندمجت مع بعضها البعض في نظام جديد عرف فيما بعد بنظام رأسمالية الدولة الوطنية.

وفي ظل هذا النظام الأخير استطاعت الطبقة الوسطى أن تقود، وبنجاح كبير -وبخاصة طوال الستينات -عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المصري، فتحت قيادتها أمكن إقامة المشروعات الصناعية العملاقة كتلك التي أقيمت في حلوان والمحلة الكبرى، وأمكن بناء السد العالي، كما أمكن تحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية وإحداث طفرة ملحوظة في التنمية الثقافية. كما أمكن محورة الشعب المصري كله حول أهداف قومية محددة وصنع مكانة مرموقة له على خريطة السياسة الدولية، وكان من بين تداعيات ذلك أن قفزت الشرائح والفئات الاجتماعية المدنية التي تتألف منها هذه الطبقة إلى قمة الهرم الطبقي لهذا المجتمع .وذلك عندما تولت عناصرها قيادة العملية الانتاجية في البلاد كمهندسين وفنيين في المصانع وقناة السويس والسد العالي ورواد للصحراء وعلماء وباحثين ومدرسين بالجامعات والمعاهد العليا والمدارس.

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي لعبته هذه الطبقة في تنمية المجتمع المصري- اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا- في ظل نظام رأسمالية الدولة الوطنية في الستينات، وعلى الرغم أيضا من أن هذا النظام كان يهدف إلى اضفاء التماسك والترابط على التحالف الطبقي القائم آنذاك والذي كانت تتوسطه هذه الطبقة بمختلف شرائحها وفئاتها، فإن الطابع الوسطي للعلاقات الإنتاجية التي نهض عليه هذا النظام ذاته قد أدى- وذلك بالتضافر مع العوامل الخارجية - إلى نمو هذه الطبقة إلى الحد الذي انقلبت عليه وجاءت بدلاً منه بنظام يكفل لها مواصلة نموها الرأسي، وهو نظام رأسمالية الدولة التابعة.

وكانت الشرائح والفئات الاجتماعية العليا من الطبقة الوسطى قد لعبت بالتحالف مع بقايا الطبقة العليا القديمة- الدور الأساسي في تقويض نظام رأسمالية الدولة الوطنية، والمجيء بدلاً منه بنظام رأسمالية الدولة التابعة الذي تم الأخذ به منذ الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي بموجب صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتعديلات اللاحقة عليه، وهو النظام الذي أصبح بدوره ينهض على عدة أشكال إنتاجية- تأخذ جميعها بآليات النظام الرأسمالي أهمها القطاع العام (قطاع الاعمال العام حالياً) والقطاع الخاص والقطاع المشترك والقطاع الأجنبي.

ولقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى حدوث انقسام داخلي بين صفوف الطبقة الوسطى وظهور حالة من الصعود والهبوط بين مختلف شرائحها وفئاتها الاجتماعية. حيث أدت هذه السياسة إلي صعود الشرائح والفئات الاجتماعية التي أصبحت مرتبطة بالنظام الرأسمالي الجديد، مثل التجار والسماسرة وتجار العملة وتجار المخدرات وأصحاب الشقق المفروشة وأصحاب البوتيكات والوسطاء والسباكين والنقاشين والسمكرية ومن في حكمهم. وفي حين أدت هذه السياسة إلى صعود هذه الشرائح والفئات الاجتماعية، فإنها قد أدت على الجانب الآخر إلى هبوط الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى- وبخاصة تلك الشرائح والفئات التي قادت العملية الانتاجية أثناء الستينات -مثل كبار الموظفين والمهندسين والأطباء والصحفيين وأساتذة الجامعات والقضاة ومن في حكمهم.

ولقد كان من نتيجة ذلك أن فقدت الطبقة الوسطى الدور الذي كانت تلعبه في الستينات، وأصبح المجتمع المصري في ظل هذه السياسة الجديدة يعاني من أزمة حقيقية بالفعل على كافة المستويات، فعلى المستوى الاقتصادي أصبح هذا المجتمع يعاني من أزمة تزايد الديون الخارجية والبطالة والارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات وتحميل الكادحين عبء هذا التزايد المتواصل في الأسعار من خلال تجميد المرتبات والغاء الدعم والتوسع في الضرائب غير المباشرة، وعلى المستوى الاجتماعي أصبح هذا المجتمع يعاني من ظاهرة الاستقطاب الطبقي الحاد التي في ظلها يزداد الأثرياء ثراء ويزداد الفقراء فقراً وظاهرة الاغتراب والهجرة للخارج والتفكك الأسري والتدهور القيمي وتعاطي المخدرات وانتشار التطرف، وعلى المستوى السياسي أصبح هذا المجتمع يعاني من ظاهرة احتكار الحزب الحاكم للسلطة وفرض قيود شديدة على النشاط الجماهيري للأحزاب الأخرى، وكذلك من تقييد حرية النقابات المهنية والعمالية وتزييف الانتخابات. ولكن في ظل أي ظروف يمكن للطبقة الوسطى أن تستعيد قوتها، وبالتالي أن تعين المجتمع المصري على تخطي أزمته الراهنة؟

الإمكانية

تدعو الاحاطة بطبيعة الحلول المطروحة الآن في مختلف الدوائر الفكرية والسياسية لمواجهة أزمة الطبقة الوسطى- ومن ثم لمواجهة أزمة المجتمع المصري -إلى تصنيف هذه الحلول

فى ثلاثة اتجاهات أساسية على النحو التالى:

الاتجاه الأول: يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه من الممكن مواجهة أزمة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى فى إطار النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى القائم حالياً بكل مساوئه ، وهذا الاتجاه يتبناه -منذ فترة -مفكرو التحالف الطبقى القائم الذى تتلاقى مصالحه مع مصالح التحالف الطبقى الرأسمالى العالمى دونما اعتبار لمصالح القاعدة الشعبية العريضة للمجتمع المصرى ، حيث ينطلق هؤلاء المفكرون من رؤية مشابهة تقريباً للرؤية التى ينطلق منها مفكرو الرأسمالية العالمية الذين يبررون نظرياً توفير الحرية الكاملة لحركة رأس المال والعمل وإلغاء الحواجز القومية المعوقة لتلك الحرية.

وأصحاب هذا الاتجاه فى مصر يذهبون إلى أن دور الدولة فى هذا المجال يجب أن يقتصر على توزيع الأدوار بين مختلف الطبقات الاجتماعية وضبط قواعد اللعبة الاجتماعية فيما بينها ، مع توفير التدابير والإجراءات اللازمة لإعادة التماسك إلى الطبقة الوسطى، وهم يشجعون الحكومة فيما تتخذه من إجراءات وتدابير فى هذا الصدد مثل تشجيع إقامة الصناعات فى المدن الجديدة وتخفيض أسعار الأراضى اللازمة لإقامة تلك الصناعات عليها، وإعفاء هذه الصناعات من الضرائب المفروضة على مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، والمساهمة فى منح القروض المالية ذات الفائدة المخفضة للمشروعات الصناعية أو الحرفية الصغيرة التى يرغب الشباب فى إنشائها، وتوزيع الأراضى المستصلحة على الشباب حديثى التخرج من الجامعات.

والواقع أن هذا الاتجاه- والذى تم الأخذ به منذ بداية الثمانينات تقريباً- لم يؤد إلى حل أزمة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى فيما لو تدخلت الدولة من جديد ومن ثم إلى حل أزمة المجتمع المصرى ، ذلك أن محاولته الرامية إلى حل أزمة تلك الطبقة فى ظل القيود السياسية المفروضة عليها وعلى الطبقة الأدنى منها لم يؤد إلا إلى تقوية الطبقة العليا وتعزيز نفوذها على حساب هاتين الطبقتين، ومن ثم إلى لجم تطور هاتين الطبقتين الأخيرتين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

الاتجاه الثانى: يذهب أصحاب الاتجاه إلى أنه من الممكن مواجهة أزمة الطبقة الوسطى فى العملية الإنتاجية والخدمية . وهذا الاتجاه يتبناه بعض المفكرين الناصريين واليساريين. غير أن هذا الاتجاه يصطدم بحقيقة أن هذه الأزمة هى من صنع هذه الطبقة ذاتها عندما كانت تهيمن على الدولة فى الستينات، كما انه يصطدم بحقيقة أن روح العصر الجديد الذى باتت تهيمن عليه الرأسمالية كى تزرع نقيضها وتأتى بعصر جديد للإنسانية.

الاتجاه الثالث: يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه من الممكن مواجهة أزمة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى من خلال قيام تحالف يسارى يجمع بين الشرائح والفئات الدنيا من الطبقة الوسطى وبين الطبقة الدنيا ككل ليدخل فى مواجهة مع التحالف الطبقى القائم المؤلف من الطبقة العليا والشرائح العليا من الطبقة الوسطى من أجل تشريك النظام القائم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وهذا الاتجاه يتبناه الآن كثير من المفكرين الماركسيين والشيوعيين واليساريين على وجه العموم . غير أن هذا الاتجاه يصطدم بحقيقة أساسية وهى أن العصر -والذى بدأ منذ انهيار النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى وبلاد الكتلة الشرقية (سابقاً) -لم يعد هو عصر التشريك بقدر ما أصبح عصر الرسملة ، وأن هذا هو ما حدث بالفعل فى مصر إلى حد أن الدعوة فيها إلى التشريك أصبحت أشبه ما يكون بالصرخة فى الصحراء.

والمعتقد أن حل أزمة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى- ومن ثم حل أزمة هذا المجتمع ككل- تتمثل في تطبيق مفهوم «الحرية» على كافة المستويات وتوظيف هذا التطبيق على نحو يفضى إلى تطوير القوى الانتاجية فى هذا المجتمع باستمرار، فعلى المستوى السياسى يجب إزالة كافة القوانين المتعلقة بفرض حالة الطوارئ والمتعلقة بكبت الحريات العامة والخاصة ، ومنع النقابات المهنية التى تعبر عن مصالح الطبقة الوسطى والنقابات العمالية التى تعبر عن مصالح الطبقة العاملة الحرية الكاملة فى التعبير عن مصالح هاتين الطبقتين ، كما يجب كسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة ومنح الجماهير الحرية فى تكوين الأحزاب السياسية المعبرة عنها ،وضمان نزاهة الانتخابات العامة .. الخ ،. وعلى المستوى الاقتصادى يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع الكفاءة الانتاجية فى الزراعة والصناعة ، ومحاولة ربط الأشكال الانتاجية القائمة ببعضها البعض ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بإغراء أفراد الطبقة الوسطى باستثمار فوائضهم المالية إما فى مشروعات زراعية وصناعية ضخمة مشتركة وإما فى مشروعات فردية صغيرة. وعلى المستوى الثقافى يجب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان حرية العقل والفكر بعيداً عن أية وصاية عليها سوى العقل نفسه .. إلخ.

وفى ظل هذا المناخ وحده يمكن للشرائح والفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا التى تتألف منها الطبقة الوسطى أن تدخل فى تحالف مع الطبقة الدنيا ضد الطبقة العليا كى تخلق منها طبقة منتجة. وفى ظل هذا المناخ وحده أيضا يمكن للطبقة الوسطى أن تحل أزمتها- ومن ثم أن تحل أزمة مجتمعهامرحلياً-فى إطار تطور اجتماعى صاعد للمجتمع المصرى يسير فى إطار التطور الاجتماعى العام للبشرية نحو مرحلة أرقى بكثير من مرحلة الرأسمالية.

---

(١) حول هذه الخصائص، راجع : فؤاد مرسى : هل أفلست الطبقة الوسطى فى مصر، مجلة اليسار ، أغسطس ١٩٩٠، ص٧٧.

(٢) أنظر ، المرجع السابق، ص٧٨.

(٣) راجع الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع فى البلاد النامية ودراسة الطبقة الاجتماعية-عرض نقدى ورؤية نظرية ، الطبعة الثانية، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٣-١٥٧.

(٤) راجع، مأزق الطبقة الوسطى، مجلة الهلال، ديسمبر١٩٩١، ص٤٤.

(٥) راجع، محمود جاد: التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى العصر الحديث.

(٦) انظر ، عاصم الدسوقى: مأزق الطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص ص ٤٨-٤٩.

(٧) أنظر ، فتحى عبد الفتاح: الثورة العرابية والملاك العقاريون ، الطليعة ، سبتمبر ١٩٧١، ص. ٨٩.

(٨) المرجع السابق، ص٨٦.

(٩) انظر، على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧، ص٢٨١.

(١٠) انظر، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٦ ، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة١٩٨٣، ص٧٣.

(١١) انظر، المرجع السابق، ص ص ١٣٦-١٣٧.

(١٢) انظر، المرجع السابق، ص١٣٨.

(١٣) أنظر ، مأزق الطبقة الوسطى، مرجع سابق ص٤٩.

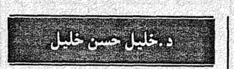
(١٤) انظر ، المرجع السابق ص ص ٤٩

(١٥) انظر ، رفعت السعيد ثورة ١٩١٩ -المقدمات .. والمواقف الطبقية المختلفة ، الطليعة ، مارس ١٩٦٩ ، ص٢٣.

(١٦) انظر، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ،مرجع سابق، ص ص ١٣١- ١٣٢.

النموذج السوفيتى والاشتراكية (٦)

الاشتراكية.. والأديان



استغلت القوى الإقطاعية والرأسمالية والرجعية الأديان ، استغلالا مكثفا لمهاجمة الاشتراكية. واشتد الهجوم ، بصفة خاصة ، على ماركس والماركسيين ، فاتهموا بعدائهم للدين وبالإلحاد ، واسيئ تفسير الأديان ، ومسخت نصوصها ، للقيام بحرب شعواء ضد أولئك الذين يناضلون لتحرير الإنسان، مما تفرضه عليه تلك القوى من قهر واستغلال وامتهان.

وقد أثر الذين يقودون تلك الهجمة الشرسة من بعض المشتغلين بالأديان ، وبصفة خاصة صغارهم ، الذين يرددون هذه الاتهامات الكاذبة ، بعضهم بحسن نية، متأثراً بما يقوله البعض من كبار المتحدثين باسم الأديان.

إن الذين يهاجمون الاشتراكية هم أصحاب المصلحة فى هذا الهجوم ، لقد تكون حلف «غير مقدس» من هذه الفئات ، وبعض المتحدثين الكبار باسم الأديان، أعضاء فى هذا الحلف ، فهم أثرياء ، يستغلون الإنسان ويصنعون ثرواتهم من جهده ، وعرقه وفائض عمله ، ولذلك فهم شركاء فى الوليمة الرأسمالية وهناك موقعان فى الأدب الاشتراكى ، استغلتهما هذه الفئات المعادية للإنسان :

الأول : حينما جاءت عبارة «أفيون الشعوب» فى نقد ماركس لفلسفة هيجل «المثالية».

والثانى : يتعلق بفكرة «المادية التاريخية»

وسوف نتناولهما على التوالى:

أولا : عبارة .. «أفيون الشعوب»

فى مقالة سابقة فى «اليسار» وفى الأهالى ، أشرت إلى أن الهجوم الذى شنه ماركس وانجلز ولينين ، وغيرهم من الماركسيين ، **كان على رجال الدين وليس على الدين نفسه** ، واستندت إلى أن هؤلاء المفكرين كانوا ثواراً ، يتوجهون بدعوتهم الثورية إلى الجماهير ، وهؤلاء فى المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء ، لهم عقائدهم الدينية ، التى يقدسونها ، فليس منطقيا أن يدمروا دعوتهم للثورة على الظلم الرأسمالى والإقطاعى ، وعلى الاستغلال البشع للإنسان ، بأن يهاجموا معتقدات الجماهير الروحية ،وقلنا إن قراءة النصوص الماركسية ، تبين أن المفسرين الكبار للأديان ، هم المقصودون ، فهم حلفاء ، للرأسماليين والإقطاعيين ، بل كانت الدوائر الدينية فى العصور الوسطى ، التى استمرت نحو اثنى عشر قرناً من عمر الزمان ، تحكم أوربا ، وتتملك أراضيها ، بطريقة أبشع من أمراء الإقطاع أنفسهم . وفى التحليل العلمى للظلم الاجتماعى . يستوى لابس القبعة ، أو العمة ، أو العقال ، أو حاسر الرأس.

والاشتراكية ، أو الماركسية ، ليست دينا ، يراد له أن يحل محل الأديان ، سماوية أو غير سماوية ولكنها نظام اقتصادى اجتماعى، يقوم على تحليل علمى، يؤدى للقضاء على الرأسمالية ، ومعوقاتها ، وإقامة نظام يحقق العدل والمساواة والحرية والكرامة للإنسان.

كارل ماركس



لهذا ، فالقراءة المتعمقة للأدب الاشتراكى ، توضح أننا أمام دعوة لشن حرب على أعداء الانسان وإحلال الاشتراكية محل الرأسمالية ، ولسنا ، بأية حال أمام دعوة ضد الدين ، ولكننا أمام قوى شرسة ، تستعبد الإنسان، اشترك بعض المفسرين الكبار للأديان فى التحالف معها . ولابد من مهاجمتها . بل إن الإنسان المؤمن حقيقة، يجب أن يسهم فى هذا الهجوم ، فهو دفاع عن الأديان لكى لا يستخدمها رجال يقحمون إسم الله فى الاستغلال للبشر.

ويبدو أن بعض السلوكيات الخاطئة فى الفترة «الستالينية» ، قد قوت من ذلك الانطباع بأن الاشتراكية تتعارض والأديان .. فقد حدث خلط بين الدين ، والمفسرين لنصوصه ، فاتخذت إجراءات غير رشيدة لتحويل بعض الكنائس إلى متاحف . ومن المعروف أن بعض الكنائس الأخرى بقيت مفتوحة:

وهذا هو «جارودى» المفكر الفرنسى، الذى أعلن إسلامه فى الآونة الأخيرة ، يؤيد وجهة نظرنا القائلة بأن المقصود بالهجوم ، هم رجال الدين، وليس الدين ذاته، وذلك فى موجز«لتاريخ الاتحاد السوفيتى» الذى ينشر مسلسلا فى«اليسار» وترجمه «نورا أمين» حيث يقول: **«كان ماركس فى مقدمته لنقد فلسفة «هيجل»يشبه روح التحالف المقدس المضاد للشعوب ب «أفيون الشعوب» وكان يرى أن الدين تعبير عن الضيق الإنسانى واعتراض عليه»**

لهذا كان شاغل ماركس الأكبر كشف القوى المضادة للشعوب ، التى تفسر النصوص الدينية تفسيراً يخدم أعداء البشرية ، ويستخدمون هذا التفسير كأفيون يخدر الشعوب ، ويثنيها عن النضال ضد القوى المعوقة لتقدمها.

ثانيا: المادية التاريخية ودور العامل الاقتصادى:

لسنا فى مجال بحث تفصيلى لفكرة المادية التاريخية ، فهذا سينقلنا إلى فرع آخر من المعرفة ، هو «الفلسفة» ، ويغرقنا فى خضم طويل من المقارنات بين النظريات المادية والمثالية ، وهذا ليس موضوعنا فموضوعنا

محدد، هو الرد على «الدعاية الكاذبة» التى يثها الرجعيون والرأسماليون ضد الاشتراكية.

يقرر ماركس إن أى مجتمع معين (أو فترة تاريخية) يشكل أساسا بواسطة نمط الإنتاج . والبنية العلوية السياسية ، أو الأخلاقية أو المثالية لذلك المجتمع، تعتبر انعكاسا لقاعدتها الاقتصادية وليس العكس.

ويستند ماركس وانجلز إلي فروض ليست تحكمية أو عقائدية ، ولكنهما يتخذان من الأفراد الحقيقيين ، ونشاطهم والظروف المادية التى يعيشون فى ظلها ، سواء كانت موجودة فعلا ، أو أوجدوها بنشاطهم ، يتخذون منها عناصر لبناء نظريتهم التى يمكن التحقيق منها بطريقة عملية ، على أنهما يقرران أن هذا لا يتضمن بحال من الأحوال أن الأفكار لا يمكن أن تكون فعالة، وليس لها تأثير ، فهى لا شك مؤثرة . وهناك تفاعل بين البنية العلوية المثالية والقاعدة.

على أن النظرية تعطى ثقلا خاصا للعنصر الاقتصادى ، فالاحداث وظروف الحياة تباشر تأثيرا قويا على الأفكار ، التى كانت سائدة فى فترة معينة ، بينما الأفكار فى نفس الوقت يمكن أن تؤثر فى الحادثات ولكنه تأثير مقيد.

وقد استحدثت المادية التاريخية لتعارض النظرية القائلة بأن التاريخ يفسر عن طريق النمو الذاتى للأفكار ، حيث يقرره «هيجل» أن كل خطوة فى الحركة «التاريخية» يحددها مبدء غريب ، يتمثل فى روح ، أو عبقرية وطنية غريبة. ويحمل الدين والسياسة والأخلاقيات والتشريع ، وحتى العلم والفن والمهارة الميكانيكية ، تحمل جميعها طابعها

ويمثل نمط الإنتاج «عند ماركس العمود الفقرى للمجتمع . ويشمل مجموعتين من الأشياء : قوى الإنتاج ، وكذلك العلاقة الاجتماعية للإنتاج ، ويقصد بها العلاقات الاجتماعية بين الرجال ، التى تنشأ من علاقاتهم المتنوعة بالقوى المنتجة. ويكون النزاع بين الرجال، الذى ينبثق من علاقات الإنتاج المتضادة العلاقة بين العمال والرأسماليين) يعتبر القوة الدافعة الأساسية للتاريخ.

هذا التوكيد على الصراع الطبقى أكد فى المانيفستو الشيوعى عام ١٨٤٨: «تاريخ المجتمع الإنسانى كله فى الماضى أو الحاضر ، هو تاريخ للصراع بين الطبقات" ويستند بطبيعة الحال على تحليل المجتمع منذ العصور البدائية، كمجتمع طبقى ، يعتمد على أشكال متنوعة من الاستغلال،وذلك بالاستيلاء على فائض قيمة العمل ، أو فائض المنتج المباشر بواسطة طبقة مهيمنة ، والمنتج المباشر هنا هم العمال والفلاحون.

لم يكن استطرادنا لعرض بعض ملامح المادية التاريخية ، لنثبت قوتها وواقعيتها، وتفسيرها لأحداث المجتمعات المختلفة فى الحقب التاريخية المتتابعة .. ولكن لنبين أن اتهام الاشتراكيين على أساسها بالإلحاد ، هذه الفكرة التى روج لها الرجعيون والرأسماليون، كان اتهاما باطلا وكاذبا وجهولا ، وأن الحقيقة وراء ذلك ، هو الدفاع عن جشعهم ، وامتصاص كدح العاملين من بنى البشر:

من هذا العرض المبتسر تتضح الأمور التالية:

١- حينما كتبت النظرية لم يقصد بها أن تكون نظرية كونية ، لا تقبل الجدل ، ولا يعترف بالنظرية الأخرى المثالية وإنما يعترف القائلون بها بأثر الاعتبارات الدينية والسياسية والأخلاقية والمثالية وغيرها ، ويقررون أن آثار هذه المسائل على القاعدة يكون تأثيرا متبادلاً.

٢-ليست النظرية فى صياغتها ، أو عندما استخدمها ماركس وصحبه تقصد الدين أو الإلحاد ، أو أى شئ من هذا القبيل، فهى لم تمس العقيدة ، ولم تدخل فى الفكر الإنسانى بمناسبة الايمان أو عدم الايمان.

٣- ماركس وانجلز، كانا يقصدان بها إبراز العنصر الاقتصادى فى تشكيل المجتمع الإنسانى ، ولا يترك المجتمع الإنسانى ، لأفكار غامضة، يستخدمها الإقطاع والرأسمالية فى استغلال الشعوب ، فعارضوا هذه الأفكار معارضة علمية ، يدعمها التاريخ فى مراحله المختلفة ، دون أن ينكرا دورالأفكار أيضا فى التأثير فى مسار التاريخ.

٤- يستخدم ماركس الفكرة فى نظامه العلمى الذى صاغه لنقد النظام الاقتصادى الرأسمالى، فهى جزء من منهج علمى ، استخدمه كأستاذ اقتصاد للوصول إلى وصف نمط الإنتاج وتحليله إلى قوى إنتاج وعلاقات اجتماعية للإنتاج (وبصفة خاصة بين العمال والرأسماليين) وذلك لبيان النهب الاجتماعى بواسطة الرأسماليين لفائض الناتج ، أو فائض قيمة العمل ، ومايبنى عليه من نظرية الاستغلال ، التى انفرد الفكر الماركسى بابرازها ، وتسليط الضوء عليها فى النظام الرأسمالى.

إذن فالفكرة اقتصادية ، تتعلق بنظام حياتى هو الإنتاج ، وبالنزاع بين طرفى الإنتاج ، أى بين المنتجين الحقيقيين (العمل) وبين أصحاب رؤوس الأموال . ،والوصول من ذلك إلى فكرة الصراع الطبقى ، التى تسود الإنتاج الرأسمالى . وهى ظاهرة قديمة جديدة ، سادت فى المجتمعات الإقطاعية بين رقيق الأرض وأمراء الإقطاع ورجال الدين . ،وسادت كذلك فى النظام الرأسمالى بين العمال وأصحاب رءوس الأموال . فما نشاهده الآن من مطالب فى ظل الرأسمالية ، ومايثور من نزاعات واضرابات حول الأجور وظروف العمل أو التشغيل ، ماز ال قائما ، ومازالت صوره موجودة تنذر بالأخطار التى تهدد ذلك النظام.

وقد انشغل أساتذة الاقتصاد وطلابه ، سواء كانوا اشتراكيين أم معارضين ، بهذا الجدل العلمى حول هذه الأفكار . ولم يكن



ماوتسى تونغ

ذلك اعتداء منهم على دين أو عقيدة، ولكنهم يبحثون علما حياتيا، يريدون به أن يصلوا إلى الحقيقة فيما يتعلق بقوى الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية بين الناس فى مجال الإنتاج.

الاشتراكية أقرب النظم إلى الأديان

ربما يكون التوضيح الذى تتضمنه هذه الحقائق، لموضوع من الموضوعات، التى فسرت تفسيرا سيئا، سواء بواسطة خصوم الاشتراكية، أو حتى فى أذهان بعض الاشتراكيين. ربما يكون لازما للفريقين جميعا: لما كانت الاشتراكية، هى النظام الاقتصادى والثقافى، المأمول من الجماهير العاملة الكادحة. فعلى الاشتراكيين المناضلين فى سبيل إقامة الاشتراكية أن يعلموا أنه ليس من مصلحة النضال، أن تترك شبهة للجفوة بين الأديان والاشتراكية. فالجماهير المدعوة للنضال، والذين ستقوم الاشتراكية بجهودهم، هذه الجماهير متدينة وليس من الرشاد أن يصدموا فى عقائدهم.. يجب علينا الإفلات من الفخ، الذى نصبته الرأسمالية والرجعية الدينية لنا، والذى كان سببا فى بعض البلاء على الأقل، فى ابتعاد فريق من الجماهير عن الثورة، وعن الاستجابة الفاعلة لدعوة التغيير. بل أن العقيدة الدينية هى وسيلة قوية لإقناع الناس بالثورة الاشتراكية، فالاشتراكية هى أقرب النظم الاجتماعية الاقتصادية إلى الأديان..

إن الأديان هى خطوات تقدمية فى المسار الحضارى للبشرية. فالدارس لمجتمع ماقبل موسى عليه السلام يعرف أن المجتمع الذى آمن بإله موسى كان مجتمعا أفضل، العالم المسيحى، بعد مجئ المسيح عليه السلام أكثر تقدما وأفضل خلقا وسماحة من المجتمع الذى كان سائدا قبل المسيح. والإسلام، كخاتم للرسالات الالهية، وبلغه محمد صلى الله عليه وسلم إلى العالمين، يعتبر أكرم وأكثر تحضرا وتقدما من عهود الجاهلية. هذه مسألة بديهية، لأن الله لم يبعث بهؤلاء الرسل، إلا ليكرم الإنسان ويشرف، ويضئ الطريق إليه للرقى والتقدم. إذن فالرجعية القائلة بتفسيرات للأديان، تدعم الظلم بين الناس، وترجع بالإنسان إلى الوراء عصورا سحيقة، وتبقى على الإنسان مبتذلا مهانا مستغلا من أخيه الإنسان، هى تفسيرات خاطئة، بل مضادة للأديان ولاتتفق مع حكمة الخلق، ومع تكريم الإنسان الواضح فى القرآن، وغيره من الكتب المنزلة.

كذلك فالتنظيم الاجتماعى، الذى يستغل الإنسان ويقهره، ويعدم حريته وعقله، وهما أغلى مالديه، يعتبر نظاما يتناقض مع الأديان. ومن الأنظمة التى تدخل تحت هذا النوع، النظامين الإقطاعى والرأسمالى.

موقف الاشتراكية من الأديان

١- إن الاشتراكية، من مجرد تسميتها، هى اشتراك الجماهير الحقيقى فى الحكم، وفى مجال الإنتاج، وتوزيع المنتجات توزيعا عادلا، حب العمل، الذى يبذله كل عامل، وسيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج، هو وسيلتها لإلغاء القهر والاستغلال والظلم الاجتماعى، التى يصبه عليها الرأسماليون والرجعيون. وبذلك يكرم الإنسان فى الاشتراكية، كجزء لايتجزأ من نسيجها. ومن ثم تكون أقرب الأنظمة إلى الأديان.

٢- عندما كنا نزور البلاد الاشتراكية فى شرق أوربا فى الستينات، لم نكن نجد نساء مومسات يتجولن فى الشوارع أو أمام الفنادق وداخلها، وكان ذلك فى نظر بعض زملائنا تأخرا! أما فى البلدان الرأسمالية فهناك آلاف النساء تستل الدعارة كراماتهن الإنسانية، وتبرز عفن النظام الرأسمالى، مهما كان غنيا متقدما. فهؤلاء النسوة لم يجدن فى ظل الرأسمالية وقيمها، وظائف شريفة يشغلنها. تشاعت بينهن البطالة، كما شاعت الفاحشة كمصدر للرزق!

وليس هذا تجنيا على المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، فالمتجول فى شوارع مدن أوربا والولايات المتحدة، وفنادقها، ومواخيرها يجد الظاهرة تبرز موبقات النظام.

وماحدث فى روسيا: تفكك النظام الاشتراكى، وسقط البلد فى براثن الرأسمالية، ونجده قد سقط أيضا، بين مخالب الدعارة والجريمة والمافيا. أصبح الآلاف من نساء هذا البلد تنهش الظاهرة أعراضهن. وقد كن يعملن من قبل أعمالا شريفة فى ظل نظام اشتراكى خلص المجتمع السوفيتى من التخلف، وأوصله إلى قيادة العالم، مع أمريكا، وأنتج بنسائه ورجاله، أرفع ألوان الفن، كالباليه والموسيقى والفولكلور.

٣- إن كثيرا من المبادئ، التى تحكم المجتمع الإنسانى، والتى توجد فى الاشتراكية، وتنعدم فى الرأسمالية، يوجد نظيرها فى الأديان، والسلوكيات الدينية:

أ- ففكرة العدل المطلق توجد فى الأديان، وتوجد فى الاشتراكية طبقا لنظرية فائض القيمة، والقضاء على الاستغلال.

ب- فى الإسلام توجد قاعدة "المال مال الله"، ويستخلف الله الإنسان فيه". وفى الاشتراكية رأس المال مملوك للجميع. ولاريب أن رأس المال حينما يخلف الله الإنسان فى ملكيته، فإنه يستخلف الإنسان فى شكله الجماعى، أى كل الناس. وليس الإنسان الفرد. فالعدل الالهى المطلق يفسر، بطبيعة الحال، بأن يستخلف فى ملكية المال خلقه جميعا، ولايعطى المال لقلة تسئ استخدامه، وتنفقه على ترفياتها، وعلى مايغضب الله، وتحرم الجماهير منه. ولهذا فالتفسير المنطقى، لهذه القاعدة الدينية، هى ملكية الشعب كله لرأس المال، كما تقول الاشتراكية.

ج- هناك قاعدة دينية، مستقاة من حديث شريف يقول: "**الناس شركاء فى ثلاثة: الماء، والكلأ، والنار.**" والماء لم يعد ماء للرى والشرب فقط، بل أصبح سدودا على الأنهار تولد كهرباء تدير المصانع، وآلات توسع فى الأراضى الزراعية. والنار هى الطاقة بكل صورها والكلأ هو الأرض اللازمة لرعى الماشية. وينطبق هذا بالقياس، ومن باب أولى، على الأرض الزراعية اللازمة لغذاء الناس، وكسائهم. فعباد الله أو خلقه لهم أولوية على الحيوان، فإذا كانت الأرض اللازمة لغذاء الأخير تكون شركة بين الناس، فمن باب أولى، الأرض اللازمة لغذاء الإنسان الذى كرمه الله بين خلقه جميعا. ويجب ألا تترك الأرض للقلة، فتعمل على احتكار خيراتها، وتجويع الناس. وقس على ذلك الصناعة، وتقديمها للأساسيات للناس، يجب كذلك ألا تكون محتكرة للقلة.

د- فى المسيحية، كان المسيح عليه السلام يبغض الملكية الخاصة. وقيل عنه أنه قال: "**الأغنياء لن يدخلوا ملكوت الله" الجنة"، إلا كما يدخل الجمل من ثم الخياط**"!.

وهكذا نجد الاشتراكية أقرب الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية إلى الأديان.

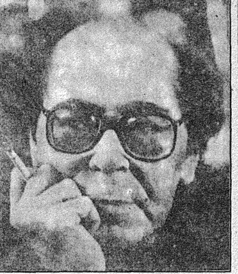
وقد يكون مثيرا أن نختتم هذه العلاقة الحميمة بين الاشتراكية والأديان، بمثل من الصين ومصر:

فى الستينات ذهب وفد من المثقفين المصريين الماركسيين لزيارة الصين. و قابلوا "**ماوتسى تونغ**" وفى اللقاء، تبارى الماركسيون فى الحديث عن المادية التاريخية والمادية الجدلية. واستمع لهم ماو، وعندما انتهوا، علق الرجل الذى قاد شعبا يقرب عدده من ربع سكان العالم فى معركة التحرر من الرأسمالية والفقر والتخلف قال لهم فى عبارة بسيطة معبرة: "**أنا اقترح عليكم حينما تعودون إلى بلدكم أن تذهبوا للصلاة مع الجماهير فى المساجد والكنائس**"!.



«ولأنى أعبد إنسان الكرة الأرضية أختلف مع العالم»

عبد الرحمن الخميسى



عبد الرحمن الخميسى
شاعر رومانسى يتحدى العالم

د. رفعت السعيد

الاسم : عبد الرحمن عبد الملك الخميسى

المهنة: صبى بقال- كمسارى أوتوبيس- شاعر -كاتب قصة- صحفى- مؤلف موسيقى- مخرج سينمائى- مخرج مسرحى-كاتب مسرحى- ممثل- كاتب سيناريو.

الاسم الحركى: حنفى.

ربما كانت نقطة الدهشة فى حياة هذا الرجل الذى أثار الدهشة والاعجاب المنبهر فى نفوس جيل كامل من المصريين هى الانتقال المفاجئ والقسرى للفتى عبد الرحمن من بور سعيد المدينة المتفرنجة والمنطلقة، إلى قرية منية النصر حيث أسرة فقيرة وقرية مهملة من قرى الدقهلية. والطفولة ممزقة، فبعد عام واحد من ولادته كان الأب متزوجا من غير أمه ، والأم متزوجة من غير أبيه.

ولعل هذه الطفولة المهتزة هى التى صبغت حياته بالحزن ومواقفه بالتحدى وأشعاره بشجن لا ينطفئ:

شردتنى بين المجاهل أيامى
فصاحت فى وجهى الفلوات
أيها التائه المنقل فى الرمل
خطاه ضاقت بك العثرات

وهو دوما يصور نفسه حزينا محزونا . بل ومكرها على الحزن:

جئت لا أحمل إلا سقمى
فتعالى أطفئ نار دمى
واشفعى لى يا سماء الهرم

بل هو يكره ماضيه الذى عاشه محروما وفقيراً ومفتقدا حنان الأم ورعاية الأب:

إيها الماضى .. ألا تعرفنى شد ما ألقاك قد أنكرتنى
أنت منى قطعة كفنتها
بسنينى وطواها زمنى
أنت بنيان أقمنا فوقه
حاضرا ..يا ليته لم يكن

ومنذ أيامه الأولى اعتبر الخميسى ان الثقافة هى سلاح الفقراء فى معركتهم ضد الأغنياء . وفى قرية منية النصر ، وكتحد صارخ لأسرة «الحديدى» الإقطاعية قرر وهو لم يزل طالبا فى مدرسة المنصورة الثانوية إنشاء ناد ثقافى ومسرح ، وجد قطعة أرض خالية واحتاج لمال للبناء، لكن الأغنياء رفضوا التبرع . وفى المساء اصطحب عدداً من الطلاب الفقراء إلى المقابر حيث انتزعوا أخشابا وأبوابا وشبابيك من مبان أنيقة أقامها الأغنياء حول قبورهم .. كان ينزع الأخشاب صائحا «أحياء الفقراء أهم من موتى الأغنياء» وطوال الأجازات المدرسية كان يجمع حوله الفقراء من أهل القرية ليقرأ لهم «أبو زيد الهلالى» و«سيف بن ذى يزن» ، ثم يموت الأب وتموت الأم.. ويترك الخميسى دراسته ويعيش أياما صعبة يعمل صبى بقال، وكمسارى اتوبيس ، لكن الفن يطارده فيعمل مؤلفا لاسكتشات تمثيلية وغنائية لفرقة مسرحية فقيرة تجوب القرى وتقدم عروضها فى المقاهى الفقيرة، وكان الخميسى يمثل مع الفرقة .. ويغنى ويهرج كى يكسب قوته.

ثم استقر فى القاهرة ليمتهن مهنة غريبة يكتب مقالات وقصص وروايات وأغان ينشرها آخرون بأسمائهم اللامعة، ويكتفى هو بثمن زهيد ، وطوال فترة ضياعه القاهرى وحتى بعد أن استقر به الحال لازم الاب الروحى للرومانسية المصرية الشاعر ابراهيم ناجى .. لكن رومانسية الفقير تختلف فتأتى دوما حزينة:

وارتياحى إلى الظلام .. ويأسى وحنينى إلى السكون الرحيب
وهروبى من الحقيقة يا ليل .. فأترع بخمرة الوهم كوبى

وهو عندما يصدر ديوانه الأول «أشواق إنسان» يكتب فى مقدمته صادقاً «هذا الديوان كل قصيدة فيه مسقية من وجدانى، مورقة برحيق ألمى أو أملى ، بدموع يأسى أو فرحى ، متوردة بدمى».

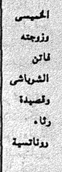
أى ألم قديم هذا الذى لاحق الفتى ولازمه فى كل قطرة من قطرات حياته ، ومنحه طاقة الرفض وطاقة التحدى..

أى ألم قديم هذا الذى دفعه إلى أن يكتب وهو بعد فى الثامنة عشرة من عمره:

علام أضحك يا ويلاه من زمنى ..
وشاطئ فوقه الاهوال ترتطم
لكنها ضحكة البركان قاذفة .. من قلبى النار أذكى أصلها الألم
إنى أقول لهذا الظلم فى صلف ..اشرب دمائى واثمل أيها النهم
هيهات تبلغ إذلالى وتخضعنى .. إنى قوى عتى ثائر برم.

وتظل هذه الكلمات الأخيرة تظلل كل حياة الخميسى يواجه بها الظلم والصعاب والسجن والارهاب«وانى قوى عتى، ثائر ، برم».




الخميسى وزوجته فاتن الشوباشى وقصيدة رثاء رومانسية

وتتمدد الحياة بالفتى .. العتى .. الثائر ، ويهنأ العيش قليلا فيجد عملا مستقراً فى يافا حيث يعمل فى إذاعة الشرق الأدنى ، يؤلف ويخرج ويكتب شعرا ونقداً أدبياً ، ويعد برامج ويذيع أيضا .. وفى هذه المرحلة وما بعدها كتب أكثر من الف تمثيلية إذاعية (قال لى يوما عندما زرته فى موسكو لو جمعت أعمالى لصارت هرما) وكتب عديداً من المسلسلات . لكن أغلب عمله وكتاباته تركزت فى إدانة النازية.

وعندما تلتهب الحركة الوطنية المصرية فى الأربعينيات يقذف المنصب والمرتب والاستقرار والبيت الجميل على شاطئ البحر فى وجه الانجليز أصحاب محطة الإذاعة .. ويعود لمصر ، مثقلا هذه المرة .. ، زوجة وأولاد ، وهموم أكثر.

لكن عبق الإبداع الفنى يسبقه فيصبح واحداً من ألمع الكتاب والشعراء والصحفيين ، يعمل فى مجلة الحوادث (الوفدية) تنغلق ويهرب إلى الفيوم بعضا من الوقت فالبوليس يلاحقه، ثم يعود ليتألق من جديد على صفحات جرائد ومجلات عديدة،، حتى يسطع فى سماء صحيفة المصرى كواحد من ابرز محرريها .. ويلمع اسمه على صفحاتها عندما يعيد صياغة رواية **«الف ليلة وليلة»** باسلوبه الساحر والعصرى فى آن واحد.

ويروى **الخميسى** قصته مع المصرى فى نقاش أجريته معه فى بغداد (٢ نوفمبر ١٩٧٢): بدأت علاقتى بالمصرى وتوزيعه عشرة آلاف نسخة فلما بدأ نشاطى فيه زاد توزيعه للغاية ، الأمر الذى دفع **أحمد ابو الفتح** إلى اطلاق يدى فى إدارة تحرير الجريدة فألحقت بالعمل عدداً من الشباب اللامعين منهم: **عبد الرحمن الشرقاوى- يوسف ادريس- حسن فؤاد-** ، ولعلك تلاحظ انها أسماء يسارية .. وهكذا بدأت أولى خطواتى للاتصال باليسار **(د. رفعت السعيد- هكذا تكلم الشيوعيون- ص٣٦٢).**

لكن علاقاته بالسياسة كانت مبكرة عن ذلك «فى بداية حياتى السياسية دخلت الحزب الوطنى ، وفيما بعد ومع سطوع نجمى كصحفى وكاتب أصبحت عضوا باللجنة الإدارية العليا للحزب، ويمكن القول إننى فى ذلك الحين كنت وطنيا متطرفا».

وأسأل: كيف أصبح هذا الكاتب المرموق شيوعيا؟ ويجيب: «فى عام ١٩٥٠ دعيت للانضمام إلى المجلس المصرى للسلام فلبيت بحماس . وجاءت أحداث ١٩٥١ ، وتكاثفت أمور شتى . مصر الملتهبة الحماس والتى تبحث عن طريق للخلاص وعلاقاتى بالمثقفين اليساريين، ثم إحساس المثقف الواسع الاطلاع، والمتعدد التجارب بأنه عاجز عن استشفاف سبيل نحو المستقبل وبدأت فى قراءة الماركسية ، وما أن بدأت حتى أمسكت بمفتاح كنز عزيز ثمين، تفتحت أمام عينى آفاق رحبة، واندفعت بحماس لم أعرفه من قبل، وامتزج فى داخلى حس الشاعر الرومانسى بعشق الوطن وبالأمل فى فعل شئ لإنقاذ شعبى من تعاسته، وكانت خطوتى الأولى نحو الماركسية ممتزجة بذلك كله .. وانضممت لمنظمة حدتو(**الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى**)

وقبل أن نمضى مع الشاعر فى روايته نتوقف أمام عبارة مثيرة لعلها شكلت مجمل حياة الخميسى فى رحلته التالية «امتزج حس الشاعر الرومانسى بعشق الوطن والشعب وبالأمل فى فعل شئ لإنقاذ شعبى من تعاسته»

حتى أشعاره تلونت بهذه الألوان المتشابكة والقوس قزحية .. وعندما تموت زوجته **«فاتن الشوباشى»** يكتب:

فاتن
إنى أمضى نحو الوحده
فوق جواد الظلمه
فالوحدة خيمه معتزل
مغترب القلب
ثم يقول:
كنا نغلق باب البيت علينا
نصنع من أحلام فوآدينا
دنيا أخرى تتفتح كالورد
أمام الثورة فى العالم
دنيا أخرى..
لا يأكل فيها السلطان
لحوم رعاياه
أو يقتل عسكره
فى وهج الشمس رعايه»

ونعود إلى حديث الشيوعى الرومانسى عن رحلته مع الشيوعية..

«ويمكن القول ان علاقتى الأولى بحدتو فى أيامها الأولى مبهرة فللمرة الأولى يجد الشاعر والكاتب المتمرد على كل شئ .. يجد نفسه سعيداً فى إطار عمل تنظيمى منضبط.

.. وفى هذه الأثناء يموت الرفيق ستالين

وتصدر حدتو مجلتها «الكفاح» وهى مجلة سرية تحمل مقالا لخالد محمد خالد بعنوان «طبت حيا وميتا يا رفيق» ومقالاً شعرياً رائع الصياغة بعنوان «وقفة الخشوع يا رفاق» والتوقيع: «حنفى» ولأن أسلوب الخميسى لم تكن لتخطئه عين.. فقد علم الجميع من هو «حنفى» وأصبح معلوما أن الخميسى عضو فى حدتو.

وتأتى ثورة يوليو، حدتو تؤيدها والخميسى -من ثم- يؤيدها. ثم تبدأ حدتو فى الصدام مع حكم العسكريين مطالبة باصرار بالديمقراطية، وتكون شرارات الصدام الأولى فى كتابات الخميسى على صفحات المصرى. ويقبض على الخميسى، ثم يغلق المصرى. ونعود لنستمع إلى الخميسى فى حواره معى «ومن السجن استدعانى عبد الناصر لمقابلته، وبدأ اللقاء بعتاب، قال عبد الناصر: مبسوط كده، إنت عملتها وقلبت الدنيا ضد الحركه، وانت اللى حركت جريدة المصرى، وحشدت الناس ضدنا، وتسببت فى إغلاق المصرى، وفى سجن الكثيرين. وكان ردى عاصفا: . وفى مجرى الحديث سألته: لماذا أمرت بفصلى من المصرى؟ فأجاب ببساطة: **اللى فصلتك السفارة الأمريكية، هى اللى طلبت ذلك بإلحاح، وقد حمل رسالة السفارة يوسف صباغ، وأكد على ضرورة فصلك، وعرض الأمر على أصحاب المصرى فرفضوا، ثم عادوا فألحوا على الحكومة فاستجابت»!**


الخميسى وزيزى البدراوى فى "الحب والثمن"

ويمضى **الخميسى**، يعلو صوته، يتخذ طابعه الخطابى المميز، رغم أننا كنا بعيدا عن الزمان والمكان (كان يروى لى حكايته فى بيته فى بغداد) يعلو صوته قائلا: بدأ الحوار يتخذ منحى هجوميا من الجانبين، كان التقزز يلؤنى من خضوع الحكومة لطلب السفارة الأمريكية، ومن تقبل هذه المذله ببساطة، والحديث عنها ببساطة، وكان عبد الناصر يشعر بحدتى فيرد عليها بحدة».

ويهدأ الخميسى ويقول «الغريب أنه فى نهاية الحديث سألنى ببساطة: **مش عايز اي خدمة؟ فقلت: لا، وأعادونى إلى السجن، حيث بدأت فترة من أبشع عمليات تعذيب شهدتها مصر»** وأسأله: ما هو تقييمك لعبد الناصر وحركة يوليو؟ ويجيب: «لا شك انها حركة وطنية، ولا شك أنه اثناء مجابهة العدوان الثلاثى كانوا منهمكين فى بناء سجون جديدة ذات مواصفات خاصة تصلح للمزيد من التعذيب، وخلاصة الأمر فإننى ممن يعتقدون أنه لو أن القوى الوطنية والديمقراطية المصرية تركت لتتفاعل مع الأحداث بحيويتها الخاصة لكانت قد أحرزت من النجاح والتقدم أضعاف ما حققه عبد الناصر».

ويخرج الرجل من السجن أكثر تحديا، وأكثر تألقا.. يبدع فى كل المجالات يكتب الأوبريت، والمسرحيات والافلام ويقول: «لهذا اهتم بالقيام بتأليف افلامى ووضع السيناريو والموسيقى التصويرية وإخراجها على أساس أن الفيلم بقصته وموسيقاه وإخراجه كتاب واحد لا يمكن أن يكتبه كاتبان».

ويعلق عميد الإمام على فيلمه «الجزاء» قائلا: «**هذا الفيلم سيقضى حتما** على الاسطورة الشائعة بأن الفيلم الوطنى لا يمكن ان يحقق نجاحا شعبيا».

ويأتى السادات الي الحكم.. وتأتي كامب ديفيد، ويصطدم الخميسى ويتصادم بعنف عنيف، وقبل ان ينالوه يفلت إلى بيروت ومنها إلى بغداد.. ثم إلى موسكو.

وتوجعه كامب ديفيد فيكتب قصيدة باكية:

سيناء كانت لنا امانا
فكيف اصبحت لنا الهوانا

وتوجعه الغربة، يوجعه عشقه لمصر فيكتب:

كسروا يراعي ولكنى حفرت على
جدران مصر أناشيدى بأظافرى
ومن هنالك مكتوب وإن طمسوا
حروفه أج فى الظلماء كالنار
وحيث هم صلبونا كلما بزغت
شمس، رأى الناس فيها لون أشعارى

لكنه يصمم على موقفه ويبقى متمسكا بماركسيته:

هذا الطريق، عرفته وقحمت فيه رماحه
وصخوره ذاقت دمى لكن عشقت كفاحه

وتأتى ساعة الرحيل، وحتى فى هذه اللحظات لا ينسى انتماءه، وتأتى فى منتصف الليل مكالمة من موسكو الخميسى «أوصى» ان يقيم حزب التجمع مأتمه ويتلقى رجاله العزاء، وأن يتولى دفنه هناك فى مراتع الصبى فى المنصورة.. ويوصى أن يتولى رفعت السعيد تنفيذ الوصية.

ونحنى رأسنا.. وننفذ الوصية

الخميسى وسعاد حسنى ومحرم فؤاد فى الاعداد لحسن ونعيمة




حصاد رمضان
دراما الأجزاء تسبب مأساة فكرية



الف ليلة: قاسم وزوجته هوانم يدبران مكيدة لعلى بابا...

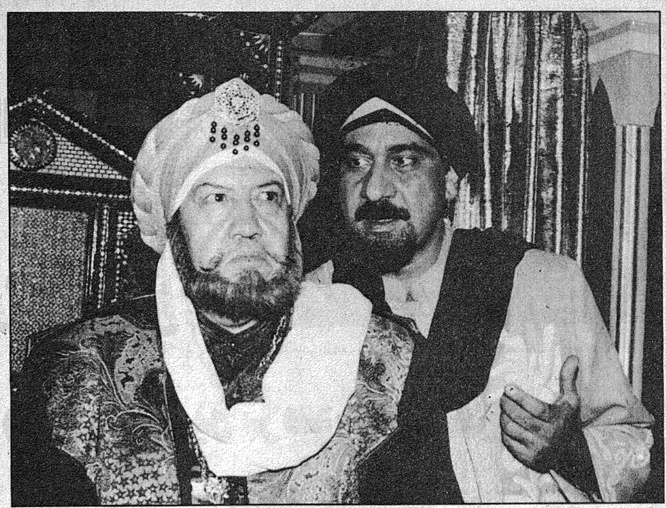
ودراما التاريخ ترصد سجل الهزائم!!

ماجدة موريس

فى العام الماضى رأينا ثلاثة أعمال جديدة وهامة فى مسار تطور الدراما التليفزيونية فى بلادنا وهى (العائلة) و(عمر بن عبد العزيز) و(لا). حدث هذا فى رمضان ١٩٩٤ ، وحيث أصبح من المتعارف عليه أن شهر رمضان هو شهر الاحتشاد لتقديم أفضل الأعمال التليفزيونية فى العام . وكلمة الأفضلية هذه لاتعنى حكما نقديا نهائيا بقدر ما تعنى بداية اهتمام صناع الدراما ببذل مجهود أكبر ووضع إمكانيات أكثر لعدد من الأعمال يتم التركيز عليها باعتبارها - بمقاييسهم - أفراس السباق الرابحة فى شهر تحولت الملايين فيه إلى الفرجة على التليفزيون بكل مافيه ، وعلى الدراما بشكل خاص . ومن هنا فإن مايعده كل صناع الدراما العرب للعرض فى رمضان يعتبر - بالمقاييس السابق ذكرها - من الأعمال " السوبر" التى يرصعون بها سجلاتهم فى أى محفل ، لافرق فى هذا بين قطاع الإنتاج المصرى ، أو مؤسسة دبى للأعمال الفنية مثلا، أو شركة دلة للانتاج الاعلامى أو الشركة الأردنية أو ال ART ، فرمضان أصبح - واقعيا - مهرجانا للأعمال التليفزيونية الجديدة عبر الشاشات المحلية والفضائية . وقياسات الفاعلية فيه حلها هؤلاء لأنفسهم بالطريقة الفهلوية والبركة حيث يتم تقدير نجاح هذا المسلسل أو ذاك عبر ملاحظات الشوارع مثلا ، وهل تخلو ساعة عرضه من المارة أو تزدحم ؟ ومدى حديث الناس عنه فى كل مكان وكلها مقاييس ليس لها وجود فى أى مكان فى العالم إلا عندنا ولايقبلها أى باحث علمى أو حتى قارئ يريد أن يفهم شيئا ، لكنها مقبولة لدى صناع الدراما لأنها لاتكلف شيئا سوى الكلام المجانى ، ومع أنهم يكسبون كثيرا من بيع المسلسلات والبرامج فى رمضان تحديدا حيث ترتفع نسبة شراء واستهلاك المواد الدرامية بنفس ارتفاع نسبة شراء واستهلاك المواد الغذائية إلا أنهم لايسعون أبدا لإنشاء معهد لقياس الرأى العام حول مردود هذا الجهد . أو حتى تكليف جهة علمية محايدة بقياس حقيقى لتأثير هذه الأعمال على المشاهدين فى أوسع فرصة مشاهدةجماعية على الإطلاق .

ومن هنا يبدو الخطأ الجسيم شيئا طبيعيا وواردا فى التخطيط لانتاج عام قادم طالما تم الأمر بعيدا عن أى قياسات علمية وأى دراسات أو مقاييس لوضع استراتيجية لما يجب أن يراه المشاهد طالما فى الإمكان تحقيقه ، ومن هنا حدث ذلك الخطأ الذى وقع فيه قطاع الNانتاج بالتليفزيون المصرى هذا العام ، حينما قدم لنا أفضل جديده فى مهرجان رمضان فإذا به ليس جديدا ، وإنما هو نصف قديم أى أجزاء تكمل أجزاء سابقة لمسلسلات حققت نجاحها الكبير فى أجزائها الأولى.

وبداية فإن الانصاف يقتضى أن نذكر أن قطاع الانتاج هو أكبر منتج لدراما التليفزيون فى العالم العربى كله حيث يصل حجم انتاجه هذا العام إلى أكثر من ٧٠٠ ساعة وهو بهذا يتجاوز بقية الإنتاج فى العالم العربى مجتمعا ، أيضا فإن الإنصاف يقتضى أن نذكر أنه قدم بالإضافة لمسلسلات الأجزاء الثلاثة (الحلمية) و(المال والبنون) و(بوابة الحلوانى) ثلاثة أعمال أخرى تضاف إلى سجلات الأفضلية هى(على بابا- ألف ليلة) و(



الزينى بركات: السلطان الغورى وقد أدرك الهزيمة مقدما..

الزينى بركات) و(الفرسان) ، ومع ذلك كله عجز هذا القطاع والمسئولون عنه عن إدراك أن النجاح الذى وصلت إليه تلك الأعمال - ذات الأجزاء - لن تتجاوزه إلى افاق أعلى لظروف عديدة .. ونحن هنا لانلوم مؤلفيها فلدى كل منهم رؤيته الخاصة التى تبدأ وتنتهى عند عمله بقدر مانلوم صناع السياسات الدرامية الذين عجزوا عن التعامل مع دراما الأجزاء بشكل شامل وتخطيط واسع الأفق يتجاوز النظرة الضيقة (سباق رمضان السنوى) إلى جدول للأولويات عند إنتاج جزء ثان أو رابع أو حتى عاشر لأى مسلسل ، ومن هذا المنطلق مثلا فإن مسلسل (بوابة الحلوانى) كان هو الوحيد الجدير بإكماله فى أجزاء تصل حلقات تاريخنا الحديث ببعضها البعض لتراها أجيال سمعت عنها ولم تعاصرها ، وأجيال لم تسمع مطلقا ولم تقرأ إلا كتب التاريخ المدرسية الرديئة .. وفى تاريخ محطات التليفزيون الكبيرة فى العالم أعمال من هذه النوعية التى تعطى الأولوية المطلقة فى الإنتاج مثل (قصة الامبراطورية البريطانية) لتليفزيون البى . بى . سى صحيح أنه مسلسل تسجيلى ، لكنه لايختلف هنا عن مسلسل (الحلوانى) الدرامى - الوثائقى فى أهميته الكبرى وحتمية اكماله وحفظه واعطائه كافة الإمكانيات ، لكن ماحدث كان العكس حيث منعت الإمكانيات من استكمال الجزء الثانى من(الحلوانى) فتحول إلى جزء ثالث يصور الآن.وأكرر ، أنها إمكانيات فكرية وتخطيطية وليست عادية عجزت عن ادراك قيمة عمل مثل(بوابة الحلوانى) وحتمية وجوده التى تجب ماعداه سواء كان الجزء الخامس من(الحلمية) أم الثانى من(المال والبنون) .. ومن الملفت بشدة فى إطار هذا الهجوم العنيف على الجزء الخامس من (الحلمية) أن يعبر عن رد فعل عاطفى للغاية تجاه الحب العنيف لهذا المسلسل فى أجزائه السابقة والذى حقق له مكانة لن يسبقه إليها أى مسلسل درامى عربى، ولعل هذه القضية تحتاج لمناقشة منفردة فى مقال قادم ، لكن الملفت أيضا هو اصرار المؤلف " اسامة أنور عكاشة" على كتابة جزء سادس من عمله وهو مايجعل لعمله فى كل هذه الظروف سياقا خاصا ،يبقى مسلسل(المال والبنون) كفزورة غير مفهومة . فقد قدم الجزء الأول منه عام ١٩٩٢ ونجح فى إطار تكثيفه لمجموعة قيم بعضها بهت فى عالم الحى الشعبى وبعضها كان محط شد وجذب تحيطه غلالات من الغموض مثل الموقف من سرقة ونهب الآثار المصرية الموجودة فى كل مكان .. وفى هذا الإطار دار الصراع بين اثنين من الأصدقاء القدامى فى(خان يونس) يحى الحسين ، وسلامة فراويلة الذى أصبح كبير الحى بفضل استيلائه على آثار منهوبة كانت تمثل عماد ثروة صائغ أجنبى ترك مصر مع موجة فرار الأجانب بعد عدوان ١٩٥٦ ، بينما رفض عباس الضو اقتسام هذه الثروة مع

سلامة لأنها تخص الناس كلها أى أموال الشعب.

دراما خارج الدراما

مر عام واثنان وثلاثة قبل أن يفاجئنا التليفزيون بالجزء الثانى من دراما (المال والبنون) فإذا به خاليا من أبطاله الأساسيين الذي حققوا لجزئه الأول علاقة وثيقة مع المشاهد (عبد الله غيث - يوسف شعبان - شريف منير - فايزة كمال - حسن حسنى ومحمد أبو الحسن) ، ثم يقدم عددا جديدا من الممثلين فى بؤرة الأحداث وبلا أى علاقة بالدراما الأولى التى تراجعت وتراجع أبطالها وبحيث أصبح عملا مقسوما على ذاته لو فصلت منه قصة نجومه الجدد جلال عنايت (قام بدوره حسين فهمى) وأميرة العرابى وزوجها خليل البيومى (شيرين سيف النصر وسعد أردش) لما حدث أى خلل بل بالعكس لأصبح المسلسل أفضل ، ولكن ماحدث كان استطالة لامبرر لها ، وشطحات فكرية هنا وهناك يعبر بها المؤلف عن رؤيته للحياة كما يتصورها ، فيحكى قصة نضال أسرة عنايت ونضالها وحصار الفالوجا أثناء الاحتفال بملهى راقص ويأخذ من عصر يوليو حملة الاعتقالات للمثقفين والمفكرين ومن عصر السادات هدمه للمعتقل والأكثر من هذا نهايته الفاجعة التى تدعو لفكر التطرف وتحلل سرقة الآخرين ، وأولهم الأب والأم ، وتكفيرهم باسم الدين ، والمأساة هنا ليست فى هذه النهاية فقط ، ولكن فى إعلان المؤلف محمد جلال عبد القوى فى الجرائد ، بعد انتهاء عرض مسلسله يوم ٨ مارس أن هذه النهاية غير النهاية التى كتبها ولاتعبر عنه لأن النهاية الحقيقية له ترد على الفكر المتطرف الذى وصلت من (النهاية) التليفزيونية ، وأن هناك ٥٦ مشهدا فى المسلسل لم يتم عرضهم على الشاشة ، وبالتالى فهو غير مسئول عن تشجيع الارهاب كما بدا من المسلسل ! من ناحية أخرى فقد أعلن ممدوح الليثى رئيس قطاع الانتاج (قبل حديث المؤلف بأيام) بأنه لن ينتج الجزء الثالث من (المال والبنون) .. هذا ماقاله الرجلان فى زوايا بعض الصحف والمجلات ، لكن مابقى أمام ملايين المشاهدين وترسب فى عقولهم نهاية محددة تشجع التطرف الدينى وتحلله وتطعن فى الصميم كل الأعمال السابقة التى تصدت للفكر المتطرف وممارساته مثل (**العائلة**) و(**أيام المنيرة**) و(**الحلمية ٤ -٥**) و (**أرابيسك**) وبالتالى فنحن هنا أمام دراما تتجاوز الدراما داخل المسلسلات ، لأن تأثيرها غير محدود وتعنى فكر ادارى عاجز عن ادراك مدى الآثار السلبية لأعمال على أعمال أخرى حاولت فضح فكر التطرف ، وعاجز عن استشراف ماهو الجدير بالبقاء على الشاشة ليكون ميراثا للأجيال ، ولعل ماحدث هو الضربة الفادحة التى يجب أن يدفعها دائما من يمضى فى طريقه بغير حسابات واضحة لصالح فكر التنوير والتقدم .. فيصيب مرة .. ويخطئ مرة .. وهكذا .. وعلى هذا النسق تم تقديم ثلاثة أعمال أخرى على شاشة

الفرسان: الخاقان الأعظم "جنكيز خان" يقسم مع قواده على الانتقام من المسلمين





المال والبنون: أميرة العرابى والبيومى يتصدران الجزء الثانى مع السحت

التليفزيون فى رمضان :**الأول** يستوحى التراث والحكايات الشعبية الرائجة وهو مسلسل **(على بابا والأربعين حرامى)** والاثنان الباقيان يعودان للتاريخ ، وللحقبة التى حكم فيها المماليك وصعد نفوذهم ، فى مقابل ضعف الحس القومى والانهيار النفسى للحكام العرب الخائفين على مكاسبهم وأوهام القوة مما مكن الأعداء منهم .. ففى مسلسل **(الزينى بركات)** تنتهى الأحداث بانتصار دولة الخلافة العثمانية على مصر وقتل السلطان الغورى وقياداته بفضل الخيانة والتدهور الشديد والتناحر فى موقعة تمت بلا حرب وإنما هى استسلام كامل (مرج دابق) ثم تعليق العثمانيين بقيادة السلطان سليم لطومان باى ، المملوك الذى حاول مقاومتهم مشنوقا على باب زويلة عبرة لمن يعتبر .. أما فى **(الفرسان)** فقد كانت المساحة الزمنية لأحداث الدراما أطول فأتاحت فرصة أكبر لأحداث تبدأ من مقاومة السلطان جلال الدين الخوارزمى للتتار يقودهم جنكيز خان والذين هزموا فى معركة سابقة قادها والد جلال الدين ، لكنهم اكتسحوا جلال الدين بعدها ، ودخل فى المعركة ثأر شخصى بسبب مصرع أحب أبناء(جنكيز خان) على يد(محمود بن محمود) ابن أخ السلطان جلال الدين ، والذى قطع رأس الأمير التترى الأسير فجعل جنكيز خان يجن جنونه وينتقم من كل المسلمين ، وتتوالى أحداث المسلسل على الجبهتين جبهة التتار الذين قادهم خاقان جديد هو ابن الأمير الذى كان أسيرا ونصبه جده ليصبح " هولاكو" مصاص دماء العرب المسلمين فى كل مكان (قام بدورى جنكيز خان وهولاكو أحمد ماهر) وليتقدم وسط حكام ضعفاء، مرتعدين جبناء يسلمون له مقدما كل شئ الأبناء والهدايا ، وفى المسلسل أيضا ، إشارة إلى دور الجواسيس والخونة الكبير فى تقدم التتار ، كما حدث فى(الزينى بركات) مع بنى عثمان .. ويصل (الفرسان) إلى تولى (قطز) السلطنة بدون أن يدرى أصله النبيل كابن للسلالة التى حاربت التتار وهزمتهم فى عهد (الخوارزميين) ، وتحقيقه لأول انتصار على التتار بعد سنوات طويلة من الهزيمة ، وفى(الفرسان) كما فى(الزينى بركات) جهود كبيرة فى التأليف والإخراج والديكور والتصوير والمونتاج والتمثيل تستحق وقفات تفصيلية لولا(زحمة) المعروض ، ولكن (الزينى بركات) يتفوق فى إطار التنفيذ الشديد الإحكام والذى يتفوق فيه منذ سنوات المخرج يحيى العلمى ، وأيضا فى إطار تقديمه لهوامش هامة فى ثنايا الحدوتة التاريخيةتكاد تكون موازية لها فى القوة إن لم تزد مثل قصة صعود الصعاليك إلى السلطة وكيف تتم فى لحظات تدهور مؤكدة وهو ماحدث مع بركات بن موسى الرجل المجهول الذى صعد إلى السلطة بذكاء حاد ومن خلال ظروف جعلته يتسلق إلى القمة ، ثم يقدم المسلسل أيضا دراما عن سلوك السلطة الديكتاتورية تجاه الآخرين ويشير إلى أن قصة التجسس وأسلوب تجنيد العملاء وقهر الخصوم هو أسلوب قديم وأصيل وليس بدعة مثل غيرها .. من أساليب القهر الحديثة..

من أزمة السينما، إلى سينما الأزمة (١)

المثقفون بين متاريس الفقراء وخندق الحكومة!

أحمد يوسف

يبدو أن الواقع القاتم المرير الذى أصبح يزداد وطأة مع الأيام على كل المستويات، دون أن تظهر فى الأفق بارقة أمل تسمح بقدر ولو قليل من التفاؤل، يبدو أن هذا الواقع قد فرض نفسه اليوم فرضا على عالم السينما المصرية، حتى أنه لايكاد فيلم واحد - حتى أكثر الأفلام رداءة - أن يخلو من التعرض لموضوع "سياسى"، بل إن بعض صناع الأفلام، وخاصة هؤلاء الذين امتلكوا رصيدا من النجومية والانتشار، أصبحوا يسبقون عرض أفلامهم بما يشبه "البيانات"، التى تتحدث على صفحات المجلات الفنية الملونة عن النوايا الطموح لتقديم أعمال تنتصر للمستضعفين فى هذا السياق الاجتماعى اللاإنسانى الذى نعيشه، لكنك بعد أن تكون قد قرأت البيان، وذهبت لمشاهدة الفيلم، لاتملك إلا أن تردد بينك وبين نفسك مايقوله الفصحاء " سماعك بالمعيدى خير من أن تراه"، أو أن تتذكر حكمة البسطاء: أسمع كلامك أصدقك، أشوف أمورك أستعجب "!.

تزداد مرارة الواقع مع هذه المفارقة، بين الحلم بسينما جادة تتصدى بصدق لمعاناة الجماهير، والاصطدام بسينما تزعم الجدية لكنها تستغل هذه المعاناة وتتلاعب بها لتصنع منها بعضا من التوابل السينمائية التجارية، فعندئذ سوف تدرك أن ضبابية الرؤية قد طالت عقل ووجدان قطاع كبير من المثقفين، حتى ضاع الخط الفاصل بين المثقف الذى يخرج من قلب الواقع لكى يصبح معبرا عن لسان حال البسطاء، وعينهم التى تستشرف طريقا نحو المستقبل، لكى يتمكن الوطن من تجاوز سلبيات الحاضر التى صنعتها وتصنعها طبقة تعيش على استغلال الجماهير، والمثقف الذى أصبح هو ذاته - فى ظل دوافع متشابكة متداخلة - جزءا من سلبيات هذا الواقع، حين سعى داخل السياق المعاصر إلى أن يتقن " قواعد اللعبة"، ويسير ببراعة فوق الحبل المشدود الممتد بين عالم المطحونين من ناحية وعالم الرفاهية المبتذلة من ناحية أخرى، فكأن المثقف قد انضم مضطرا أو راضيا إلى حلبة السيرك المنصوب، فيصبح بهلوانا متواضعا يكسب قوت يومه بالعمل المهين بشروط أصحاب السيرك القاسية، أو قد ينجح فى أن يكون نجما لامعا تحت الأضواء، يناله من الريع نصيبا أوفى، لأنه استطاع ببراعة أن يلعب دور الضاحك الباكى، الجاد الهازل، زعيم الغلابة وممثل الحكومة فى وقت واحد!.

لكن أفدح المآسى التى تشير إلى أزمة أكثر عمقا وغورا فى السياق المعاصر - بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية- هى أن قطاعا من المثقفين، على اختلاف تخصصاتهم، قد تخلوا عن دورهم الحقيقى، ليلعبوا أدوارا زائفة خادعة، لكنهم يحاولون تجميلها بمزيد من التفلسف والتنظير الكاذبين، حتى يتمكنوا من الاستمرار فى الزعم بأنهم يعملون لمصلحة الوطن والجماهير، بينما هم فى الحقيقة ينظرون إليهما كما لو كانا وسيلة للاسترزاق، أو بالأحرى للاستغلال. وبينما يجب أن يكون موقف المثقف - والفنان على نحو خاص - هو دائما خارج السلطة، ليس من أجل المعارضة المجانية، وإنما ليرى الواقع من خلال عين أكثر نفاذا وبصيرة، فإن هؤلاء المثقفين والفنانين قد اختاروا أن يكونوا جزءا من المؤسسة القائمة، وأخشى أن يكون بعضهم قد تجاوز ذلك ليعمل من أجل " حساباته الخاصة جدا"، فأصبح الغلابة والمستضعفون عندهم أقرب إلى المريض الفقير الذى يذهب للعلاج فى " القصر العينى"، ليجد نفسه قد أصبح " وسيلة إيضاح"، لايسعى الأطباء الكبار لعلاجه لكى يبقى مريضا أبديا حتى يتمكن هؤلاء من استغلاله لشرح دروسهم !! وليس ببعيد عنا دور العديد من المؤسسات " الثقافية " ذات التمويل الغامض، التى تتخفى وراء الواجهة البراقة لمراكز الأبحاث، بينما غاية من ينفقون عليها هو التغلغل فى أحشاء الوطن حتى يتمكنوا يوما من أن يقبضوا على قلبه بيد من حديد أصبح بعض المثقفين إذن هم " المقاولون" الذين يقومون بتنفيذ هذه " العملية"، ليجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها قد أصبحوا نجوما لامعين، تحتل وجوههم المصقولة شاشات وصفحات وسائل الإعلام والإعلان، (وذلك فى الحقيقة جزء من ضمان نجاح " العملية" ذاتها، كما أصبح بعض الفنانين ذوى الشهرة البراقة متحدثين رسميين





فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والفلسفة(!!) ، لتجدهم فى النهاية يلعبون دور الوسيط لترديد وجهة النظر الرسمية السائدة ، لكنها تجئ هذه المرة على لسان النجوم الذين يتمتعون بالجماهيرية.

لكن الأغرب هو أن يستسلم القطاع الأكبر من المثقفين لهذه الفوضى الضاربة أطنابها فى كل مجال ، فتصبح مهمتهم وغاية مرادهم تكريس هذه النجومية والزعامة الزائفتين، دون أن تسنح الفرصة كثيرا للبعض ممن يؤمنون برسالة المثقف الحقيقية لإلقاء الضوء الكاشف على ذلك الحاضر الملغز ، الذى يكاد أن ينسى أو يتناسى عامدا كل البديهيات التى يجب أن يقوم على أساسها الوطن كما نعرفه ونحلم به ، وطنا قويا بإرادته الحرة ، وعادلا ببنائه الاجتماعى المتوازن ، وصامدا أمام كل التحديات التى تهدد وجوده.

الكتلة الغارقة من جبل الجليد

ولعل أكثر البديهيات إلحاحا هو أن وطنا لايمكن أن يحقق هذا الوجود إلا من خلال "الجماهير" ، تلك الكلمة التى أصبحت – للأسف الذى يبعث عن الفزع والأسى معا– تثير سخرية بعض المثقفين ، فكأنهم يريدون أن يقولوا لك أنك تتحدث عن كائن خرافى لاوجود له ، لكن الحقيقة هى أن ذلك الموقف يعكس غيابا كاملا لوعى هذا القطاع من المثقفين ، الذين يجهلون أو يتجاهلون وجود تلك الكتلة الهائلة الغارقة تحت السطح من الفقراء والمستضعفين ، التى أشار لها الدكتور رشدى سعيد فى دراسته المتأملة المفزعة، والتى تعتمد على البيانات الدقيقة ، (" الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر" ، مجلة الهلال ، يناير ١٩٩٥) ، والتى تلقى على من يزال يملك شعورا وطنيا وقوميا بالمسئولية عبئا ثقيلا بضرورة العمل المخلص لصنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة، بدلا من ذلك الظلام الدامس الذى نتخبط فى أرجائه، وتحولنا فيه إلى كائنات عمياء تقنع بأن تجد لنفسها موطئ قدم ، دون أن تتلمس طريقا للخروج.

تلك الكتلة الهائلة الغارقة التى يقترب حجمها – مثل جبال الجليد العائمة– من تسعة أعشار هذا المجتمع ، هى التى تغيب اليوم عن ذهن قطاع كبير من المثقفين والفنانين، لايضعون لها حسابا إلا أن تكون مادة للاستغلال والربح وتحقيق النجومية ، وإن كان جبل الجليد لايتوقف أبدا عن الحركة التى قد لانراها ، لكنها قد تنتهى بارتطام شامل رهيب تقوده إليه الظروف القاسية ، وتتلاعب به قوى التطرف، وإن بدا لك هذا الحديث بعيدا عما يدور فى عالم صناعة الأفلام ، فإن ماأرجوه حقا هو أن نعيد النظر فى الكثير من البديهيات المستجدة والمغلوطة ، التى أدت إلى أن يقوم بعض السينمائيين بصنع شرائط سينمائية ترفع شعارات الوقوف إلى جانب المقهورين ، وإن كانت فى حقيقتها تزيدهم قهرا وانسحاقا.

وقد تفهم لماذا يلجأ صناع أفلام ماأصطلحنا على تسميته بسينما المقاولات إلى تلك المعالجات الباهتة السخيفة التى تستغل آلام هؤلاء الفقراء وهوانهم ، لكى يتحولوا إلى مادة للسخرية المبتذلة ، لكن مايبعث على القلق العميق هو أن تمتد الخفة فى الرؤية والمعالجة إلى فنانين سينمائيين يرى فيهم القطاع الأكبر والأعلى صوتا من النقاد أنهم النموذج والمثل الأعلى لسينما جديدة وجادة . ولعل من المهم أن نكرر القول الذى رددناه مرارا بأنه ليس من حقنا أن نصادر عل رؤية الفنان الخاصة للواقع ، وإن كان ذلك لاينفى أبدا مسئولية الناقد فى أن يلقى الضوء على حقيقة أصالة رؤية الفنان ، تلك الأصالة التى لاتستمد مصداقيتها من قدر اتفاقنا أو اختلافنا معها ، وإنما من خلال العلاقة الجدلية الحميمة التى لابد أن يقيمها الفنان مع الواقع ، سواء انتهى إلى الرفض المتشائم أو القبول المتفائل ، لكن مايهدد هذه الأصالة بحق هو أن تنطلق رؤية الفنان من مفاهيمه المسبقة الجاهزة ، أو أوهامه شديدة الذاتية ، التى تدفعه إلى أن يتصور أنه يرى الواقع على حقيقته ، بينما تراه قد تخلى عن هذا الدور ، وتوقف عن بذل الجهد الصادق ليصل إلى جوهر الواقع ، ليسعى تارة من خلال نرجسيته، وتارة أخرى من خلال الرغبة فى النجومية والنجاح التجاريين – أو من خلال الاثنين معا– لصنع أفلام تزعم أنها تدافع عن المستضعفين ، لكنها تزرى بهم وتزدريهم !.

الجماهير هى البضاعة والزبون !

لكى تصبح منصفا فإن عليك أن تعترف بأن الاستسلام الضمنى أو الصريح لبعض المثقفين للواقع الراهن ليس إلا نتيجة لهذا الواقع الخانق ، الذى يجعل – فى مجال صناعة السينما على سبيل المثال – من تحقيق فيلم يتمتع بالجودة أمرا صعب المنال ، لكن المؤسف أيضا هو أن أغلب تلك الفرص القليلة

تعود لتصب فى النهاية - بحسن نية وقصور رؤية أحيانا ، ومراوغة وانتهازية فى أحيان أخرى - فى تيار الواقع السائد كما يراه الإعلام الرسمى ، الذى يعمد إلى تشتيت الانتباه عن جوهر الأزمة ، ويصرف الأنظار عن الوسائل الجذرية لتخطيها وتجاوزها ، وإن كان الأكثر إثارة للأسف هو أن الرؤية التى ترسخها هذه الأفلام تكاد أن تنطلق فى كل الحالات من الرغبة فى الحصول على النجاح التجارى بأى وسيلة وبأى ثمن ، حتى لو كان الفقراء والمستضعفون هم الذين يتحملون وحدهم دفع هذا الثمن الباهظ، ليس فقط من كرامتهم ، وإنما أيضا من خلال السخرية من أحلامهم الإنسانية البسيطة.

وإنك لو نظرت إلى بعض هذه الأفلام لأنتهى بك الأمر دون أن تدرى إلى أن تسأل نفسك : " ألا تكون صورة الوطن أفضل لو اختفى هؤلاء الفقراء من الوجود ؟! ، ليس بمعنى أن يحصلوا على فرصة حقيقية لتحسين أوضاعهم، وإنما بوصفهم أقرب إلى الحيوانات الكريهة أو المفترسة ، فهم كما يظهرون على الشاشة غلاظ أجلاف ، لاأمل هناك فى أن يتخلوا أبدا عن سوقيتهم وقذارتهم . لكن هذه الأفلام لاتطرح عليك تساؤلا واحدا حول الظروف التى دفعت إلى هذا الحال البائس تلك الكتلة الهائلة الغارقة من" الوطن"، والتى تحمل فوق كاهلها قمته الطافية الناجية ، فهل تنتظر من مثل هذه الأفلام أن تشير ولو بطرف خفى إلى الطريق الذى يمكن لهؤلاء البؤساء أن يسيروا فيه لكى يتحرروا من بؤسهم وهوانهم ؟!.

ومن الحق أن بعض الكتابات النقدية قد لمست تلك النظرة السلبية تجاه الجماهير فى بعض هذه الأفلام ، ولعل أكثرها وضوحا هو فيلم " زيارة السيد الرئيس " **لمنير راضى**" ، الذى يعتمد فى خطوطه العامة على رواية **يوسف القعيد "يحدث فى مصر الآن"**، التى رآها البعض تسجيلا للمشاعر المتناقضة بين اليأس والرجاء للجماهير المطحونة خلال زيارة نيكسون لمصر فى عام ١٩٧٤، مما يجعل الرواية فى نظر هؤلاء لاتصلح بعد عقدين كاملين من أحداثها للتعبير عن الواقع الحاضر، لكنها فى جوهرها تمثل محاولة للإمساك بلحظة من لحظات الهوان القومى ، الذى دفع الجماهير دفعا للتعلق بأحلام زائفة عن رخاء وهمى، يتحقق فى تصوراتهم من خلال " الصدقات" التى تهبها لهم ماكانت تطلق عليه - ولاتزال - الصحافة الرسمية " أعظم دولة فى العالم"، لذلك فإن جوهر الرواية يصبح فى ظل الظروف الراهنة للتبعية وفقدان الإرادة القومية أكثر إلحاحا واقترابا من الواقع . ولعل هذا هو مادفع صناع الفيلم إلى إنجازه من خلال هذه النوايا التى تنطلق - كما يبدو - من دوافع وطنية لايمكن الاختلاف حولها.

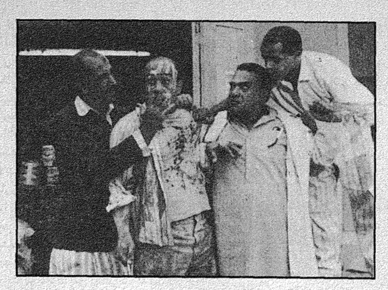
لكن المفاجأة التى تعصف بهذه النوايا ، وتصفع المتفرج صفعا ، هى الرؤية السينمائية التى أرادت أن تسير فوق الحبال ،فعمدت إلى توليفة تجارية مفتعلة ، بل مبتذلة فى بعض الأحيان ، فضاع جوهر الرؤية السياسية ، وتحول فى لحظة من موقف إدانة السياق السياسى الذى أفضى إلى تلك الحالة من الهوان القومى ، إلى موقف إدانة الجماهير التى تراها فتشعر أن المهانة جزء أزلى أبدى من طبيعتها الدنيئة !!.



سينما "التنكيت" على الفقراء

إن "على الله القفل" (محمود عبد العزيز) رئيس مجلس القرية رجل انتهازى بطريقته، وإن كنت لاترى من فساده إلا مباذله ونزواته الجنسية التى تقوده رغم ارادته إلى الارتباط بالزواج من الممرضة رباب (هيـاتم) التى يزيد الفيلم من اصطناع شخصيتها ليمنحها رقصة وأغنية وكثيرا من العبارات والإيماءات الجنسية الرخيصة! المهم هو أن حال القرية يصاب بالاضطراب حين تصل المعونة الأمريكية إليها، ليقرر مجلس القرية أن يقصر توزيعها على النساء الحوامل، فيسهر كل رجال القرية - بعد تعاطى جرعات كبيرة من المنشطات الجنسية بحقن الحمير !- فى أحضان نسائهم فى محاولة لتحقيق الحمل المنشود، وهنا يستطرد الفيلم فى عشرات من النكات اللفظية الفاضحة التى يرتجلها بعض ممثلى الكوميديا، الذين يظهرون فى شخصيات قريبة مما يقدمونه على خشبة المسرح التجارى (مثل نجاح الموجى، وصلاح عبد الله، ويوسف داود، وعلاء ولى الدين ...)، كما تنطلق النسوة فى الزغاريد إعلانا عن لحظة الشبق الجنسى (!)، بل إن بعضهن تدعين حملا كاذبا، مثل الفلاحة صدفة (جيهان نصر) زوجة عامل الطاحونة حسن (حسن الأسمر)، الذى يبدو الشخص الوحيد الذى يقف ضد هذه المهزلة، لكن السخرية تصل إلى أقصاها عندما يتنكر الرجال فى زى النساء لكى يحصلوا على نصيب من المعونة!

ليست هناك اية علاقة درامية بين هذا النصف الأول من الفيلم ونصفه الثانى، حين يظهر شخص محتال (خليل مرسى)، يوهم "على الله" بأنه يحمل إليه رسالة بتوقف الرئيس الأمريكى والمصرى فى القرية، فيغرق رئيس مجلس القرية فى الأحلام حول مستقبله السياسى إذا مانجحت الزيارة، ويقرر أن يجند كل إمكانات قريته انتظارا للحظة الموعودة، ويعيش الجميع معه تلك اللحظة من النشوة الزائفة، فترتفع فوق البيوت أعلام أمريكية، وتحمل الدكاكين أسماء أجنبية، ويقرر رجال القرية اجراء "بروفة" استعدادا للحظة المنشودة، فيتقمص الحلاق (نجاح الموجى) شخصية الرئيس المصرى، بينما تكون شخصية الرئيس الأمريكى من نصيب أحد الصعاليك (ضياء الميرغنى)، ليدخل الفيلم فى سلسلة من النكات والمواقف المرتجلة، لاتعطى أى اهتمام لأن تجعل هذا الموقف وسيلة ذكية للإشارة إلى



السياق السياسى المثير للضحك والبكاء معا، لكنها تولى اهتمامها كله لتوزيع السخريات على أهل القرية. وينتهى الأمر كما ينبغى لك أن تتوقع عندما يمر قطار الرئيسين على الجماهير المحتشدة، عابرا بأقصى سرعة، ليثير عاصفة من الغبار، يغرق الجميع فيها كما يغرقون فى الحسرة، وإن أراد صناع الفيلم أن يضيفوا نزعة مأساوية مفتعلة، عندما وصل جثمان حسن الذى اختفى فى ظروف غامضة، وينتهى الفيلم بزوجته صدفة، فى ملابس الحداد، وهى تحمل طفلها فوق رأسها، وقد أمسك فى بلاهة علما أمريكيا من الورق.

لاتبحث عن الطموح الفنى الذى بدا فى الفيلم الأول لمنير راضى "أيام الغضب" (١٩٨٩)، فليس هنا منه إلا بعض شذرات قد توحى بها اللقطات "الفوتوغرافية" فى بداية الفيلم ونهايته، والتى يتقنها مدير التصوير ماهر راضى، لكن الفيلم كله يفتقد الأصالة الفنية، إذ وقع فى فخ السيناريو شديد السطحية والترهل الذى اشترك فيه بشير الديك وأحمد متولى، وفى شرك الاستسلام لتلك "النمر" التى تركها المخرج للممثلين أن يقوموا بها كيفما شاءوا، وتكتفى الكاميرا بأن تقف أمامهم كأنها تصور خشبة مسرح، ناهيك عن "الفرسكة" والمبالغة الشديدة التى لجأ إليها الجميع، حتى النجم محمود عبد العزيز الذى لم يجد أمامه إلا شخصية مسطحة هزيلة حاول أن يضفى عليها بعض الحيوية، فزادها افتعالا واصطناعا.

قد يكون الفيلم كله فى التحليل النهائى مجرد "نكتة" سقيمة تشبه ماتسمعه أحيانا من سخرية سوداء خبيثة على "واحد صعيدى" لكن النكتة هنا تتحول هذه المرة فيصبح بطلها هو الشعب المصرى كله، أو بالأحرى تلك الكتلة الهائلة الغارقة منه، التى تعانى أشد المعاناة من الحرمان من أبسط شروط الحياة الإنسانية، وتتلقى من أصحاب السلطة والسلطان كل اللوم على تقاعسها وكسلها عن العمل والإنتاج(!) وهو مايلتقى مع تصريح كاتب السيناريو بشير الديك عن القيمة التى يريد أن يبثها فى فيلمه عن أن "السبيل الوحيد للخروج من عنق الزجاجة يتمثل فى العمل وحده، دونما انتظار لمخلص يأتينا من الخارج"، وإن كان الفيلم - مثلما تفعل الحكومة تماما - لم يشر لنا أبدا إلى السبيل الذى يجد فيه هؤلاء المطحونون فرصة للعمل والحياة الكريمة، بل جعلهم يتحملون وحدهم مسئولية ذلك الهوان الذى وصلوا إليه.

لم يكن فيلم "زيارة السيد الرئيس" إلا حلقة فى سلسلة طويلة من الأفلام التى تعكس عمق الأزمة فى فهم بعض المثقفين للواقع ورؤيتهم له، فمن قبله جاءت أفلام مثل "حرب الفراولة" لخيرى بشارة ومن بعده تأتى أفلام مثل "قليل من الحب، كثير من العنف" لرأفت الميهى و"بخيت وعديلة" لعادل امام ونادر جلال. وقد تتراوح هذه الأفلام بين التعقيد المتعمد والسطحية الساذجة، وقد تتباين على السطح فى شكلها ومضمونها، لكنها تتلاقى فى السعى الحميم - الذى تختلف وسائله - للإمساك بتلابيب الجماهير، وإن كانت تنتهى عبر الدروب المختلفة إلى السخرية المريرة من هذه الجماهير!

منمنمات تاريخية:
امتحان الصواب.. أم امتحان الخطأ؟!

عبلة الرويني

مرة أخرى يتكرر الاختلاف الحاد على خشبة المسرح مع نصوص الكاتب المسرحي **سعد الله ونوس** .. فعلى المسرح القومي بالقاهرة، تعرض حاليا مسرحية **" منمنمات تاريخية"** من إخراج عصام السيد، في رؤية شديدة الالتباس، لاندري إن كان يمتحن الصواب فيها أم يمتحن الخطأ؟!.

هل هي طبيعة النصوص المسرحية لسعد الله ونوس في مرحلتها الجديدة، لاستكشاف الصواب، وتأمل الإشكاليات التي يطرحها بقدر كبير من التركيب، وتعدد المستوى والبناء، كما في **اغتصاب، يوم في زماننا، منمنمات تاريخية، طقوس الاشارات والتحولات** ... أم أنهم المخرجون المسرحيون في تناقضاتهم مع شروط النص ورؤاه؟!.

في اغتصاب التبس سعد الله ونوس، وهو يحيل نص الاسباني بايرو بابيخو **القصة المزدوجة للدكتور بالمي**، إلى مسرحية محورها الصراع العربي الإسرائيلي .. ثم التبس أكثر **جواد الأسدي** عندما قام بإخراج النص للمسرح الوطني الفلسطيني، وبدا التباسه مضطربا، في تغيراته المتتابعة، وحسابات الحذف والإضافة التي قام بها داخل المسرحية، في كل بلد عربي، قدم فيه مسرحية اغتصاب.

وفي **منمنمات تاريخية** (أول إصدارات سعد الله ونوس في القاهرة - دار الهلال ١٩٩٤) .. تعددت مستويات القراءة، وتداخلت الأحداث في جدارية غاب خلالها المشهد المحوري، لتتساوى الأجزاء أو المنمنمات في الحضور أو في الغياب .. ولتكتمل رؤى الهزيمة.

هي إدانة لعصر ولبنية فكرية تتضاءل فيها اعمال العقل، ويتراجع الاجتهاد، وينطوي عقل الأمة على التعصب والتقليد والاتباع .. فالكل (تتار) داخل نص سعد الله .. عساكر تيمور لنك في حصارهم لمدينة دمشق عام ٨٠٣هـ، أو فقهاء، وعلماء، وأعيان المدينة الذين هزموها من قبل الهزيمة والمجزرة واقتحام التتار لها.

لم يستطع عصام السيد التخلص من (ميكانيزمات) عمله الطويل في المسرح التجاري، فأضاف بضع رقصات استعراضية لامبرر لها، ولاحاجة للعرض المسرحي إليها، إضافة إلى فقرها الفني، وسذاجة تشكيلاتها، وضعف إمكانية الراقصين فيها.

وبنفس المنطق التجاري، وضع عصام السيد عينيه على جذب المتفرج والتلاعب بمشاعره باللجوء إلى الخطاب الديني .. وهنا تكمن كل خطورة المسرحية، ليس فقط في تأكيدها لالتباس بعض الشخصيات داخل النص، ولكن في تزايد ذلك الالتباس بالنسبة لشخصية الشيخ التاذلي (قاضي المالكية في دمشق عام ٨٠٣ هـ) إلى حد التناقض مع نص سعد الله، ورؤيته الأساسية .. **فعلى حين أراد المؤلف تحليل بنية عقل المدينة من خلال جملة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والتي تنتهي بالضرورة (في زمن الاضمحلال) إلى الهزيمة دون حاجة**

عبد الرحمن ابو زهرة "التاجر دلامة" وسط فقهاء المدينة.... مؤمن البرديسي وسمير عامر



إلى انتظار البرابرة .. أقام عصام السيد رؤيته الإخراجية بالتركيز على محنة الوطن أمام الغزو الخارجي ، وكيفية مواجهة المدينة باختلاف تياراتها وجماعاتها لخطر التتار القادم.

تناقضات العرض المسرحي

٧ أشهر من بداية المحرم وحتى نهاية شهر رجب سنة ثلاث وثمانمائة هجرية ، هي زمن حصار تيمورلنك لمدينة دمشق ، والتي اختار سعد الله ونوس ، أن يتابع تفصيلاتها من الهزيمة إلى المجزرة ، متوقفا أمام سطرة العقل الغيبي لقضاة الشرع ، وفقهاء المدينة على تباينهم .. (ابن مفلح ، ابن العز ، ابن النابلسي) ثلاثة من قضاة الشرع ، وفقهاء الحنابلة في ذلك الزمان ، وحدتهم المصالح والأطماع الصغيرة ، إلى الحد الذي لم يفزعهم فيه الخطر التتاري على أبواب المدينة إلا بحجم تعارضه مع المكاسب والأطماع .. وقد صاغ المخرج صورة هؤلاء الفقهاء ، بشكل كاريكاتيري في إدانة لفسادهم وتعصبهم وقصور علمهم ، وهي صورة ليست بعيدة عن النص ، ولا عن تاريخهم (بحسب قراءات المؤرخين القدامى).

فابن مفلح قاضي الحنابلة ، يعي بوضوح كيفية استخدام الدين كغطاء أيديولوجي لمصالحه وصفقاته .. وقد انعكس وعي الممثل **سامي عبد الحليم** بالشخصية ، من خلال أداء منح المتفرج فرصة الكشف والتأمل .

ثم يأتي الشيخ **برهان الدين التاذلي** ، قاضي المالكية في دمشق في ذلك الوقت ، والذي قام بدوره الفنان (**محمد السبع**) ليتم التقاطع والتناقض مع نص سعد الله ونوس ، على الرغم من الالتزام الحرفي بكلمات الشخصية داخل النص .. لكن (المخرج) وبالتالي (الممثل) لم يدركا الفارق بين تأثير الخطاب الديني للشيخ التاذلي على وعي العامة في دمشق عام ٨٠٣ هـ ، وبين محاولة إحداث ذات التأثير على جمهور الحاضرين بالمسرح القومي .. **ففي انتقال هذا التأثير الأيديولوجي الديني بسطوة ، إلى المتفرجين ، يقع العرض المسرحي في الخطورة ، والتناقض مع نص سعد الله ونوس** .

وبرهان الدين التاذلي كما يقدمه النص ، شيخ جليل ، عميق الشعور بالواجب والغيرة على الوطن .. وهو يبدأ نضاله الوطني من خلال الحلم بالرسول عليه السلام ، يأمره بالجهاد .. ثم الحلم به ثانية بدعوة للاستشهاد.

هي البشارة والعلامة ، والتكليف الديني الواضح بالنضال ، وهي التحولات والمصير الغيبي التي رسمها النص للشيخ ، وقد حافظ العرض المسرحي على هذه الصورة ، وبقدر كبير من الجلالة والمهابة والتقديس ، خاصة وأن لمشاهدة الرسول عليه السلام في الحلم ، مرتبة ودرجة في الوجدان الشعبي ، وليس في الوجدان الديني فحسب.

وقد سمح المخرج بتأكيد جلاله الشيخ التاذلي ومهابته ، من خلال قيامه بالصلاة على المسرح والاضاءة الخضراء المصاحبة له ، وصلواته المتكررة - بصوته العميق - على الرسول ، والتي يتبعها تصاعد تمتمات جمهور الحاضرين ، بالصلاة والسلام على الرسول .. وليتأكد الانحياز التام والتوحد بين الجمهور والشخصية.

مشهد وحيد كشف خلاله النص عن فكر (التاذلي) الأحادي المتعصب المضاد لكل اختلاف واجتهاد .. حين يواجه فقهاء دمشق ، **الشيخ جمال الدين الشرائجي** (قام بدوره ناصر عبد المنعم) متهمينه بالخلط في أمور الدين ، والخوض في القدر والكفر والزندقة .. ثم يقومون بحرق كتبه!

وبينما النار تتصاعد على خشبة المسرح مع أوراق الكتب ، يتحلق حولها فقهاء الشام (الشيخ التاذلي ، ابن مفلح ، ابن العز ، ابن النابلسي) في مشهد ماجوسي بالغ الدلالة .. لكن المشهد في ظل الأداء التقمصي لمحمد السبع ، ورؤية المخرج لشخصية التاذلي ، لايصمد كثيرا ، وسرعان مايفقد دلاله الحريق ، فقد قنع الجمهور تماما بصدق التاذلي ومصداقيته وصوابه .. خاصة وأن لصوت محمد السبع الوقور ، العميق الجميل والمرتبط في الأذهان بالأدعية والأحاديث الدينية في إذاعة القاهرة تأثيره البالغ .. ولأن النبرة تعطى الأغنية - كمايقال- فإن طريقة القاء وأداء محمد السبع أكدت على تلك الدلالة الدينية القوية ، والتي منحها المخرج شرعية مطلقة بالتأكيد على نزول الشيخ التاذلي (محمد السبع) إلى صالة المتفرجين ، وحثهم على النضال من خلال خطاب أيديولوجي توحد الجميع معه.

وهي رؤية متعمدة مع سبق الإصرار لدى المخرج ، الذي دافع عن رؤى (التاذلي) الصائبة ، مشيرا إلى جماعة (حماس) وتأييده لنضالها الوطني .. وهكذا يفصح المخرج عن رأيه وموقفه قولا وعملا حتى ولو تناقض ذلك مع رؤية النص الأصلي.

ويتكرر الالتباس مرة أخرى مع شخصية (**أزدار**) أمير القلعة (قام بدوره **أحمد عبد الوارث**) .. وهو أيضا داخل نص سعد الله ونوس تثير الإعجاب بها والزهو بوطنيته ودفاعه المستميت عن قلعة دمشق ، التي حملت وحدها شرف الدفاع عن كرامة الأمة(!!) .. بينما يظل ولاءه للنظام القائم بكل فساده، ويظل تسلطه وديكتاتورية الصوت الواحد فيه هزيلا وهامشيا ، فعلى حين راح أهالي دمشق ينقبون القلعة بهمة ومهارة لتسليمها لتيمورلنك (كما ذكر المؤرخ القديم بالنص) يقف الأمير ازدار ، باصرار للدفاع عن قلعة دمشق حتى المشهد الأخير.

وعلى حين يتراجع المتمرد الثوري ، المعارض لكل أشكال الفساد في النظام القائم (محمد بن أبي الطيب) قابلا بتسليم المدينة لتيمورلنك وعساكره(!!) (ويضيف المخرج أنه ساهم في نقب القلعة مع أهالي المدينة) .. مرة أخرى يبقى القائد (أزدار) بطلا نادرا ووحيدا في دفاعه عن المدينة ، وعن شرف البلاد التي لم يحسن أهلها ومثقفيها وثورييها الدفاع عنها (!!).

هكذا بدأ النص ملتبسا في شخصية (أزدار) ، وفي شخصية (ابن أبي الطيب) .. وتأكد ذلك الالتباس بوضوح داخل العرض المسرحي من خلال دلالة الزى الذى اختاره المخرج للابس أزدار بطبيعتها العسكرية ، يتمنطق طوال العرض سيفا فوق البدلة العسكرية السوداء بوشاحها الأحمر .. وقد صاحبت الإضاءة الحمراء حركة (أزدار) على خشبة المسرح في إشارة ساذجة للثورة .. وفي مشهد الخروج الأخير من قلعة دمشق ، حرص المخرج على خروج أزدار بحلة عسكرية بيضاء تماما ، أي في أبهى صورة، مزهوا بصموده ، وهو صمود يستحق المباهاة والزهو ، دون أن يسمح لنا بالحديث عن ديكتاتورية وقمع وتسلط.

ومرة أخرى يتقدم **أحمد عبد الوارث** (أزدار) إلى مقدمة خشبة المسرح ، ليتيح له المخرج ، النزول إلى صالة المتفرجين ، في مونولوج حماسي ، يؤكد خلاله ثورية النظام ومصداقيته في الدفاع عن شرف البلاد (!!) .. وهي رؤية تضليلية داخل النص والعرض معا.

إدانة ابن خلدون:

اختار المخرج عصام السيد ممثلا واحدا (**حمزة الشيمي**) للقيام بأداء شخصيتين في النص: (**المؤرخ القديم**) وشخصية (



احمد عبد الوارث (آزدار) واحمد فؤاد سليم (نائب الأمير)

عبد الرحمن ابن خلدون) .. وهو توحيد أراد من خلاله إدانة المؤرخ وابن خلدون معا .. لكنه أيضا وقع فى التناقض ، فقد حافظ على تلك التحولات الأخيرة التى منحها سعد الله ونوس للمؤرخ القديم داخل النص ، بخلع حياده ورواية الوقائع والأحداث بقدر من التعاطف ، وهو مايتناقض مع شخصية ابن خلدون التى أدان (النص والعرض معا) حيادها العلمى ، وموقفها التقنى ، الذى لايرى فى الخطوب والخطر المهدد لوجود الأمة سوى وصف المحنة.

وقد انعكس هذا التناقض بين الدورين ، على أداء الممثل **حمزة الشيمى** ، فحاول أن يبدو طبيعيا ، وصادقا وتلقائيا فى دور (المؤرخ القديم) ، بينما مارس أداءً خارجيا متكلفا مستعار الصوت عندما قدم شخصية (ابن خلدون) وهو ما أكد إدانة ابن خلدون خاصة مع تكرار نزول تلميذه شرف الدين(**ناصر سيف**) إلى صالة المتفرجين مرددا بانفعال (**حين تلم الأخطار بالأمة ، من المؤسف ألايكون لدى العالم ، سوى وصف المحنة**).

اقترب **أشرف نعيم** فى تصميمه لديكور العرض المسرحى من فكرة المنمنمة جماليا ومن زمنيتها تاريخيا .. ففى عمق المسرح لوحة متعددة المستويات للمسجد الأموى ، بينما على جانبى المسرح قواطع طولية (بانوهات) يقوم الممثلون بتحريكها من مشهد إلى أخر.. ففى مشهد اغتصاب حورية(قامت بأدائه **معتزة صلاح عبد الصبور**) وأثناء محاولات الفرار من مطارده التاجر دلامه، قامت معتزة (حورية) بتحريك تلك البانوهات والاختباء خلفها بطريقة أقرب إلى الحركة داخل المتاهة عمقت من دلالة المطاردة ولمعتزه حساسية وحضور لافت على خشبة المسرح برغم دورها الصامت.. أما **عبد الرحمن أبو زهرة** فى دور (**دلامة**) الذى فهم الدنيا بعقليته كتاجر، فما من عقده الا وتحلها صفقة .. وهكذا فى محنة دمشق كان أول المنادين بالمساومة والبيع وتسليم المدينة إلى تيمورلنك .. ولعله أكثر شخصيات العرض المسرحى اشتباكا مع الواقع واشكالياته الراهنة ، من خلال أدائه الواعى لأسلوب (**التباعد**) الذى استخدمه سعد الله داخل النص . فى بساطة متناهية يخرج عن شخصية التاجر دلامة ، يكسر الايهام بها ، بشخصيته الحقيقية التى تقوم بالتعليق على الوقائع والأحداث ، مكررا مع كل تباعد ، إضافة المخرج الذكية ، بان تلك الأحداث (**وقعت سنة ٨٠٣ هجريه يعنى مش دلوقت !**) .. ثم يعود فى نهاية العرض ليؤكد أنها (**وقعت سنة ٨٠٣ هجرية يعنى دلوقت!!**).

إضافة ذكية سمحت لنا مع بساطة ووعى عبد الرحمن أبو زهرة، بالتأمل الواعى والنقدى للشخصية ، ولما يحدث أمامنا.

وتأكيدا لتلك الطبيعة الملحمية ، جاءت موسيقى سمير حبيب مشحونة بدلالات نقدية .. فيبدأ المشهد الأول بمارش جنائزى هو توزيع خاص لموسيقى (وطنى حبيبى وطنى الأكبر) .. ومع مشهد انسحاب العساكر السلطانية من أرض المعركة .. يتم التراجع بصورة كاريكاتيرية على لحن (الله أكبر).

قدم المخرج فرجة بصرية جمالية ، من خلال تشكيل وحدات الديكور ، ولولا تكرار استخدامها فى العديد من المشاهد بصورة مجانية ، فبدت أشبه بالحلية الزخرافية منها إلى الوظيفة الدرامية على خشبة المسرح .. فعندما يناقش (شرف الدين) أستاذه (ابن خلدون) ، يقوم الممثل بتحريك تلك (البانوهات) فى اتجاهات متضادة دون وظيفة أو دلالة ، وبما يؤثر على أداء الممثل.

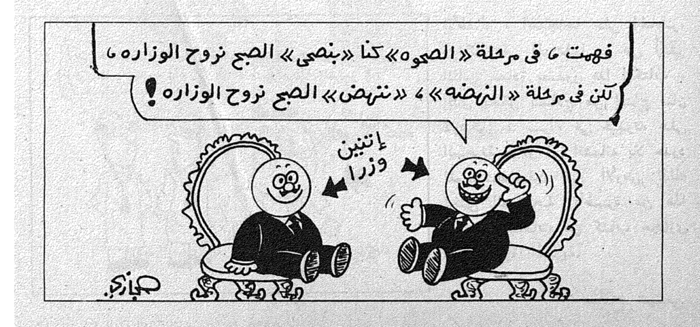
منمنمات تاريخية تثير من الأسئلة والخلافات حولها ، أكثر مما تثير من الاتفاق وفى هذا ثراؤها وصعوبتها.

الهموم القديمة ما تزال قادرة على إثارة السخرية





- دلوقتي اقدر أقول لك ان زراعة الكحك نجحت لاول مره فى الجمهورية ، والطريقة اننا بدرنا تقاوى الدقيق الابيض ، وبعد كده بدل ما نــروى الارض بالميه . كنــا بنرويها بالســمن البلدى . . !



الهموم القديمة ماتزال قادرة على إثارة السخرية



فى الشهر الماضى وبعد محاولات مضنية ، نجح الشاعر " محمد بغدادى" فى إقناع فنان الكاريكاتور الكبير " حجازى" بأن يأذن له بجمع مختارات من رسومه الكاريكاتورية ، التى نشرها خلال الأعوام الثلاثين الماضية وجمعها فى كتاب صدر بعنوان" حجازى فنان الحارة المصرية".

وحين تقلب صفحات الكتاب فسوف تدرك على الفور أن الهموم القديمة ، ماتزال قادرة على إثارة السخرية ، كما هى قادرة على إثارة الدموع ، وأن حجازى لم يفقد ، طوال تلك السنوات ، الصلة بالفقراء والبسطاء الذين يستطيعون وحدهم أن يلهموه تلك الرسوم الجميلة العميقة، التى تفجر الضحكات وتثير التفكير فى معانيها العميقة.

وقد كانت اليسار التى اختصها حجازى ، برسم غلافها منذ صدر عددها الأول فى مارس ١٩٩٠ فى تلك الفترات التى كان يتوقف فيها عن رسم الكاريكاتور ، لكى يتفرغ لرسوم الأطفال ، احتجاجا على الحاضر، ورهانا على المستقبل ، هى أكثر الناس سعادة بصدور هذا الكتاب ، الذى يحفل بنماذج من إنتاج فنان لايتكرر ، سواء فى قدرته على السخرية ، أو فى انتمائه بلا حدود للمستضعفين فى الأرض لذلك نخلى الصفحة الأخيرة من هذا العدد لصفحات من كتاب حجازى فنان الحارة المصرية.



صلاح عيسى



اقرأ : الهموم القديمة ماتزال قادرة على إثارة السخرية فى الصفحة المقابلة



قادرة على إثارة السخرية صفحة ٨٢